المملكة المغربية
Royaume du Maroc

جهة الدار البيضاء-سطات
RÉGION CASABLANCA-SETTAT

الوثيقة الخاصة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء - سطات

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
مجلس جهة الدار البيضاء سطات

جهة الدار البيضاء-سطات
RÉGION CASABLANCA-SETTAT

التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء سطات

التقرير التركيبي للتصميم الجهوي لإعداد التراب

SUD Sciences urbaines & développement
علوم العمران والتنمية

الفهرس

تحديات ورهانات النمو الديمغرافي على مستوى الجهة 11
نمو ديموغرافي متفاوت يؤثر على النمو العام للجهة 13
تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية 14
مجال اقتصادي مستقطب وجد متموضع اقتصاديا 15
التنمية القروية 18
الشبكة الحضرية 20
بنية تحتية ووسائل نقل بحاجة للتعزيز 25
مرافق جماعية عمومية مهمة تستوجب التعزيز 26
الرقمنة بجهة الدار البيضاء-سطات: تحدي يجب كسبه 28
تراث غني متنوع وعملية ثقافية بحاجة للتعزيز 30
II. مجالات المشاريع من أجل تنمية منسجمة 32
المعايير الرئيسية المعتمدة لتحديد مجالات المشاريع 32
مجال مشروع المرتبط بالنمو 34
مجال مشروع التنمية السياحية والانفتاح على المجال الدولي 35
مجال المشروع الفلاحي-الصناعي 36
مجال مشروع التنمية المستدامة 37
مجال المشروع التنمية البشرية وتثمين المنتوجات المحلية 38
III. الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية 40
التوجهات العالمية والوطنية الجديدة 40
النموذج التنموي الجديد 41
التوجهات الإستراتيجية الكبرى لمشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب 45
IV. مؤهلات الجهة 54
على الصعيد البيئي 54
على الصعيد الاقتصادي 54
مؤهلات قروية 55
مؤهلات النظام الحضري 56
مؤهلات متعلقة بالربط الرقمي والرقمنة 56
مؤهلات متعلقة بالتراث والثقافة 57
V. أهداف استراتيجية كمية في أفق 2047. 58
1. على الصعيد البيئي 58
2. على الصعيد الاقتصادي 58
3. أهداف واصلاحات تدمج على صعيد البنية الحضرية 59
4. في مجال التحول الرقمي 59

5. أهداف كمية متعلقة بالبنية التحتية، النقل والتنقل..... 59
6. أهداف كمية متعلقة بالتجهيزات الجماعية..... 61
VI. الاختيارات المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات العمومية المهيكلة..... 63
1. خلاصة المشاريع المهيكلة المتعلقة بالربط (البنية التحتية للنقل والتنقل) 65
2. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة على المستوى الاقتصادي والجاذبية..... 65
3. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة المتعلقة بالتجهيزات العمومية..... 66
4. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة في مجال البيئة..... 67
5. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة لتعزيز النظام الحضري والتوسع المتروبولي 67
6. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة المتعلقة بالتنمية القروية..... 68
7. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة لإنعاش الثقافة والحفاظ على تراث الجهة..... 68
8. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة للرقمنة..... 68
VII. الإجراءات المواكبة..... 69
VIII. تدابير المواكبة..... 73
IX. خلاصة..... 77

لائحة المبينات

مبيان *1* : الطلب على مياه السقي بحوض أم الربيع في أفق 2050 8
مبيان *2* : تطور العجز المائي بحوض أم الربيع في أفق 2050..... 9
مبيان 3 : تأثير التغيرات المناخية على مسار التزود بالماء ومياه السقي بحوض أم الربيع 9
مبيان *4* : المسار المائي (الحاجيات والموارد) في أفق 2050 (سيناريو وكالة حوض ام الربيع)..... 10
مبيان *5* : معدل الربط بالتطهير السائل بأقاليم جهة الدار البيضاء-سطات..... 10
مبيان *6* : توزيع المؤهل الديموغرافي الجهوي بين الاقاليم بالمئة 12
مبيان 7: توزيع الجهات حسب الوزن الاقتصادي و متوسط معدل النمو السنوي و القيمة المضافة مابين 2013-2019 16
مبيان *8* : تطور انشاء المقاولات بجهة الدار البيضاء-سطات..... 16
مبيان 9 : تطور القيمة المضافة بجهة الدار البيضاء-سطات في الفترة 2020-2047 حسب السيناريوهات التوقعية الثلاث 17

لائحة الخرائط

خريطة 1 : تطور ساكنة الدار البيضاء سطات مابين 1994-2047..... 13
خريطة 2 : التوجهات الإستراتيجية بالعالم القروي 19
خريطة 3 : المشاريع المهيكلة للبنية الحضرية..... 22
خريطة 4 : مجالات المشاريع 34
خريطة 5 : مجال مشروع النمو..... 34
خريطة 6 : مجال المشروع التنمية السياحية والانفتاح على المجال الدولي..... 36
خريطة 7 : مجال المشروع الفلاحي-الصناعي 37
خريطة 8 : مجال مشروع التنمية المستدامة 38
خريطة 9 : مجال المشروع التنمية البشرية وتثمين المنتوجات المحلية..... 39
خريطة 10 : مؤهلات اقتصادية للمجالات الفرعية لجهة الدار البيضاء – سطات..... 55
خريطة 11 : خريطة تركيبية للمشاريع المهيكلة لجهة الدار البيضاء – سطات 79

لائحة الجداول

جدول 1:الأهداف الكمية ومحاور الاصلاحات والتحولات المقترحة من طرف النموذج التنموي الجديد 43
جدول 2 : الأهداف الكمية للمرافق العامة..... 61

لائحة الجداول

رسم بياني *2 :* **المنظومات الاقتصادية الثلاثة المقترحة لإعادة صياغة القاعدة الاقتصادية لجهة الدار البيضاء سطات**.....47

تقديم

في إطار المسار الديمقراطي الحداثي التي تعرفه بلادنا تم التأكيد على خيار تقوية مسلسل اللامركزية عن طريق الجهوية المتقدمة التي تمثل إحدى حلقاته الاساسية.

وفي هذا الصدد جعل القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات من التصميم الجهوي وثيقة مرجعية تعزز السياسات العمومية الموجهة لتهيئة تراب الجهات الاثنا عشر للمملكة، وذلك بناءا على تشخيص استراتيجي تشاوري وقراءة استباقية. وتدخل الاهمية التي اعطيت لإعداد رؤية توقعية على المدى الطويل لتنمية واعداد التراب الجهوي في إطار تكريس ورش الجهوية المتقدمة الساعية الى وضع اتجاهات وخيارات التنمية الجهوية وهو ما يعتبر رافعة حقيقية في اتجاه تحديث مختلف الجهات وتنميتها المستمرة في طريق الوصول الى تحقيق التنافسية الدولية.

وبناء على معطيات التشخيص الاستراتيجي فان جهة الدار البيضاء سطات وضعت رؤية طويلة المدى، تتوقع مستقبلا لها وتحدد توجهاتها الاستراتيجية الخاصة بذلك وكذا تموضعها الاستراتيجي داخل مجموع جهات المملكة. وبتوفرها على التصميم الجهوي لإعداد التراب، فالمؤسسة الجهوية قامت كذلك بحصر وتحديد عدد من الاهداف التي تجسد تطورها المنسجم والمستدام.

وقد تم انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب في إطار رؤية على المدى البعيد من أجل تحديد توجهاتها الاستراتيجية وتموقعها الاستراتيجي داخل مجموع جهات المملكة.

اضافة لما سبق، فان تنزيل هاته الرؤية التنموية لا يمكن بأي حال من الاحوال ان يكون دون أسس بشرية متمكنة ومؤهلة ومساهمة ان على مستوى المديرية العامة للمصالح او على مستوى المصالح اللاممركزة. انه الوقت المناسب للتفكير في تقوية القدرات الادارية الجهوية مع تهيئة ظروف النجاح وتنزيل ميثاق اللامركزية لضمان انجاز المشاريع المقترحة.

ويجب أن يتوفر فريق عمل مجلس الجهة الاداري والتقني وأجهزتها التنفيذية (AREP-SDR) على الوسائل الضرورية للقيام بمهامه وانخراط الجميع في مواجهة التحديات التي وجب كسبها في السنوات المقبلة.

I.جهة تتحدى واقعها وتترقب مستقبلها

واقع الوسط الطبيعي والبيئي الجهوي

1-1 بيئة تحمل رهانات وتهديدات أمام تنمية الجهة

تعتبرجهة الدار البيضاء-سطات جهة فقيرة من حيث الغطاء الغابوي، حيث يشكل هذا الاخير 6.17 بالمئة من المساحة العامة للجهة (120.082 هكتار)، ويعتبر أهمها الغابات الطبيعية لبن سليمان تليها غابات سطات. وتتوفر هاته الغابات على تنوع بيولوجي مهم ومشهد جد متميز. كما تتعرض لضغوطات بشرية هامة تهدد استدامة الانظمة الايكولوجية بها وكذا تواجد نباتات نادرة بها. ان عملية التشجير المنجزة تبقى غير كافية لتغطية الحاجيات المسجلة خاصة على مستوى أقاليم سيدي بنور، مديونة وبرشيد.
كما أن الفضاءات المحمية يجب أن تستفيد من حماية أكبر، حيث تتوفر الجهة على 8 مواقع ذات أهمية بيولوجية وايكولوجية (SIBE)، ثلاثة منها هي مواقع رطبة مصنفة على المستوى الدولي بناءا على إطار **رامسار** ويتعلق الأمر ب: سيدي موسى-الوليدية، واد المالح-المحمدية وسد المسيرة. بالنسبة للمواقع الاخرى فهي: واد الشراط، خطوات، جزيرة الصخيرات، الجرف الاصفر، خليج الحوزية.
إلا أن أغلب هاته المواقع تأثرت بظروف التدهور خاصة مصب أم الربيع وبحيرة دار بوعزة.
هناك ضعف مسجل على مستوى تثمين الموارد والمشاهد الطبيعية بسبب فرط استغلال النباتات الطبية والعطرية أيضا نسجل محدودية السياحة الايكولوجية. وبالتالي فان مجموع هاته الاوساط يعاني الضغط المتواصل كما تهدده التأثيرات السلبية البشرية والمخلفات الملوثة الصلبة والسائلة ومختلف أشكال التلوث وفرط الاستغلال.

- **ساحل مهدد بالنشاط البشري**

يمتد ساحل الجهة على طول 336 كلم ويخضع لمجموعة من الضغوطات تجعله في حالة اندثار حيث يتمظهر ذلك من خلال:

- زحف عمراني قوي؛
- انتشار البناء على الساحل
- تلوث الساحل نتيجة مخلفات المصانع والمياه المستعملة؛
- الاستغلال المفرط وغير المقنن لرمال الشواطئ؛
- تعرية السواحل وارتفاع مستوى البحر؛
- ضغط ناتج عن حركة الانشطة السياحية؛
- مشاكل مرتبطة بظاهرة زحف الرمال خاصة بمصب أم الربيع.

- **موارد مائية تحت الضغط**

سجلت وكالة الحوض المائي لام الربيع عجزا للموارد التي تقوم بتدبيرها يقارب ($-1.061\ Mm^3$) خلال سنة 2020، كما ستسجل عملية التزويد بالمياه L'AEPIT عجزا يعادل ($-8\ Mm^3$) ابتداءا من سنة 2025. كما أنا الفرشة المائية تسجل عجزا مقلقا. ورغم الحمولة المائية لسد سيدي محمد بن عب الله بحوض بوركراك ($270\ Mm^3/an$)، فان الجهة تواجه ضغطا مائيا معرض للارتفاع مستقبلا مع تفاقم التغيرات المناخية.

- **عدم كفاية شبكة التطهير السائل**

يسجل معدل متوسط التطهير السائل (القروي والحضري) ارتفاعا بحيث انتقل من 40 بالمئة سنة 2017 الى 57 بالمئة سنة 2020، خاصة مع تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل .(PNA) ضعف متوسط معدل الربط على مستوى بعض الاقاليم يرجع الى ضعف ربط بعض الجماعات بالوسط القروي خاصة على مستوى سطات، برشيد وسيدي بنور. ويتجاوز معدل ربط الوسط الحضري 92 بالمئة بأغلب المدن ويقارب نسبة 100 بالمئة ببعض المدن.

وتعرف عملية معالجة المياه المستعملة تطورا ملحوظا بخلق 27 محطة معالجة وتواجد 14 اخرى في طور الانجاز وقد تمت برمجة أغلب هاته المحطات في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المنجز من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء والشركات المدبرة الأخرى.

- **النفايات الصلبة: تستوجب التعجيل بمشاريع التدبير الايكولوجي**

رغم المنجزات المحققة هنا دائما نقصا مسجلا على مستوى عدد المطارح المراقبة في بعض المدن: برشيد، سيدي بنور، سطات، أزمور، سيدي اسماعيل، ولاد فرج، الوليدية، الدروة، ولتجاوز هذا الوضع، هناك 15 مشروع مطرح مراقب في طور البرمجة.

من جهة أخرى فان تدبير النفايات الخطيرة يبقى غير كافي حاليا رغم تواجد عدد من المقاولات المتخصصة فالمجال.

بالنسبة للأنواع الأخرى من النفايات غير الخطرة، ستتم إدارتها بشكل أفضل بعد التطوير المستمرمن قبل مديرية التنمية المستدامة لتدبيرها في إطار المخطط المديري الجهوي لتدبير النفايات الصناعية، الطبية والصيدلية والنفايات الغير المعالجة ومخلفات نشاط البناء والنشاط الفلاحي. أما بالنسبة للنفايات المتعلقة بالهدم فلازالت تطرح عدة اشكالات على الاوساط الحضرية والقروية والطبيعية.

- **التأثيرات السلبية للمقالع والمناجم على البيئة**

يخلق استغلال المقالع بأقاليم سطات، برشيد بن سليمان، مديونة، الجديدة وسيدي بنور تأثيرات سلبية الوسط البيئي والبشري (تلوث، ضجيج، ضغط على حركة المرور...)؛

الانشطة المرتبطة بالمناجم تسبب بدورها تلوث وازعاجات مع تأثيرات حقيقية على الصحة والبيئة خاصة مع التلوث الناتج عن المعادن الثقيلة.

- **قلة استغلال الطاقات المتجددة**

رغم المؤهلات الموجودة فان استغلال الطاقة الشمسية والريحية يبقى محدودا، كما أن الجهة تتوفر أيضا على مصادر طاقية متجددة وفريدة أخرى: طاقة الكتلة الحيوية (مخلفات، مواد عضوية.)، الطاقة المرتبطة بالأمواج، الهيدروجين الأخضر الغاز الطبيعي.

- **الجهة تحت تهديد التغيرات المناخية**

تمظهرت التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية بشكل واضح في السنوات الاخيرة ويتجلى هذا التمظهر من خلال ارتفاع المتوسط السنوي للحرارة وانخفاض التساقطات، الشيء الذي أثر على الفرشة المائية وكذا مستوى ملئ حقينة السدود والتي عرفت تراجعا مهما. وقد أفادت التوقعات أنه في أفق سنة 2030 ستعرف الدار البيضاء احتباسا حراريا ما بين 0.8 الى 1,3 °C؛

وتراجعا في نسبة التساقطات تصل ما بين 6 و30 بالمئة كما يحتمل وجود خطر ارتفاع مستوى البحر بساحل الجهة. وتعتبر أكثر القطاعات التي ستتأثر بهذا الوضع هي قطاعي الماء والفلاحة.

1-2 قراءة توقعية ورهانات بيئية

- **الموارد المائية**

سيعرف الطلب على المياه الموجهة للسقي ارتفاعا مهما بحوض أم الربيع في أفق سنة 2047، خاصة في مدارات السقي التي ستعرف توسعا على مساحات جديدة ومجهزة خاصة على مستوى دكالة.

مبيان 1 : الطلب على مياه الري بحوض أم الربيع في أفق 2050

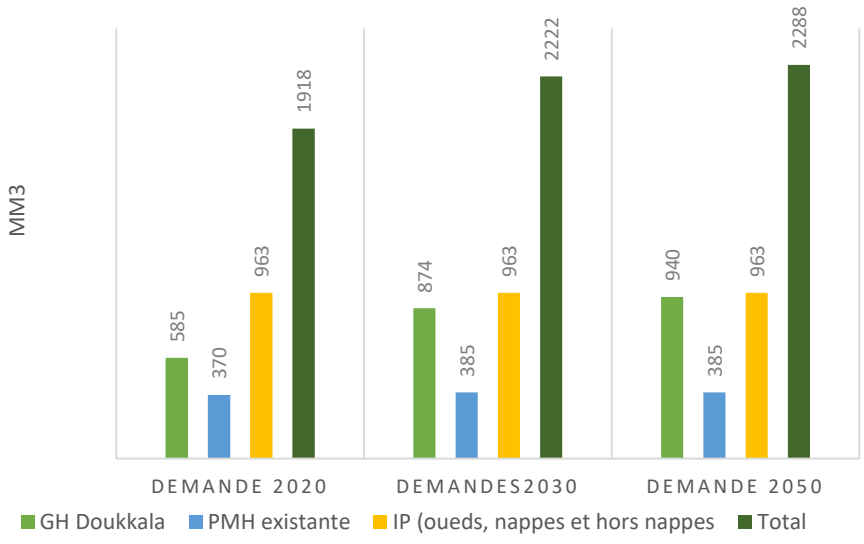

المصدر: الوكالة الحوض المائي لأم الربيع 2020

وسيتم الأخذ بعين الاعتبار حاجيات من المياه على مستوى برامج اقتصاد مياه الري الموضوعة في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجيل الاخضر 2020-2030، والتي حددت ضمن أهدافها مضاعفة اقتصاد مياه الري المتواصل في افق 2047.

تطور مسار الطلب على الماء والموارد المائية المتوفرة الى حدود سنة 2050، يبين أن المسار ايجابي الى حدود سنة 2020 وسيسجل عجزا ابتداءا من سنة 2025 يقدر ب(-8 Mm^3) وسيتطور أكثر فأكثر خلال السنوات اللاحقة في افق 2050 حيث سيصل الى (-220 Mm^3). انه عجز كبير من الممكن أن يشكل انعكاسات سيئة على الجهة في حالة إذا ما لم يتم الانخراط في اجراءات اضافية جديدة.

مبيان2 : تطور العجز المائي بحوض أم الربيع في أفق 2050

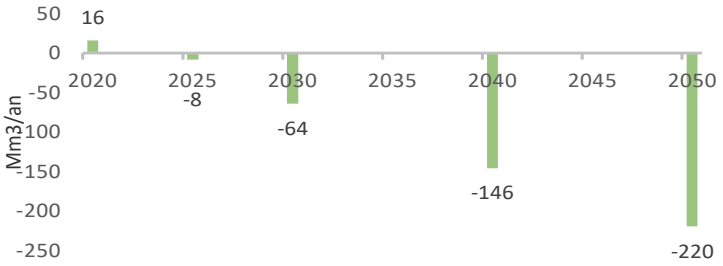

المصدر: الوكالة الحوض المائي لأم الربيع 2020

تجدر الإشارة أن فرضيات المخطط الوطني للماء (PNE) من أجل تقييم التأثير الناجم عن التغيرات المناخية على الموارد المائية بحوض أم الربيع في أفق 2050 تستند على احتمال انخفاض التساقطات المطرية بنسبة 10 بالمئة وتراجع نسبة ملئ السدود ب 20 بالمئة وارتفاع الطلب على مياه السقي ب 10 بالمئة حسب المخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية لحوض ام الربيع 2020.

وبالتالي ستعرف جهة الدار البيضاء-سطات عجزا مهما في أفق 2047 إذا مالم يتم اتخاذ اجراءات استباقية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.

مبيان3 : تأثير التغيرات المناخية على مسار التزود بالماء ومياه السقي بحوض أم الربيع

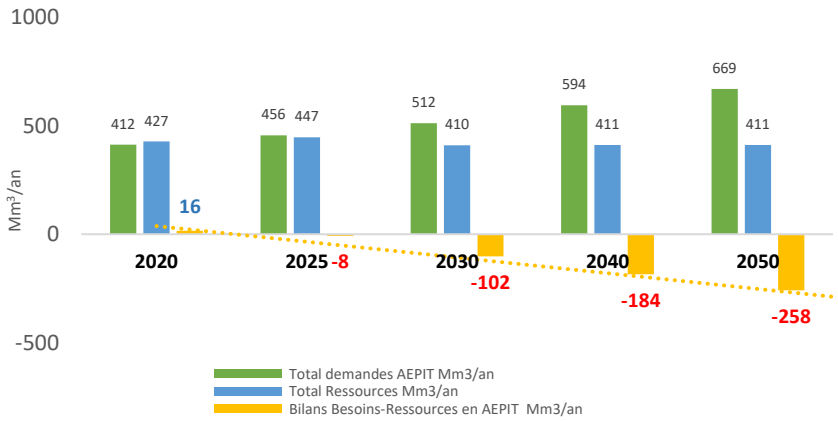

المصدر: الوكالة الحوض المائي لأم الربيع 2020

كما يؤكد سيناريو وكالة حوض ام الربيع على أهمية انجاز تهيئة تكميلية بغرض تقوية العرض وتقليص العجز ولسيما من خلال تقليص الطلب، تحلية مياه البحر، وذلك بغية سد حاجيات جزء مهم من الطلب المسجل على مياه الري الفلاحية بالدوائر السقوية

الكبرى بمنطقة دكالة، أو بالدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة بأزمور وبئر الجديد، وكذا الطلب على الماء الموجه للصناعة الخاص بالمكتب الشريف للفوسفاط الذي يتزود حاليا من سد المسيرة.

.

مبيان4 : المسار المائي (الحاجيات والموارد) في أفق 2050 (سيناريو وكالة حوض ام الربيع)

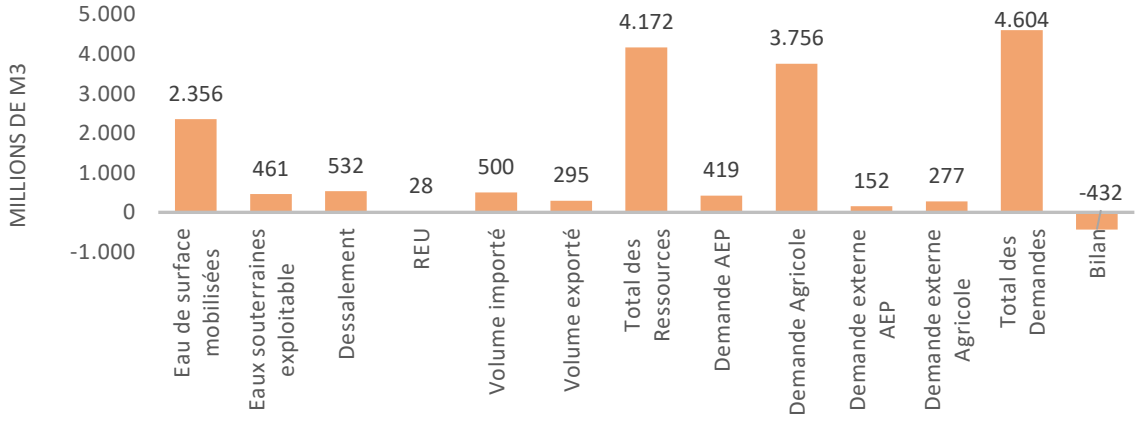

المصدر: الوكالة الحوض المائي لأم الربيع 2020

كما أن سيناريو المخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية لحوض ام الربيع 2020 سيساهم في تقليص العجز (بسبب التغيرات المناخية) الذي سيبلغ (-1.167 Mm^3/an) وذلك انطلاقا من خفض استهلاك الماء الموجه للفلاحة، وكدا انجاز مشاريع تهم تحلية مياه البحر سيخفض من مستوى عجز حوض أم الربيع حتى (-432 Mm^3).

- **التطهير السائل**

يبلغ حاليا معدل متوسط الربط بشبكة التطهير السائل بجهة الدار البيضاء-سطات حوالي 60 بالمئة. وسيعرف تطورا حسب الاقاليم والجماعات حتى يصل لمستوى التعميم في أفق 2047.

مبيان5 : معدل الربط بالتطهير السائل بأقاليم جهة الدار البيضاء-سطات

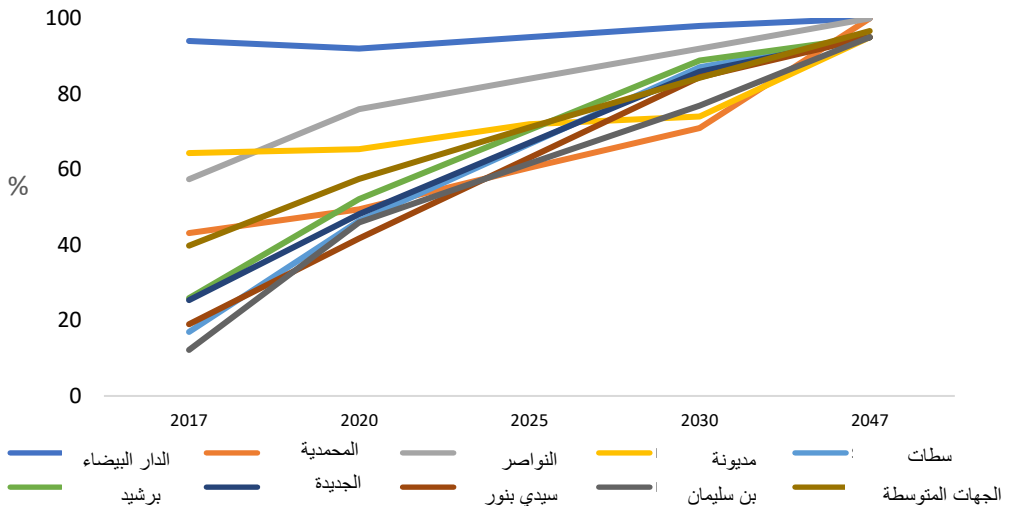

المصدر: قسم الماء بدراسة تهم المخاطر بجهة الدار البيضاء سطات 2021

ويمكن لهاته الرؤية أن تتحقق وتغطي النقص الحاصل بالوسط الحضري خصوصا بعد تعميم تغطية العالم القروي في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج (PNAM)، وأيضا بعد أجرأة برامج أخرى موجهة لتعزيز التغطية بشبكة الصرف الصحي حسب الاولويات.

- **التطهير الصلب**

ان انتاج كل أنواع النفايات الصلبة سيستمر بالارتفاع مع ارتفاع النمو الديموغرافي والاقتصادي، وسيظهر ذلك بشكل بارز على مستوى حاضرة الدار البيضاء. وسيتوقع تضاعف حجم المخلفات الصناعية، مما يفرض تقوية تدبيرها وإعادة تدويرها وتثمينها.

- **الطاقات المتجددة**

تتوفر جهة الدار البيضاء-سطات على مؤهلات جد هامة تهم جميع أنواع مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي يجب تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية في أفق 2047:

- توزيع استعمال الطاقات المتجددة مقابل تهيئة مساحة ووحدات كبيرة بإمكانها التسريع بالانتقال الطاقي لهاته الجهة؛
- رفع استغلال الطاقات المتجددة من طرف الإدارات الجماعات، القطاع الخاص، الفاعلين الاقتصاديين الصغار (حرفيين، فلاحين، ورشات،) السلطات المحلية والشركات الخاصة بما في ذلك الجهات الفاعلة الاقتصادية الصغيرة (الحرفيين والفلاحين وورشات العمل...) ثم السكن؛
- تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة منخفضة الكربون على المدى الطويل: المغرب 2050، على مستوى الجهة مع أهم محور:« ازالة الكربون من الصناعة» حيث أصبحت معيار جديد دولي وشرط يمكن لعدم توفره أن يعيق عملية التصدير؛
- تنزيل الشق الخاص بالطاقات المتجددة لمخطط المناخ الجهوي؛
- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة المستدامة، كالطاقة الصادرة عن أمواج البحر والهيدروجين الاخضر؛
- تشجيع البحث العلمي حول الطاقات المتجددة بالمؤسسات الجامعية بالجهة.

تحديات ورهانات النمو الديمغرافي على مستوى الجهة

2-1الوضعية الديموغرافية الجهوية

تتصدر جهة الدار البيضاء سطات ديموغرافيا جميع جهات المملكة بساكنة تقدر ب 6.86 مليون نسمة سنة 2014، وبالتالي تحتضن 25 بالمئة من الساكنة الوطنية الا أنه رغم مؤهلاتها الديمغرافية، فإنها تواجه العديد من الاكراهات التي تنعكس عل موقعها في صدارة مجموع الجهات.

ويتميز التوزيع المجالي لساكنة الجهة بتباينات قوية. بحيث تضم حاضرة الدار البيضاء أكبر عدد من الساكنة ليس فقط جهويا بل حتى على الصعيد الوطني. حيث تضم 49 بالمئة من الساكنة الجهوية، متبوعة بإقليم الجديدة الذي يضم فقط 11.5 بالمئة. وقد عرفت ساكنة الجهة ما بين 2004 و2014 تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يقدر ب 1.54 بالمئة مقارنة مع 1.25 بالمئة على الصعيد الوطني. وقد تم تسجيل أيضا تباينات هامة على مستوى توزيع النمو الديموغرافي بين مختلف الاقاليم المكونة للجهة.

هذه التباينات تميز أيضا مستوى التمدن داخل الجهة. حيث تصل نسبة الساكنة الحضرية بالجهة الى 73.6 بالمئة مقابل 60.4 بالمئة وطنيا، هذا المعدل يتباين ما بين داخل أقاليم وجماعات الجهة، حيث يتواجد ما بين 18.9 بالمئة بإقليم سيدي بنور و100 بالمئة بالدار البيضاء.

كما يعرف متوسط معدل النمو للساكنة الحضرية تباينات في وتيرتها، بحيث سجل ارتفاع هدا المتوسط ما بين 2004 و2014: معدلات النمو السنوية من 4.56 بالمئة ببرشيد الى 7.35 بالمئة بمديونة متجاوزا بذلك المتوسط الجهوي المقدر ب 1,76 بالمئة ويتراوح المتوسط الاكثر انخفاضا ما بين 1.03 بالمئة بالدار البيضاء و1.61 بإقليم سطات.

وتسجل عشر جماعات ذات طابع حضري هجرة واضحة لساكنيها، بحيث تسجل تراجع في معدلات النمو، تسعة منها تنتمي للدار البيضاء الكبرى وواحدة بإقليم سطات اضافة الى الجماعة الترابية لأزمور التي تسجل استقرارا في معدلات نمو الساكنة. وهي تباعا جماعة مشوار2,38- بالمئة، مقاطعات: بن مسيك 2,10- بالمئة، الفداء 1,62- بالمئة، سيدي بليوط 1,42- بالمئة، الحي المحمدي 1,20- بالمئة، مرس السلطان 1,17- بالمئة، المعاريف 0,55- بالمئة، سباتة 0,28- بالمئة، أنفا 0,11- بالمئة وجماعة ولاد مراح 0,52- بالمئة. وباستثناء جماعة ولاد مراح التي تتواجد بعيدا عن محاور الربط السريعة مع قلب الحاضرة وتفتقر لأنشطة التي توفر فرص الشغل، فان باقي المقاطعات توجد داخل مدينة الدار البيضاء. ويعود تراجع ساكنة هاته المقاطعات والجماعة الى ثلاث عوامل أساسية: استقرار ساكنة الاحياء القديمة للمدينة، محاربة أحياء الصفيح المتواجدة بهاته الجماعات وتنقيل ساكنتها الى الضواحي ثم غلاء العقار وصعوبة اقتناءه من طرف الساكنة الوافدة الجديدة.

كما سجلت جميع الجماعات بالوسط الحضري للجهة نموا ديموغرافيا ايجابيا خلال العشرية الاخيرة 2004-2014.

مبيان 6 : توزيع المؤهل الديموغرافي الجهوي بين الاقاليم بالمئة

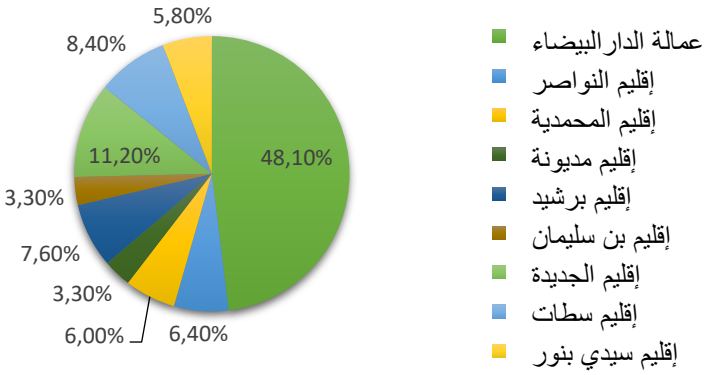

المصدر :المندوبية السامية للتخطيط – التوقعات الديمغرافية 2014 -2030

وقد تم تسجيل أقوى معدلات النمو السكاني بجماعات: الهراويين10,21 بالمئة بإقليم سيدي عثمان، دار بوعزة 8,48 بالمئة بإقليم النواصر، الدروة 7,71 بالمئة وحد السوالم 7,30 بالمئة بإقليم برشيد، تيط مليل 6,12 بالمئة بإقليم مديونة، بوسكورة5,47 بالمئة بإقليم النواصر، سيدي مومن 4,63 بالمئة بالدار البيضاء، المنصورية 4,36 بالمئة بإقليم بن سليمان. هذه المعدلات تتجاوز بشكل كبير متوسط الوسط الحضري الجهوي1,76 بالمئة هاته الجماعات تقع بقلب الحاضرة الكبرى(المتروبول) وجزء من أحياءها ينتمي لمدينة الدار البيضاء. فيما يميز باقي الجماعات الترابية الحضرية معدلات نمو ايجابية تتراوح ما بين 4.19 بالمئة و0.02 بالمئة.

وبالمقابل عرفت الساكنة القروية عموما تطورا متواضعا يقدر ب 0.94 بالمئة، حيث سجل اقليم سيدي بنور والسطات استقرارا على مستوى الساكنة القروية ما بين 2004 -2014. كما عرفت باقي الاقاليم ارتفاعات متفاوتة. وقد سجلت أعلى معدلات النمو بالوسط القروي بجماعات: مديونة 4,04 بالمئة، النواصر 3,93 بالمئة وعمالة المحمدية 3,71 بالمئة.

كما عرفت مجموعة من الجماعات (36,3%) بالوسط القروي خلال الفترة ما بين 2004 -2014 تراجعا في عدد ساكنتها.

2-2 قراءة توقعية لديموغرافية الجهة

بناءا على الاسقاطات الديموغرافية فان ساكنة جهة الدار البيضاء سطات ستعرف تزايدا، حيث ستنتقل من 6.84 مليون نسمة سنة 2014 الى 8.3 مليون سنة 2030، حتى تصل 9.6 مليون نسمة سنة 2047.

بخصوص وتيرة النمو الديموغرافي، فالجهة ستعرف متوسط معدل نمو سنوي يصل الى 1.46 بالمئة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2047. وحسب هاته الاسقاطات فالدار البيضاء الكبرى أكثر سكانا سنة 2014 ستحافظ على تموقعها ما بين 2030 و2047.وهي الامر المعاكس بالنسبة لباقي الاقاليم، بحيث أن اقليمي الجديدة وسطات المصنفتين على التوالي الثانية والثالثة ب 11.5 بالمئة و9.3 بالمئة من ساكنة الجهة ستتراجع الى المرتبة الرابعة والسابعة (9,1% et 5,1%) في أفق 2047. فيما تتقد النواصر الى المرتبة الثانية ب 17.7 بالمئة، وبرشيد الى المركز الثالث ب 9.8 بالمئة. اقليم مديونة أيضا يحقق تزايدا سكانيا وينتقل من تموقعه في اخر الترتيب سنة 2014 ب 2.5 بالمئة الى المركز الخامس ب9.4 بالمئة خلال 2047. اقليم سيدي بنور سيعرف تراجعا وينتقل من 6.6 بالمئة سنة 2014 الى 2.9 بالمئة سنة 2047. وأخيرا اقليم المحمدية في أفق 2047 تحافظ على تموقعها المسجل خلال سنة 2014 رغم أنها ستسجل حسب الاسقاطات تراجعا طفيفا من 5.9 بالمئة سنة 2014 الى 5.7 بالمئة سنة 2047.

خريطة1 : تطور ساكنة الدار البيضاء سطات ما بين 1994-2047

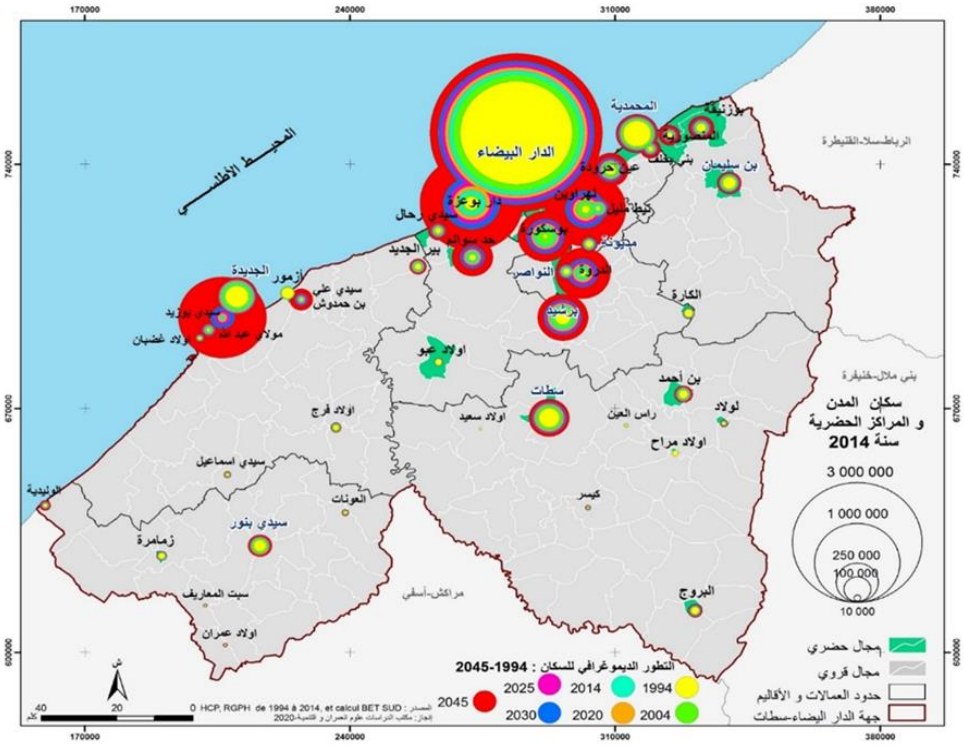

المصدر: المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط، الإسقاطات الديمغرافية 2014-2030.
توقعات مكتب الدراسات علوم العمران والتنمية 2031-2047

نمو ديموغرافي متفاوت يؤثر على النمو العام للجهة

تعتبر التنمية البشرية الهدف الاول لكل البرامج العمومية المنجزة على مستوى ترابي معين. كما أن كل السياسات العمومية المنجزة على مستوى جهة الدار البيضاء سطات تستهدف أساسا مسألة التنمية البشرية. وبالدرجة الاولى برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) الذي يعتبر مشروع مملكة حيث يجعل العنصر البشري في مركز السياسات الوطنية من أجل تنمية عادلة ومستدامة. وهذا ما تجسده أيضا فلسفة النموذج التنموي الجديد

ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية الى 0.844 خلال سنة 2018.وتعتبر قيمتها أكثر ارتفاعا مقارنة بالمتوسط الوطني الذي سجل سنة 2014: 0.791 و0.672 سنة 2004. وقد تقدم ترتيب جهة الدار البيضاء-سطات ما بين 2004-2018 مقارنة مع الجهات الاخرى حيث انتقلت من المرتبة الثالثة سنة 2004 الى المرتبة الثانية سنة 2018.

خلال الفترة 2004-2018، فقط ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية بجهة الدار البيضاء-سطات بحيث سجلت نموا نسبيا ب 25.6 بالمئة بالانتقال من 0.672 سنة 2004 الى 0.844 سنة 2018، بتحقيق متوسط نمو سنوي يبلغ 1.64 بالمئة. وخلال هاته الفترة انتقلت الجهة من مستوى تنمية متوسط الى مستوى تنمية مرتفع.

انتقل مؤشر العجز السوسيو-اقتصادي من 41.3 بالمئة سنة 2001 الى 24.8 بالمئة سنة 2017، مسجلا تراجعا بنسبة 39.9 بالمئة ما بين 2001، و2017.

ويتضمن هذا العجز قطاعات التربية والتكوين بنسبة 58.1 بالمئة يليه قطاع الشغل ومستوى العيش ب 19.7 بالمئة ثم قطاع الصحة ب 15.4 بالمئة. وتأتي البنيات التحتية في اخر الترتيب ب 6.7 بالمئة.

والملاحظ أن قراءة هده المعطيات لهدا المؤشر تمكن من الوقوف على أن قطاع التربية والتكوين لايزال يشكل أهم اهتمامات الجهة.

تعتبر جهة الدار البيضاء-سطات من بين الجهات التي سجلت تراجعا في مؤشر العجز السوسيو-اقتصادي مقارنة مع باقي جهات المملكة 39,9 بالمئة: الشرق45,1 بالمئة، مراكش-اسفي44,3 بالمئة، طنجة-تطوان-الحسيمة 41,9 بالمئة. وتجدر الاشارة أن جهة الدار البيضاء-سطات سجلت الى جانب الجهات الجنوبية وجهة الرباط-سلا-القنيطرة معدلات عجز الاكثر تراجعا ما بين 18.2 بالمئة و22.1 بالمئة.

ويتبين من خلال تحليل القطاعات السوسيواقتصادية أن:

- بخصوص تفاوت مستوى العيش وحسب معامل جيني (هو إحصاء رقمي يستخدم لقياس عدم المساواة في الدخل في المجتمع ويكون معامل جيني محصور ما بين 0 و1، أو بين 0 و100 بالمئة إذا تم التعبير عنه كنسبة مئوية) فانه يسجل استمرار التفاوت داخل جهة الدار البيضاء-سطات، وقد عرف هذا المؤشر تراجعا طفيفا على مستوى هاته الجهة تقدر ب 0.036 لكنه يبقى مرتفعا مقارنة مع مستوى المؤشر الوطني بحيث انتقل من 0.432 بالمئة سنة 2001 الى 0.396 بالمئة سنة 2014؛
- معدل نشاط الذكور سجل نسبة 72.7 بالمئة سنة 2017 ويفوق مرتين معدل النشاط المسجل في صفوف الاناث. ويوضح ذلك ضعف ادماج المرأة في سوق الشغل على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات. ويتمظهر هذا التفاوت بشكل جلي بالوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي. ويبقى معدل نشاط الذكور بالعالم الحضري يفوق المعدل نشاط الاناث بالوسط الحضري رغم تناقص مستوى التباعد الطفيف الذي انتقل من 3.3 مرة سنة 2015 (67.4 بالمئة للذكور مقابل 23.4 بالمئة بالنسبة للإناث) الى 2.9 مرة مرتفعا سنة 2017 (68.9 بالمئة بالنسبة للذكور مقابل 23.4 بالمئة للإناث). مع ذلك فهذا التفاوت يبدو أقل ارتفاعا بالعالم القروي، بحيث معدل نشاط الذكور هو 1.7 مرة يفوق معدل نشاط الاناث: فخلال سنة 2015، سجل 86 بالمئة بالنسبة للذكور و49.5 بالمئة بالنسبة للإناث) وبلغ 1.8 مرة مرتفعا سنة 2017 (84.4 بالمئة بالنسبة للذكور مقابل 46.2 بالمئة بالنسبة للإناث). وتوضح هاته الارقام ضعف ادماج المرأة في سوق الشغل بالوسطين الحضري والقروي كما أنها تبين تباعدا كبيرا بين الجنسين على مستوى النشاط. ويعرف هذا التباعد تراجعا جد ضعيف يبين بطء الادماج التدريجي للمرأة في سوق الشغل؛
- ان تحليل مؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد الذي يعتبر مؤشر مركب من التقدم الذي عرفته المجالات الاساسية للتنمية: التعليم، الصحة، السكن، إطار العيش والخدمات الاجتماعية، يمكن من جعل جهة الدار البيضاء-سطات في الصف الثاني ضمن 12 جهة بالمملكة مع معامل تنمية محلية يقدر ب 0.733 بعد جهة العيون-الساقية الحمراء. ويفوق مؤشر التنمية البشرية المحلي متعدد الابعاد (IDLM) بجهة الدار البيضاء-سطات المعدل الوطني الذي يقدر ب 0.7 بالمئة؛
- الخدمات الأساسية: سجلت جهة الدار البيضاء-سطات عجزا كبيرا: 37.9 في المئة في التعليم، و36.1 في المئة في مجال الصحة، و34.8 في المئة في إطار العيش، و26.7 في المئة في التنمية المحلية، و26.2 في المئة في مجال الإسكان.

وبناءا على تحليل التشخيص الترابي فيمكن تقسيم الجهة الى ثلاث مجموعات: المجموعة الاولى تضم الدار البيضاء 0,798 بالمئة، المحمدية 0,742 بالمئة واقليم النواصر0,718 بالمئة وتعتبر هاته المجموعات الاكثر تطورا بالجهة، بحيث يفوق مؤشر التنمية المحلية بها المعدل الوطني. بالنسبة للمجموعة الثانية فهي تضم أقاليم يقترب مؤشرها من المعدل الوطني مما يجعلها تصل عتبة التنمية المتوسطة. وتضم هاته المجموعة أقاليم مديونة 0,699 بالمئة، برشيد 0,685 بالمئة. بخصوص المجموعة الثالثة فتتكون من أقاليم بمستوى تنمية أضعف: اقليم سيدي بنور 0,604 بالمئة، اقليم سطات ب 0,645 بالمئة، اقليم الجديدة 0,661 بالمئة ثم اقليم بن سليمان (0,678).

تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

تبرزالفوارق السوسيو ترابية بين الاوساط الحضرية والقروية من خلال العجز المسجل على مستوى البنية التحتية والمرافق الاجتماعية بالتراب الجهوي. ان الرهان الاساسي الذي تم استنباطه من طرف التصميم الجهوي لإعداد التراب هو: كيف يمكن تقليص الفوارق السوسيو ترابية التي تم تشخيصها على مستوى التراب الجهوي؟

ان النموذج التنموي الجديد (2020) قد اقترح المحاور الاستراتيجية للتنمية الوطنية بوضع المواطن في صلب كل تنمية اقتصادية، اجتماعية وترابية.

وحتى حدود سنة 2017، فان معدل الفقر بجهة الدار البيضاء-سطات يعتبر نسبيا منخفضا مقارنة مع المعدل الوطني. وتجسد ذلك جليا خلال 2017 عندما تأكد توجه المعدل نحو التراجع بالجهة (0,4%) في حين تجاوز المعدل على الصعيد الوطني 1.4 بالمئة (0.1 بالمئة بالوسط الحضري و3.4 بالمئة بالوسط القروي) (ONDH, 2018). ويسجل قطاع التعليم أكبر حرمان مؤسس لمكونات الفقر المتعدد الابعاد بالجهة على مستوى كل الأقاليم بمتوسط 63.4 بالمئة. في حين أن العجز المسجل على مستوى الاستفادة من النظام الصحي والمرافق الاساسية يقدر ب 15 بالمئة لكل قطاع.

ويشمل السكن الغير اللائق 6.5 بالمئة من الساكنة في وضعية صعبة على صعيد الجهة. حيث تتمركز في ضواحي المدن الكبرى وبالأحياء العشوائية بالوسط الحضري وما يسمى بجيوب الفقر بالأحياء القديمة مما ينتج عنه مشهدا عمرانيا متباينا على مستوى السوسيو مجالي، مع وجود قطاعات اقتصادية وتجارية غير مهيكلة.

وتبقى الجهود المبذولة منذ بداية سنوات 2000 لمكافحة الفقر والهشاشة على المستوى الوطني غير كافية بسبب تضخم حاجيات الساكنة الفقيرة والعجز المرتبط بالسياق الاقتصادي عموما. وتعتبر فئة النساء والشباب والاشخاص في سن متقدمة أكثر الفئات التي تحتاج الى مواكبة عن قرب.

كما أن جائحة كوفيد 19 قد عمقت من مستوى ضعف النموذج الاقتصادي والصحي على مختلف المستويات الترابية. وان تم التخفيف من أثار الوضع ببعض العمليات الجذرية والحاسمة الا أنه لا يمكن فقط الا لعملية إصلاح هيكلي جذري تغيير واقع مستويات الفقر بالجهة.

من جهة أخرى هناك تهديدات أخرى تزيد من جسامة هاته التفاوتات وهي نتائج التغيرات المناخية خاصة الجفاف والفيضانات كما أن تقلب الاوضاع الاقتصادية بدورها تكرس عدم الاستقرار الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية.

في هذا السياق فان ورش الجهوية المتقدمة يعتبر رهان واقعي من أجل تقليص الفوارق الترابية والفقر، ودلك في اطار اعتماد المقاربة التشاركية على المستوى الترابي في تقديم استراتيجيات تنموية الجهوية من خلال اعداد إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، وعلى وجه الخصوص:

- هيكلة السياسات العمومية على المستوى الترابي؛
- تعميم التغطية الاجتماعية؛
- تعزيز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- تفعيل الصناديق الاجتماعية وصناديق التضامن الاجتماعي والترابي لتجاوز عدم التكافؤ بين الفئات السوسيو اقتصادية والفوارق الترابية (المادة 142 من دستور المملكة لسنة 2011).

مجال اقتصادي مستقطب وجد متموضع اقتصاديا

يعتبر القطاع الاقتصادي أساس كل سياسة لإعداد التراب، ولا يمكن تثمين أي تنمية ترابية دون اقتصاد قوي، متنوع، منفتح على العالم، تنافسي وأيضا مستدام. اقتصاد يستطيع استقطاب كل الاستثمارات على اختلاف أحجامها الوطنية والدولية. اقتصاد يستطيع أيضا خلق الثروة بوتيرة تصاعدية وله كل القدرة على التصدير.

5-1 اقتصاد قوي ومتميز

تعتبر جهة الدار البيضاء-سطات محركا للاقتصاد الوطني. والمعطيات المتوفرة تبين أن هاته الجهة تتوفر على أكبر سوق استهلاكية وتلعب أدوارا اقتصادية مختلفة كما يتركز بها أغلب المقاولات والأبناك، وتحتضن استثمارا وطنيا ودوليا جد هام. ويضم التراب الجهوي الجزء الاكبر من الصناعة الوطنية وثلثي المناطق اللوجستيكية الابرز وطنيا.

كما تتصدر الجهة جهات المغرب الاثنا عشر على مستوى الوزن الاقتصادي وتتميز في الان نفسه بناتج داخل خام PIB يمثل ما يقارب 32 بالمئة من الناتج الداخلي الخام الوطني وبمتوسط معدل نمو القيمة المضافة 5.5 بالمئة خلال الفترة 2013-2019 مقابل متوسط وطني يعادل 3.2 بالمئة. وعلى المستوى الاقتصادي فان الجهة تتعرض للمنافسة من طرف جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة.

كما تتميز الجهة بتواجد أكبر المعاملات المرتبطة بالعقار والرأس مال البشري. هذين العاملين يشكلان أكثر العناصر الاستراتيجية داخل أي سياسة تنموية عمومية. هذه الوضعية الاقتصادية يمكن أن تزيد في التحسن إذا استطاعت الجهة ادماج المجالات الترابية الضعيفة النمو بتبني استراتيجية موجهة لتبني نموذج تنموي يلائم الخصوصيات الترابية.

- **قاعدة اقتصادية متنوعة ودولية**

يهيكل اقتصاد الدار البيضاء مجموعة من القطاعات، أهمها القطاع المالي (64 بالمئة وطنيا) والقطاع الصناعي ب 48 بالمئة من القيمة المضافة الصناعية الوطنية. قطاع العقار والتجارة تباعا ب 35 بالمئة و32 بالمئة. قطاع البناء والاشغال العمومية ب 28 بالمئة، السياحة ب 20 بالمئة والفلاحة ب 12 بالمئة والصيد البحري ب 2.1 بالمئة. ويمنح هذا التنوع في مصادر النمو قوة لاقتصاد الجهة.

مبيان7 : توزيع الجهات حسب الوزن الاقتصادي ومتوسط معدل النمو السنوي والقيمة المضافة ما بين 2013-2019

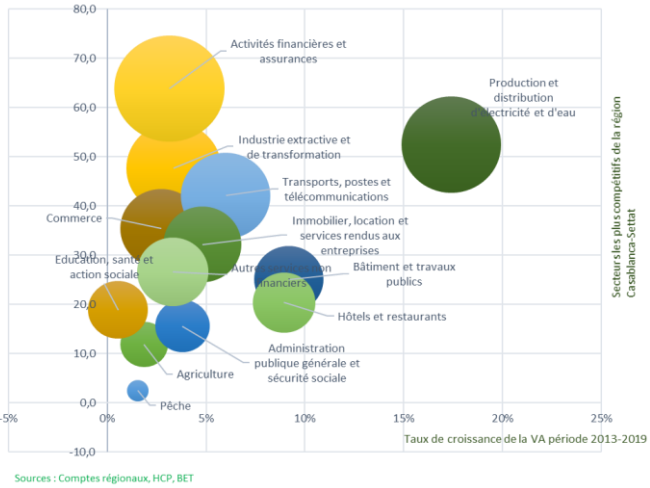

يبين تحليل الدينامية الاقتصادية على مستوى المجالات الادارية، يبين أنه بناء على المعاملات المالية توجد هناك تباينات مهمة. فتحتفظ الدار البيضاء بالوزن الاقتصادي الاهم، بتمركز أكبر عدد من المقاولات فوق ترابها وتحقيقها لاكبر رقم معاملات بتواجد أهم الاعتمادات البنكية .

كما توضح الارقام أيضا تواجد نمو ضعيف لحجم الانشطة الاقتصادية بالتراب الجهوي كما أنه أصبح أقل استقطابا للاستثمار، وتعتبر النواصر و مديونة أكثر المجالات دينامية اقتصادية وأكثر مجال مستقطب للاستثمارات الخاصة.

- **مناخ أعمال مناسب للمقاولات**

تتوفر الجهة على نسيج مقاولات جد هام والذي يحرك عجلة الاقتصاد على المدى البعيد. وتعتبر المحافظة على هذا النسيج وتطويره على مستوى مكونات الجهة أكبر تحدي أمام هاته الاخيرة. كما تشكل الفوارق الترابية على مستوى خلق الثروة بدون منازع أكبر العوامل التي تحد من الوصول الى الاندماج الجهوي للحفاظ على سيادة هذه الجهة على المستوى الوطني.

وقد سجلت الجهة خلال الفترة ما بين 2010-2020، خلق 152.000 مقاولة. ما يعادل 30 بالمئة من النسيج الوطني من المقاولات وتتصدر بالتأكيد بذلك جميع جهات المملكة. ويرتقب وصول عدد المقاولات لما يزيد عن 581.000.

وتوضح هاته الارقام قوة مستوى استقطابية الجهة على مستوى جلب الاستثمارات. ومع ذلك يبقى خلق المقاولات متمركز بشكل كبير بالدار البيضاء ومحيطها ويهيمن عليها القطاع الثالث.

مبيان8 : تطور انشاء المقاولات بجهة الدار البيضاء-سطات

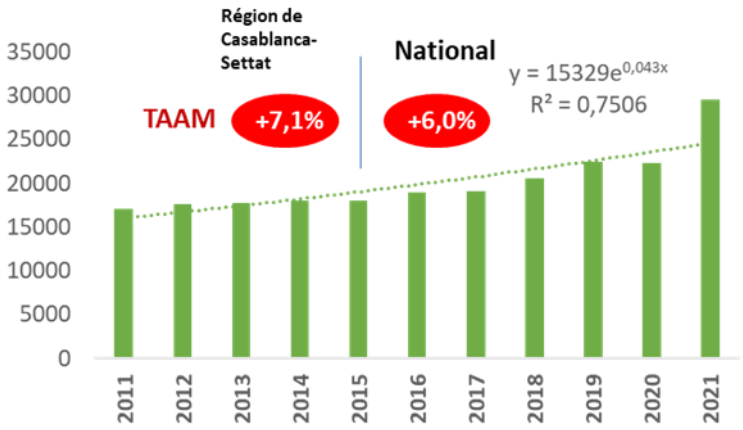

المصدر: Baromètre de l'OMPIC , 2021

5-2 توقعات اقتصادية متعددة

ثلاث سيناريوهات مقترحة لاستقصاء الواقع الاقتصادي لجهة الدار البيضاء-سطات: تصاعدي 5,5 بالمئة، وسيط / متوسط 6 بالمئة واستباقي 7 بالمئة.

مبيان 9 : تطور القيمة المضافة بجهة الدار البيضاء-سطات في الفترة 2020-2047 حسب السيناريوهات التوقعية الثلاث

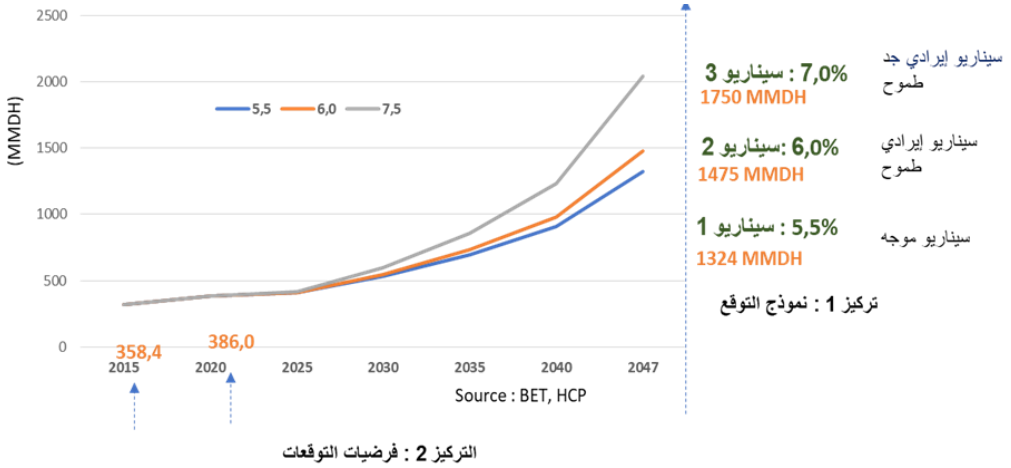

السيناريو التصاعدي: 5.5 بالمئة

هذا السيناريو يحافظ على التوجهات الحالية خلال السنوات القادمة، غالبا جهة الدار البيضاء-سطات تستمر في كونها الجهة الاولى على المستوى الاقتصادي. القدرات السنوية للاستثمارات تنتقل من 128 مليار خلال سنة 2020 الى 441 مليار سنة 2047. بالنسبة لإنشاء المقاولات سينتقل من 300 22 سنة 2021 الى 000 130 مقاولة سنة 2047، بالنسبة لخلق فرص الشغل تنتقل من 500 24 فرصة شغل سنة 2020 الى 000 144 سنة 2047 وبالنسبة لاستهلاك العقار ينتقل من 605 هكتار سنويا الى 2073 سنة 2047.

السيناريو الوسيط/ متوسط: 6 بالمئة

هذا السيناريو يحمل تغيرات بارزة على الوضعية الاقتصادية للجهة، وتبقى جهة الدار البيضاء-سطات الجهة الاولى على المستوى الاقتصادي. الا أن هذا الوضع يتطلب وتيرة مهمة للاستثمارات السنوية التي تنتقل من 128 مليار خلال سنة 2020 الى 491 مليار سنة 2047. بالنسبة لإنشاء المقاولات سينتقل من 300 22 سنة 2021 الى 000 153مقاولة سنة 2047، بالنسبة لخلق فرص الشغل تنتقل من 500 24 فرصة شغل سنة 2020 الى 000 168 سنة 2047 وبالنسبة لاستهلاك العقار ينتقل من 605 هكتار سنويا الى 2300 سنة 2047.

السيناريو الإستباقي: 7 بالمئة

هذا السيناريو يحمل تغيرات بليغة على القاعدة الاقتصادية للجهة، وتبقى جهة الدار البيضاء-سطات الجهة الاولى على المستوى الاقتصادي. الا أن هذا الوضع يتطلب وتيرة قوية للاستثمارات السنوية التي تنتقل من 128 مليار خلال سنة 2020 الى 680 مليار سنة 2047. بالنسبة لإنشاء المقاولات سينتقل من 300 22 سنة 2021 الى 000 259 مقاولة سنة 2047، بالنسبة لخلق فرص الشغل تنتقل من 500 24 فرصة شغل سنة 2020 الى 000 197سنة 2047 وبالنسبة لاستهلاك العقار ينتقل من 605 هكتار سنويا الى 3194 سنة 2047. ويتطلب هذا السيناريو رؤية اقتصادية جديدة اقتصاديا وبشكل خاص على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات القيام بإصلاحات هيكلية أمر ضروري على مجموعة من المستويات (الاعمار، العقار، الطاقة، الرأس مال البشري، الماء..) احداث تجديد اقتصادي: بخلق أنظمة اقتصادية مرتبطة بالصناعة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

التنمية القروية

6-1 واقع الحال

تستفيد جهة الدار البيضاء-سطات من مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي تخص التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، وتهم البنية التحتية والترابية. إلا أن الحاجة لا تزال ماسة الى مزيد من العمل على المستوى الاجتماعي وتحسين إطار العيش. هاته الاحتياجات تطورت بسبب المشاكل الهيكلية من جهة وبسبب التحول الديموغرافي الذي يميز العالم القروي ويظهر من خلال التزايد الديموغرافي مع فرط استغلال الاراضي الفلاحية، تجزيئ وتقسيم الاراضي وقساوة الظروف المناخية التي تعقد أكثر ظروف الاستقرار بالعالم القروي وتؤدي الى تحولات عميقة.

ينضاف الى ذلك أن بعض التكتلات القروية تبقى بعيدة عن الطريق المعبد بنحو 2.86 كلم. وهناك مجالات أكثر تجهيزا مع وجود نشاط فلاحي متحرك ومعدل بطالة نسبيا ضعيف، مثل السهول المسقية للشاوية السفلى. إلا أن المجالات الترابية التي تحتضن مؤهلات طبيعية وفلاحية ملائمة تبقى تواجه مستويات نمو بشري ضعيفة. بحيث يصل معدل الفقر الى 16 بالمئة والأمية تبقى مرتفعة بمعدل 49 بالمئة.

كما يعتبر مشكل العقار من بين الاشكالات الهيكلية بالوسط القروي من حيث تعبئته أو على مستوى توظيفه، بسبب تفتيته بالمناطق البورية لأغراض الاراثة مما يجعل من الضيعات الفلاحية صغيرة ولا تلائم الاستغلال المذر. هناك ايضا نزاعات تظهر في ضواحي التكتلات بين التعمير / التمدن والفلاحة وكذا نزاعات قانونية في الدوائر المسقية: نموذج (UREF) و(CHR) الموضوعة من طرف ORMVAD لتجميع الفلاحين والمساكن والتجهيزات الفلاحية وكذا حماية الدوائر المسقية.

فيما تشكل المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة (SAU) بهذه الجهة ب 66.3 بالمئة وهي الاهم على الصعيد الوطني ب 24 بالمئة من نسبة انتاج الحبوب. كما تتميز الجهة بوجود مساحات فلاحية واسعة كالشاوية وسهل دكالة الذي يبقى ذو طابع قروي مع اختراق خفيف للتمدن، في حين فالمناطق القروية الساحلية تعرف اعمارا أو تمدنا سريعا. الاراضي الفلاحية المسقية تصل ل (146000) هكتار وتتركز في جزئها الاكبر بسيدي بنور والجديدة وتراب الجهة الجنوب-شرقية وتوجد في وضعية انعزال تام وضعيفة التجهيز ويبقى بها النشاط الفلاحي قليل النمو. وتعتبر هاته المجالات منطلق لأهم الهجرات باتجاه التكتلات الكبيرة داخل الجهة وخارجها وأغلب الجماعات بها تحقق معدل نمو سلبي ومتراجع.

6-2 مؤهلات تنموية بالوسط القروي

يقدم الوسط القروي بالجهة مؤهلات تتمثل في أهمية اليد العاملة الفلاحية وانتاج بقيمة مضافة عالية (زراعة البقوليات، البواكر، الشمندر، كروم، زراعة الازهار، منتوجات محلية..)، كما تتوفر الجهة على سلسلة مهمة لإنتاج الدواجن، وقطيع ماشية متطور يؤمن انتاج اللحوم الحمراء، حيث يتميز اقليم السطات بالجهة بتوفره على قطيع غنم مهم تتم تربيته على مراعي ذات مساحات كبيرة.

هاته السلاسل الانتاجية المتنوعة يواكبها تواجد بنية تحتية مناسبة تتمثل في المجازر ووحدات للتنقيل تناهز 865 وحدة وشبكة من التنظيمات المهنية من تعاونيات وجمعيات تقدرب 1.097 تنظيم.

خريطة2 : التوجهات الإستراتيجية بالعالم القروي

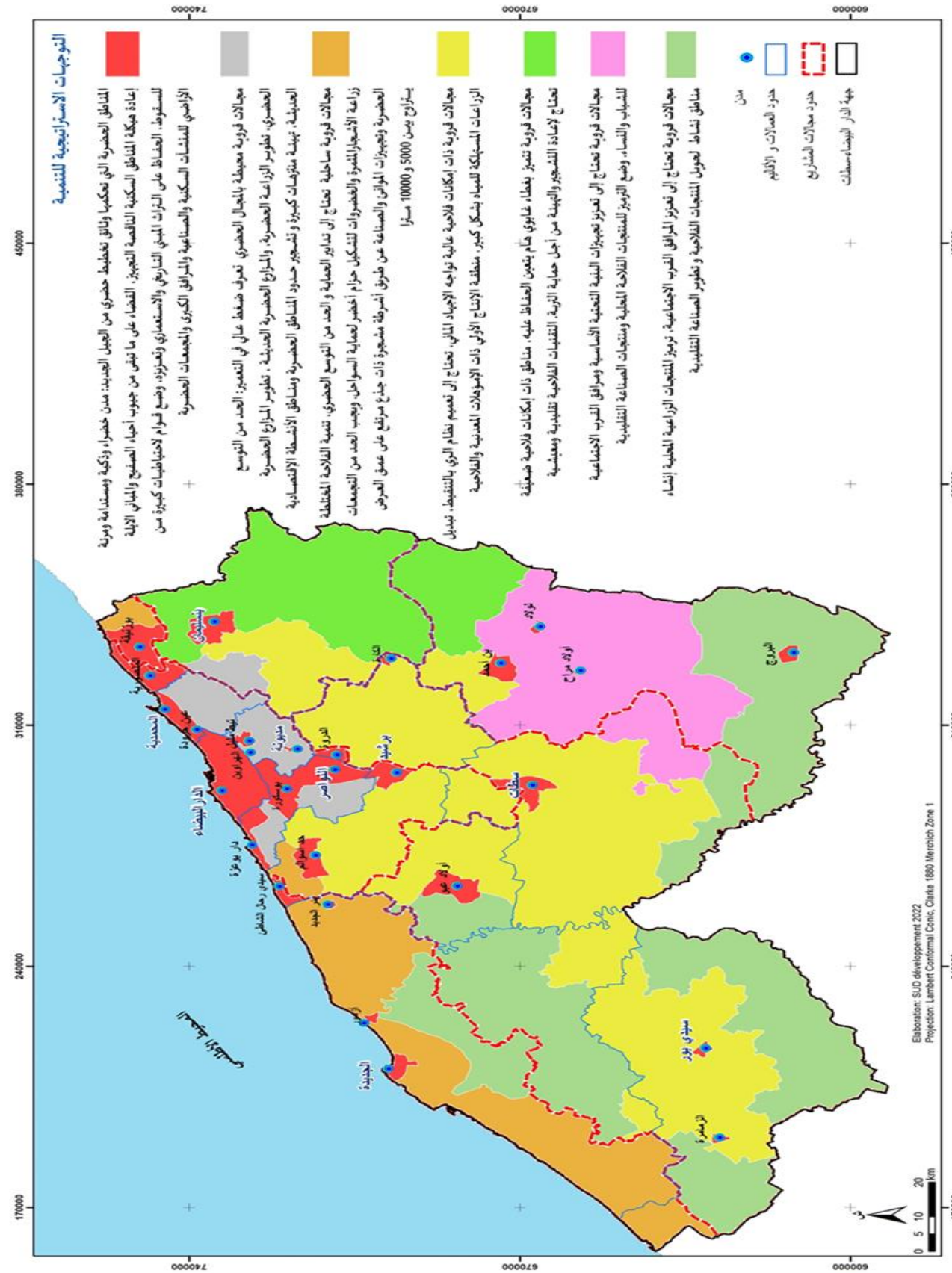

الشبكة الحضرية

7-1 نظام حضري تهيمن عليه حاضرة وقطب وطني مع نمو أقطاب جديدة خارج الساحل

تتكون البنية الحضرية لجهة الدار البيضاء سطات من 42 مدينة ومركز حضري، ويتركز أغلبها على الساحل الأطلنتي، الشاوية وسهول دكالة، ويعتبر ساحل الجهة الاكثر تعميرا بتواجد 4 مدن تحتضن ما يفوت 000 100 نسمة وهي المحمدية، الدار البيضاء، دار بوعزة والجديدة. وضمت هاته المدن خلال سنة 2020 نسبة 70 بالمئة من الساكنة الحضرية الجهوية. وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكتب الدراسات في أفق 2047، ستعرف الساكنة تزايدا بقيمة مطلقة وتتراجع بقيمة نسبية لتشكل 69.4 بالمئة خلال سنة 2030و 55.2 بالمئة في أفق 2047.

ومن المرتقب أن تصل الساكنة الحضرية بالجهة في أفق سنة 2047 حوالي 10 ملايين نسمة ضمنها 60 بالمئة ستتركز خارج مدينة الدار البيضاء. ويفسر تراجع تعداد ساكنة الشريط الساحلي للجهة بنمو أقطاب حضرية جديدة على طول المحور الداخلي المؤدي في اتجاه سطات-مراكش-خريبكة. وسيكون الامتداد الحضري أساسا خارج المدن حيث 50 بالمئة من المساحة التي تم تعميرها تقع في ضواحي المدينة المركز.

وينتج عن هذا التعمير السريع عدة اشكالات أمام التدبير الوظيفي للمدينة القطب. وقد امتد التعمير أساسا على طول ثلاث محاور: محور برشيد-لولاد والذي يمتد خارج الجهة باتجاه مدينة خريبكة-بني ملال على طول الطريق الوطنية رقم 12 والطريق السيار رقم A8 ، محور الجديدة الزمامرة عن طريق سيدي اسماعيل على طول الطريق الوطنية رقم 1 في اتجاه ، ومحور الجديدة سيدي بنور في اتجاه مراكش عن طريق الطريق الوطنية رقم 7.

وقد تطور على مستوى محور مدينة الجديدة (ما بين أزمور والجرف الأصفر) نواتين لضاحيتين حضريتين جديدتين: البئر الجديد والوليدية.

كما توجد كل من مدن سطات وسيدي بنور وبن سليمان في طور النمو كأقطاب جهوية لدعم ميتروبول للجهة. بينما تواجه مدينة بوزنيقة اشكالات تتعلق بالربط والاندماج بين مكوناته المجالية بسبب افتراقه بالسكة الحديدية والطريق السيار.

أما بالنسبة لمدينة برشيد التي توجد على الطريق المحورية بوسط الجهة تعرف بفضل موقعها تطورا اقتصاديا إيجابيا يجعل منها قطبا جديدا للتنمية الجهوية وتشكل مدينة بن سليمان تكتلا غير مندمج داخل الشبكة الحضرية للجهة وستوجب ربطا أفضل.

- **تعبئة العقار أهم عائق أمام نمو نظام حضري متوازن:**

حسب المديرية العامة للضرائب، تعرف الجهة ندرة في تعبأة العقارات، حيث يقدر ثمن المتر المربع ما بين 000 12 درهم و000 30 درهم داخل الدار البيضاء.

في ضواحي تيط مليل والهراويين فيقدر ثمن المتر مربع ب 4000 درهم. وبالمدن الداخلية كبرشيد وسطات والجديدة فالثمن المتوسط يبلغ ما بين 5000 و6000 درهم للمتر مربع.

يؤثر ثمن العقار على الجهود والمساعي الرامية الى القضاء على السكن الغير اللائق بالجهة حيث لا تزال 73000 أسرة فانتظار اعادة تسكين أو ترحيل فقط بمدينة الدار البيضاء، فيما يبلغ عدد المساكن الآيلة للسقوط أزيد من 3000 مسكن معني.

نظام حضري يتقوى بنمو مدن صغيرة ومتوسطة جديدة:

في أفق سنة 2047 ستبلغ الساكنة الحضرية الجهوية 10ملايين نسمة منها 6 ملايين خارج الدار البيضاء. وبخصوص المدن التي سيتجاوز تعداد ساكنتها 100 ألف نسمة ستصبح 10 مدن. والمدن ذات التعداد المتوسط ما بين 50 ألف نسمة و100 ألف نسمة ستصبح 4 مدن وهي عين حرودة، بن سليمان، الدروة وحد السوالم.

إن تقوية النظام الحضري كان مصحوب بتراجع هيمنة الدار البيضاء ديموغرافيا على جهتها وسيصبح الوزن الديموغرافي سنة 2047 38 بالمئة أي ناقص 10 نقط عن سنة 2014.

ان التمدين المتزايد للجهة سيقوي من الطلب على مادة السكن، حيث تقدر حاجيات الجهة في أفق 2047 ب 930000 وحدة سكنية فقط لتلبية حاجيات الاسر الجديدة، وإذا ما تم أخذ بعين الاعتبار الحاجيات الاضافية المقدرة ب 4 بالمئة ستكون هناك حاجة الى 1.3 مليون وحدة سكنية في أفق التصميم الجهوي لإعداد التراب 2047.

ان الاستجابة لهاته الحاجيات تستوجب تعبئة رصيد عقاري صالح للتعمير يقدر ما بين 100 الى 150 مسكن في الهكتار.

7-2 اشكالات هيكلية مطروحة في أفق 2047 :

أهم الاشكالات التي ستؤثر هيكليا على التراب الجهوي وتساهم في عدم توازن النظام الحضري هي كالاتي:

- ضبط التوسع العمراني للدار البيضاء على الجوانب الهامشية على مستوى المحور الاول والثاني؛
- تحسين إطار العيش الحضري: تلبية الحاجيات المتعلقة بنقل وتنقل الساكنة، الولوج السهل للمرافق الاجتماعية ومرافق القرب، تحسين ظروف البيئة الطبيعية (مساحات خضراء 10m/نسمة، توفير شبكة التطهير السائل، حماية الساحل، تحويل الوحدات الصناعية الملوثة.) ؛
- محاربة السكن الغير لائق (مدن الصفيح، أحياء غير مجهزة، سكن ايل للسقوط.) وذلك بانتهاء البرامج الوطنية المعلن عنها ووضع اجراءات جديدة للتدخل والاستشراف؛
- تثمين التراث المعماري والعمراني بالمدن الرئيسية للجهة؛
- تقوية التموضع وتحسين التنافسية ورفع مستوى جذب القطب على مستوى البحر الابيض المتوسط أو افريقيا؛
- إنعاش وتقوية أقطاب الدعم الجهوية وتحت الجهوية: سطات، الجديدة، بن سليمان، سيدي بنور، برشيد..).

وفي هذا الإطار فان التصميم الجهوي لإعداد التراب يقترح استراتيجية قائمة على مجموعة من العمليات المهيكلة وهي على وجه الخصوص:

- إحداث معابر ايكولوجية على طول الأودية المخترقة للمدن ومناطق حمايتها؛
- إنعاش الفلاحة في الحواضر وعلى الهوامش؛
- تعميم جمع النفايات المنزلية والصناعية والطبية وتعميم تجميع ومعالجة المياه العادمة واعادة استعمالها؛
- تعميم الولوج للمرافق الثقافية والرياضية والترفيهية بحيث يستطيع كل موطن الوصول اليها عبر وسائل النقل في أق من 15 دقيقة محليا وفي أق من 30 دقيقة جهويا ووطنيا؛
- انتاج 70 بالمئة من السكن الاجتماعي موزعة على القطب و25 بالمئة داخل مجموع البنية الحضرية؛
- انشاء حي للأعمال بالدار البيضاء تكميلا لحي القطب المالي للدار البيضاء وقطب تكنولوجي ومنطقة صناعية بتكنولوجيا عالية ومنطقة صناعية للأنشطة الجديدة بكل قطب أو مركز داعم للجهة: سطات، المحمدية، الجديدة، بن سليمان، برشيد، سيدي بنور؛
- تعميم المناطق التجارية في هوامش الحواضر داخل الأقطاب الداعمة (تجارة على مساحة كبيرة) وانشاء منطقة لوجستيكية عامة ومنطقة متخصصة (تضم اللوجستيك الحضري)؛
- ومن أجل تجاوز الاكراه العقاري يجب التفكير في توفير احتياط عقاري يصل على الاقل ل 100 هكتار سنويا بالدار البيضاء ضمنها 50 بالمئة داخل وحول الأقطاب الداعمة وموجه أساسا لمشاريع التجهيزات والخدمات العمومية والبنية التحتية؛

في نفس الوقت فان تكوين وعاء عقاري يجب أن يستفيد من استقطاب المشاريع الاستثمارية وخلق مناطق صناعية لوجستيكية جديدة.

- **نظام حضري ذكي ورائد ضمن البنية الحضرية الوطنية**

من أجل ضمان توظيف أمثل لاستراتيجية ريادة البنية الحضرية الوطنية، فالنظام الحضري الجهوي يجب أن يكون في أفق التصميم الجهوي لإعداد التراب نظاما ذكيا مع ربط ترابي جيد للجهات المجاورة: تحقيق مستوى ربط وإدماج، سهولة في التنقل، مبادلات وتنقلات حضرية وإدماج اقتصادي للتكتلات المتوسطة مع الانفتاح على الخارج.

خريطة3 : المشاريع المهيكلة للبنية الحضرية

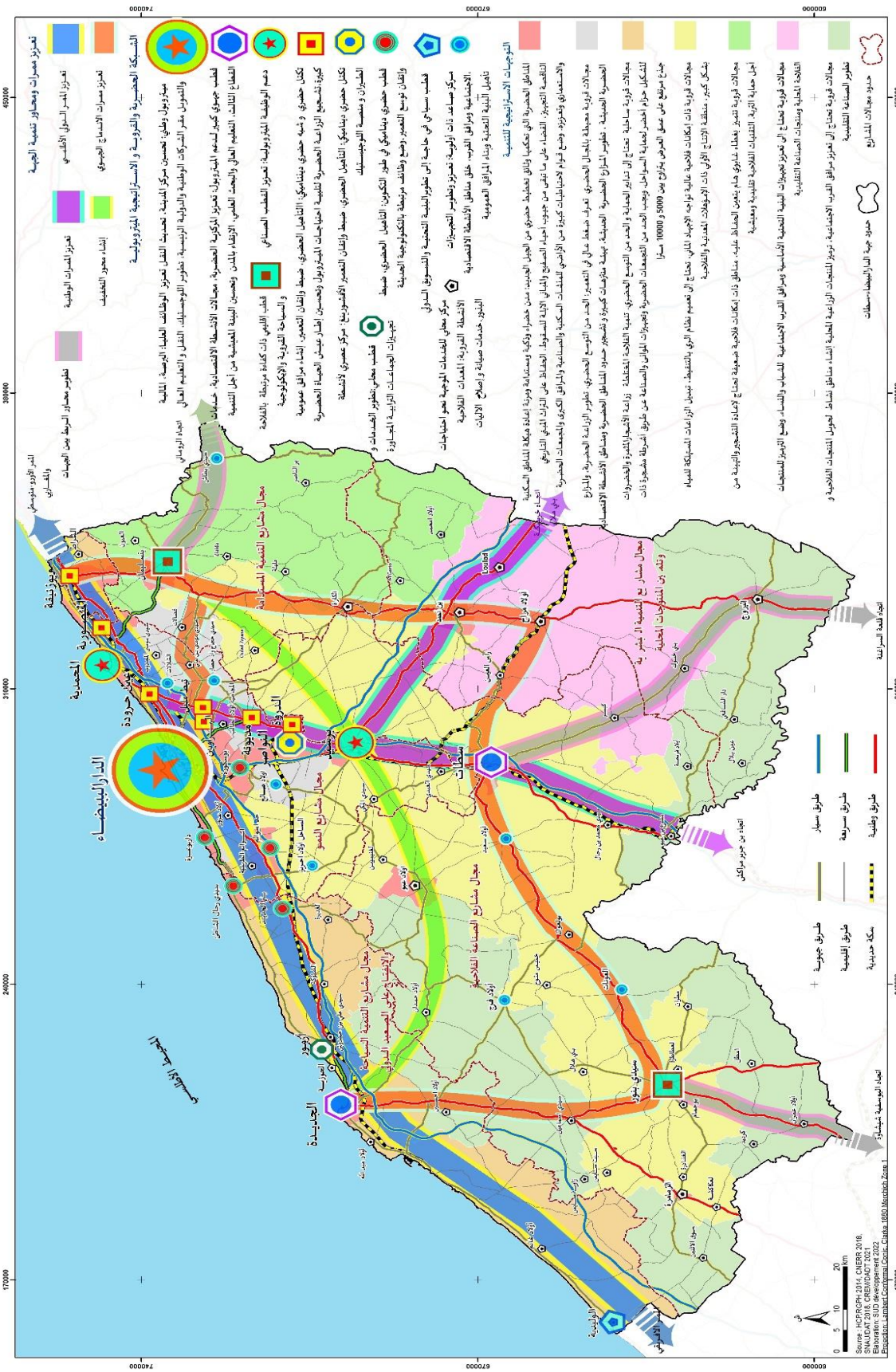

7-3 مسار الميتروبولية في تقدم مستمر

الميتروبول هي مدينة كبيرة رائدة اقتصاديا، ماليا، وسياسيا وقادرة على توزيع الفعل الحضري (سكن أنشطة، خدمات تجهيزات) سواء في محيطها المباشر أو البعيد. كما ساهم تطوير وسائل النقل وثورة تكنولوجيا المعلومة والتواصل (TIC) بشكل كبير في تجسيد هذا التموضع. إن وصول المدن لهذا المستوى من التمدن يؤثر على الفضاءات في شكلها ووظائفها ويقوي التسلسلات الحضرية المتواجدة. في هذا السياق فالمتروبولية هي مرحلة جديدة من المستويات المثالية للتمدين وتشكل أعلى مراتب الدينامية السوسيومجالية للمدن الكبرى في علاقتها بالعولمة وتعميم المبادلات.

- **الدار البيضاء ميتروبول عالمي في طور البناء**

الدار البيضاء ليست فقط القطب الجهوي ولكن أيضا العاصمة الاقتصادية للمغرب وواحدة من أهم المنصات الجوية افريقيا، إلا أنها تواجه صعوبات لتفرض نفسها كمتروبول دولي، فالفضاء المتروبولي بالدار البيضاء يعرف مشاكل وظيفية مهمة مقارنة مع حواضر ميتروبولية دولية (برشلونة، ليون، مارساي، ميلان، ريوديجانيرو، ساوباولو)

ويبدو عموما أن هناك صعوبات تعرقل مسار الدار البيضاء ونموه واستكماله كما ينبغي.

إن مدينة الدار البيضاء التي تنمو بسرعة وتتوسع بشكل يصعب التحكم فيه: هي نموذج حقيقي لصورة مسار المتروبولية الساحلية والقارية.

وتتواجد بسواحل الدار البيضاء مناطق سياحية واقامات من مستوى عال ومتوسط على طول الساحل خاصة بدار بوعزة وسيدي رحال، ويشكل ساحل الجهة انفتاح على العالمية والاستثمارات الخارجية المباشرة IDE في القطاعات العقارية والسياحة المرتبطة بالبحر.

ان ساكنة الشريط الساحلي للدار البيضاء تضاعفت بسبب وفود المهاجرين التي أثرت في تعمير هذه المدينة عبر التاريخ، فالمهاجرين الجدد من أصل قروي يستقرون بالمحاور الداخلية بعيدا عن الساحل لأسباب ثقافية وأيضا بسبب غلاء أسعار العقار، ويبقى الولوج إلى العقار والسكن في المناطق البعيدة مناسبا لأصحاب الدخل الضعيف، كما تأكد ذلك حسب مختلف نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى. ويبقى أبرز مصدر للمهاجرين بالجهة هي منطقة الشاوية وهضبة الفوسفاط.

بالنسبة لنموذج الدار البيضاء الكبرى فالتوسع تركز على طول الساحل وكذا إن تفعيل مسار الميتروبولية بالدار البيضاء هو الانعكاس المباشر لتوسع شبكة النقل والمواصلات ولانخفاض تكلفة العقار في المناطق الهامشية حيث يلتقي كل ذلك وساهم بالمناطق الخلفية. وقد استطاعت الميتروبولية اجتياز الحواجز الاقتصادية، الاجتماعية والمجالية وقربت المراكز الحضرية وكل نواة تمدين في ضواحي المدينة الأم: الدار البيضاء.

7-4 أي مستقبل لحاضرة الدار البيضاء : مؤهلات استراتيجية ورهانات ؟

بالنظر إلى وزنها الاقتصادي وهيمنتها داخل النظام الحضري المغربي، فالدار البيضاء مدعوة إلى تحقيق رهانات التنمية الحضرية والعصرنة وكذا التنافسية الترابية ورفع تحدي العولمة والمنافسة الدولية والأزمة الطاقية واثأر التغيرات المناخية.

وبالتأكيد أن الدار البيضاء تتوفر على مجموعة من المؤهلات لتفرض نفسها كقطب دولي على صعيد البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية إلا أن هناك عراقيل تقف ضد هذا المسار ومن بينها على وجه الخصوص:

- غياب حكامة لتدبير الحواضر؛
- غياب الأنشطة ذات القيمة المضافة القوية؛
- تفشي القطاع الغير المهيكل؛
- هيمنة الطابع القروي على بعض الأحياء القروية؛
- صعوبة الولوج للعقار.

إن أي استراتيجية لتنمية النظام الحضري القطبي يجب إن يعتمد على شبكة مواصلات حضرية متقدمة وقوية ضمن أولوياته وذلك بتوفير حركة نقل ذكية بتحديث شبكة النقل الطرقي واستعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومة والتواصل التي تسمح بربط الشبكات وتوفير ولوجية أسهل لوسائل النقل والمتنقلين.

رغم هذه العراقيل الوظيفية ونقط الضعف فان حاضرة قطب الدار البيضاء تمتلك العديد من المؤهلات التي تمكنها من التموضع على المستوى الدولي من بين أكبر الأقطاب الحضرية. وللتذكير فان أكبر هاته المؤهلات الاستراتيجية وهي في نفس الوقت تمثل أهم الوظائف الميتروبوليتانية مجتمعة على الشكل التالي:

- وظيفة مالية: ابناك، تامين، شركات مصرفية، بورصة...؛
- وظيفة من الدرجة الثالثة العليا: المهن الحرة، مكاتب دراسات، مراكز الاتصالات، مقرات اجتماعية لمقاولات وطنية ودولية، مصحات خاصة، تجارة كبرى، تجارة متفردة.....؛
- وظيفة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعات، مدارس خاصة وعمومية كبرى؛
- وظيفة تجارية: تجارة الجملة، تجارة بالامتيازات، تجارة نادرة، فروع شركات السيارات، مول.....؛
- وظيفة النقل واللوجستيك: ميناء، مطار، قطار سريع، منصات لوجستيكية، محطات نقل....؛
- وظيفة سياحية: فنادق، مطاعم، وكالات لكراء السيارات؛
- وظيفة ثقافية وسياحية: مسرح، معهد موسيقى والرقص، استوديو الإنتاج السمعي البصري؛
- وظيفة التواصل: صحافة مكتوبة الكترونية وسمعية.

إن الميتروبوليتانية ليست وضعية قارة، بل هي مسار ديناميكي في تركيبته والمؤثرات التي تتحكم فيه هي بالترتيب: ديمغرافية، اقتصادية وسياسية مؤسساتية، اجتماعية، مجالية وثقافية متأثرة بالمبادلات الظاهرة: مهاجرين دوليين، تبادل السلع ومبادلات غير ظاهرة: أموال، معلوميات وتكنولوجيا. فاليوم العولمة تساهم في تدبير الاستراتيجية الترابية بدفعها إلى الأخذ بعين الاعتبار وتيرة التطورات العالمية ومراعاة أسس الجوار افريقيا ومتوسطيا.

- **من أجل استراتيجية ميتروبوليتانية بالدار البيضاء**

يجب أن يتركز ذلك على سيناريو واحد: هو مواجهة التحديات والنواقص السوسيو اجتماعية والترابية والاستثمار في الوظائف الميتروبوليتانية الاستراتيجية. إن الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي كوفيد 19 قد دفعت إلى مراجعة الأولويات بالاهتمام بالقطاعات الاجتماعية في كل البرامج سواء منها المتعلقة بالصحة، السكن، التعليم، أو بالشغل. أيضا، هناك عناية خاصة يجب أن تولى لما يسمى بالرقمنة كوسيلة للعمل وللتواصل، للتعليم والتكوين، فالقضاء على الفوارق الرقمية واحد من عوامل تقوية موقع المتروبول الدار البيضاء على الصعيد الدولي.

إن الالتزام بطريق التنمية المتروبوليتانية المستدامة يتطلب تدخل 5 أبعاد التي تكون الميتروبول

1. حاضرة متنافسة محركة للنمو(منتجة)؛
2. حاضرة تتوفر على بنيات تحتية وظيفية وتدبير متقدم للخدمات الحضرية (بنية تحتية)؛
3. حاضرة حيت إطار عيش بجودة مقبولة وآمنة (جودة الحياة)؛
4. حاضرة تضمن التماسك والعدالة الاجتماعية؛
5. حاضرة تقتصد الموارد وتحست تدبيرها.

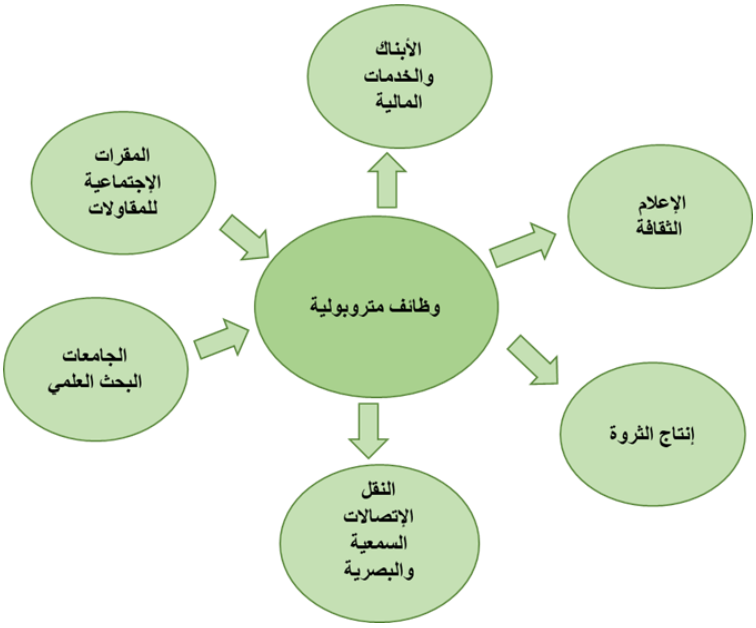

بنية تحتية ووسائل نقل بحاجة للتعزيز

يسجل النقل الطرقي بالدار البيضاء-سطات ضغط جد مرتفع، فالنقل على مستوى شبكة الطرق يتجاوز كل المستويات على المحاور الرابطة بين الدار البيضاء مع الأقاليم والعمالات المجاورة، وتسجل حركة العبور بالمحاور الرابطة بين الدار البيضاء والأقاليم المجاورة ما بين 12000 و35000 مركبة في اليوم. أما وسائل النقل على الطريق المهيكلة لجهة للدار البيضاء-سطات تتراوح بين 5000 و3000 مركبة في اليوم وقد تضاعف حجم عملية المرور على شبكة الطرق 3 مرات يوميا خلال 15 سنة الأخيرة وسيتضاعف حتى 3.3 في أفق 2040.

كما أن ثلاث طرق سيارة تعرف اكتظاظا مسبقا، فالطريق التي تربط الدار البيضاء بالرباط على مستوى عالي من الاكتظاظ (حركة عبور تتجاوز 65000 مركبة في اليوم ليحقق بذلك عتبة الاكتظاظ القصوى).

خلال سنة 2020 فان جهة الدار البيضاء-سطات تبقى مع من الجهات القلائل التي تتميز بشبكة طرقية مصنفة في وضعية سيئة. فبعكس المتوسط الوطني الذي يسجل 62.7 بالمئة من الطرق في حالة مقبولة او حسنة فان وضعية الطرق جهة الدار البيضاء-سطات لا تتعدى 53.2 بالمئة وهذا راجع الى ان طريقين على ثلاثة التي هي في وضعية سيئة توجد في أقاليم سطات والجديدة وسيدي بنور.

بالنسبة لوضعية شبكة الطرق بالعالم القروي فهي في حالة جيدة مقارنة مع باقي الجهات (79 بالمئة هو معدل الولوجية لسنة 2019)، وتقدر المسافة المتوسطة لبلوغ طريق معبدة 1.08 كلم حسب التشخيص الذي قامت به جمعية تاركا المنجز بشراكة مع الطرق السيارة بالجهة. وتعتبر أقاليم سطات وبن سليمان متأخرا الى حد ما في هذا السياق، الا أنه عموما أغلب الاقاليم تحقق أقل من 1.5 كلم كمسافة قصوى لبلوغ طريق معبدة.

8-1 الإشكالات الأساسية لشبكات الربط

- **شبكة الطرق بالوسطين الحضري والقروي**

غياب شبكة ربط مباشرة ومشكل الاكتظاظ والامتدادي المجالي للجهة هي أهم المعيقات التي تجسد الفوارق الترابية على مستوى توفير التجهيزات وجودة البنية التحتية. بحيث أن 54 بالمئة من الدواوير لا تتوفر أية وسيلة نقل قروية رسمية. كما يوفر النقل القروي الغير مهيكل 2 من 3 من التنقلات المعتمدة على وسيلة نقل غي مهيكلة والتي توجد في حالة ميكانيكية رديئة وغير أمنة. كما أن الطرق القروية في حالة غير جيدة ولا تشجع على وجود قطاع نقل منظم ومهيكل زد على ذلك كون فقط 11 بالمئة من رخص النقل المزدوج يتم استغلالها. وتتعزز شبكة الطرق المتواجدة بمجموعة برامج جديدة طور الانجاز تضم التشييد والإصلاح، غير أنها لا تواكب الحاجيات المطروحة إضافية إلى مشكل العشوائية التي تهيمن على استغلال الشبكة المتواجدة حيث لا توفر مرور حضري مرن وغياب العدالة في استغلال شبكة الطرق الحضرية بحيث لا تشجع الأشكال الخفيفة للتنقلات: المشي، استعمال الدارجة ووسائل النقل الجماعية.

كما يلعب غياب عامل الرقمنة دوره في تعقيد التدبير الفعال لشبكة الطرق والتجهيزات المختلفة مع تحصيل المعطيات المتعلقة بحرة المرور وواقع حال البنية التحتية). كما يؤثر قلة فضاءات التوقف وغياب أنظمة مركزية لتنظيم المرور في درجة الولوجية.

ويعرف تطبيق مخطط التنقلات الحضرية أجرأة جزئية على مستوى الدار البيضاء وعدم بداية تطبيقه بمدينتي سطات والجديدة. وينعكس غياب حكامة خاصة بالقطاع على تحقيق تقدم في هذا السياق، كما أن ضعف الاندماج بين تصميم التنقلات الحضرية والتعمير يؤكد عدم أخذ بعين الاعتبار لمخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة لمحتوى تصميم التنقلات.

وتبلغ حصة الدار البيضاء من وسائل النقل الجماعي حوالي 13 بالمئة حيث تبقى ضعيفة مقارنة مع المساحات التي يشملها التعمير:(شبكة تقدر ب 1900 كلم سنة 2019 والكثافة المجالية 3 كلم للمتر مربع بالدار البيضاء). خط القطار لا يتم استغلاله بشكل جيد على مستوى الدار البيضاء الكبرى والجديدة أيضا. كما أن محطة أولاد بوزيان تعرف ولوجية غير جيدة للنقل الجماعي ولا تستجيب لحاجيات الدار البيضاء وبعض المدن لا تتوفر أصلا على أي محطات طرقية.

البنية التحتية المتعلقة بالموانئ

تتوفر جهة الدار البيضاء سطات على ثلاث موانئ حققت 75 بالمئة من حركة المرور الوطنية خلال سنة 2021. وقد تجاوز ميناء الجرف الاصفر ميناء الدار البيضاء سنة 2019 بنمو لحركة المرور يقدر ب 10.8 بالمئة. بالنسبة لمرور المسافرين فيحقق ميناء الدار البيضاء 1.5 من المعدل المسجل وطنيا. الحصة المسجلة من الانشطة المتعلقة بالرحلات البحرية والضعيفة على المستوى الوطني، تقارب نسبة 40 بالمئة: 77.526 سنة 2019.

ومنذ تفشي فيروس كوفيد 19 فكل الموانئ التي يشرف عليها المكتب الوطني للموانئ عرفت توقف نشاطها باستثناء ميناء الناظور.

فيما يخص برامج المشاريع الجديدة فقد ركزت على تشييد ميناء للصيد البحري ومرفأ للسفن وأشغال التوسعة في اتجاه المنطقة اللوجستيكية زناتة لحل مشكل عبور الحافلات الثقيلة للميناء. وعموما فتعرف الموانئ اشكالات على مستوى حركة العبور وتسجل عدم كفاية شبكة الربط، كما أن قرب الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري والتجارة من ميناء المحمدية يضعف نسبة استقطاب رحلات السفن البحرية.

- **البنية التحتية المتعلقة بالسكك الحديدية**

تتموقع مدن سطات وبرشيد والجديدة تحت المعدل الوطني للمدن التي تتوفر على خط للسكك الحديدية. ويسجل غياب استشراف شبكة جهوية سريعة RER بالنسبة لنظام النقل الجماعي. وعموما هناك تواجد متواضع في هذا المجال للمحطات بالوسط الحضري. كما أن الربط مع باقي البنيات التحتية يبقى ضعيفا (مطارات، موانئ). كما نسجل صعوبة الولوج لمطار محمد الخامس وعدم ملائمة الشبكة المتواجدة مع ضعف الولوجية لمدن المحمدية والرباط وغياب أي شبكة طرق من وباتجاه المدن الكبرى للجهة.

- **البنية التحتية المتعلقة بالمطارات**

عرف مطار محمد الخامس ضغطا كبيرا يظهر من خلال ارتفاع حركة المرور خلال السنوات الأخيرة (14 مليون رحلة).

ويعرف هذا المطار صعوبة على مستوى ولوج وسائل النقل العمومية خاصة في الفترة الليلية. كما أن جائحة كوفيد 19 قد أثرت بشكل كبير على حركة المرور الجوية الوطنية والجهوية سنة 2020 و2021.

ويعرف مطار بن سليمان استغلالا ضعيفا في حين لا تتوفر الجديدة الكبرى على أي أرضية للنقل الجوي.

8-2 قراءة توقعية واكراهات المستقبل

ان تحقيق ربط طرقي وبنية تحتية بقدرات عالية: سكك حديد، طرق سيارة وطرق وطنية بحاجة لتحديث شبكة الربط مع الجهات المجاورة لإكمال الشبكة الجهوية المتوفرة. فعلى جهة الدار البيضاء التركيز على ضرورة تقوية بنيتها التحتية لتطوير تنافسيتها والرفع من مستوى إنتاجيتها والتخفيض من التكلفة الاقتصادية. وفي العالم القروي يبقى التخوف هو ضمان ديمومة التأثيرات الايجابية لتوسعة شبكة الطرق القروية وهذه الديمومة مرتبطة أساسا بالحفاظ على شبكة البنيات التحتية. إن الربط ما بين الطرق السريعة والبنيات التحتية الطرقية الأساسية والطرق السيارة هو تحدي أساسي لكسب رهان الزمن في مسار البين جهوية وولوجية حركة المرور.

أيضا البنية التحتية الطرقية حول المدن خاصة الدار البيضاء والجديدة يجب إعادة النظر فيها بوضع برامج خاصة ومقتضيات تعميرية مناسبة تتضمن أشكال التنقل الحضري.

التنقل المستدام عامل أساسي لتحسين إطار العيش والرفع من مستوى استقطابية الفضاءات الحضرية. على المستوى القروي فالتنقلات يجب أن تتطور على المستوى المتوسط بتوفير عرض خدمات منظم وسهل الولوج من طرف الجميع.

إن التنقلات الحضرية أمر أساسي يجب أن يتحقق بفك العزلة وإدماج ساكنة ضواحي المراكز الحضرية والقروية في المحور الأول. وتجاوز التأخير المسجل في هذا الباب هو رهين بوضع أجندة تنظم كل التدخلات.

مرافق جماعية عمومية مهمة تستوجب التعزيز

9-1 واقع الحال

- **البنية التحتية التربوية للموسم الدراسي 2020-2021،**

فتتوفر جهة الدار البيضاء-سطات على أربع مستويات بدءا من التعليم الأولي حتى التعليم الثانوي التأهيلي، ما يعادل 1706 مؤسسة تعليمية عمومية و47057 قسم ضمنها 16600 للقطاع الخاص، تستقطب 1.585.660 تلميذ، منهم 353.530 على مستوى القطاع الخاص و456237 تلميذ ينتمون للوسط القروي بنسبة تعادل 28،77 بالمئة. جميع هؤلاء التلاميذ يتابعون دراستهم في 6319 مؤسسة، 2879 منها تنتمي للقطاع الخاص. متعهدي القطاع الخاص هم غائبون في اقاليم سيدي بنور، النواصر، مديونة، وفي المجال القروي،

وتبقى خدمات التعليم الاولي تبقى غير كافية على مستوى المجال القروي. المجهودات الجبارة التي تبدل لإنشاء مدارس جماعاتية للتعليم الاولي في الوسط القروي يجب ان تتضاعف. بالنسبة للمجال القروي، نسبة تغطية التعليم الثانوي التأهيلي تبقى غير كافية وهي لا تتجاوز 31 بالمئة في حين لا تتجاوز نسبة تغطية الثانوي الاعدادي 73 بالمئة.

أما بالنسبة على مستوى السكن الطلابي، نسبة الاستيعاب تبقى محدودة (74 مؤسسة داخلية بما يقارب 11752 سرير)، بما فيها 5567 بالوسط القروي، هاته الوضعية تؤثر سلبا على هذا الوسط وخاصة على تعليم الفتيات.

- **التجهيزات الجامعية خلال الموسم الجامعي 2021/2020**

تتوفر جهة الدار البيضاء سطات على 3 جامعات عمومية منظمة في 34 مؤسسة تستقطب 193.509 طالب بنسبة 19.55 بالمئة من العدد الاجمالي على المستوى الوطني, جامعة الحسن الاول بسطات تستقبل 44.607 طالب، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء تستقبل 125.377 طالب موزعون على 18 مؤسسة بعمالتي الدار البيضاء والمحمدية, جامعة شعيب الدكالي بالجديدة تضم 23.525 طالب على مستوى 8 مؤسسات جامعية منها 6 بالجديدة و 2 بسيدي بنور، جامعة الحسن الثاني تستقبل 65 بالمئة من العدد الاجمالي ووحدها عمالة الدار البيضاء تضم اكثر من 50 بالمئة من مجموع النسبة الجهة تحتوي على مجموعة من المدارس العمومية ، الجامعات والمدارس الخصوصية, القدرة على توفير السكن الطلابي تبقى جد ضعيفة (8618 سرير)، وهو ما يعادل 15 بالمئة من القدرة الاجمالية على المستوى الوطني بنسبة مكان لكل 22 طالب.

- **التكوين المهني:**

تضم جهة الدار البيضاء سطات أكثر من 180 شعبة في التكوين المهني بطاقة استيعابية اجمالية تقدر ب 99.836 متكون (23.4 بالمئة من العدد الاجمالي على المستوى الوطني) و43.304 خريج. في حين تتوفر عمالة الدار البيضاء على 65 بالمئة من هذا العرض، كما تظل النسبة ضئيلة بأقاليم النواصر ومديونة، اغلبية التكوينات المبرمجة تسهر على تقديمها مؤسسات تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

يعرف مستوى السكن الخاص للمتدربين خصاصا لاسيما في الوسط القروي، حيث يتوفر على 14 مؤسسة داخلية فقط، وقد تم اعطاء انطلاقة اشغال اقامة مدينة المهن والكفاءات في افق 2023، والتي ستوفر داخلية ب 1050 سرير وتكوين ل 5820 مستفيد (17.18 بالمئة من الاماكن البيداغوجية لبرنامج مدينة المهن والكفاءات).

- **البنيات التحتية للصحة:**

تقدم الخريطة الصحية لوزارة الصحة لسنة 2020 التجهيزات تعطينا لمحة على التجهيزات الصحية المتوفرة على مستوى جهة الدار البيضاء سطات، حيث تتوفر على 27 مستشفى بطاقة استيعابية اجمالها 5787 سرير، بنسبة 1291 مواطن لكل سرير استشفائي عمومي من أصل 1349 على المستوى الوطني، ايضا يوجد 133 سرير مستعجلات و 109 سرير انعاش. عدد وحدات الولادة 193 وحدة بمجموع 349 سرير ولادة، القطاع الخاص يضم 118 عيادة بما يعادل 1376 سرير.

وقد حدد عدد مؤسسات الرعاية الصحية في سنة 2020، عددها في 373 مؤسسة أي 12.71 بالمئة من الشبكة الوطنية، تضم عمالة الدار البيضاء 118 مؤسسة، أي 32 بالمئة من النسبة الاجمالية. شبكة مؤسسات الجهة تتوزع بين 178 على المستوى القروي و195 على المستوى الحضري. في حين نسبة مجموع السكان بكل مؤسسة هي 20.469، مما يظهر عدم كفاية العرض،

بالرغم من كون هاته الجهة الاكثر توفرا على التجهيزات الصحية على المستوى الوطني، الا انه يلاحظ عدم كفاية العرض على مستوى المؤسسات العامة والخاصة خصوصا بالأقاليم المجاورة لعمالة الدار البيضاء. ايضا يلاحظ خصاص من حيث التجهيزات على مستوى اقليمي النواصر وبن سليمان، بالإضافة الى انه تم تسجيل ضعف في العرض على مستوى المستعجلات الطبية و الانعاش بالنظر للحاجيات، خاصة في فترة تفشي كوفيد 19.

9-2 تحليل استشرافي ورهانات المستقبل

- **قضايا حضرية ذات اهمية وحاجيات على مستوى التجهيزات الجماعية:**

تواجه جهة الدار البيضاء سطات تمدنا قويا وسريعا خاصة مع التحولات الترابية حول الدار البيضاء كما هو الحال بالنواصر، مديونة، برشيد. قضية تنمية هاته الاقطاب الكبرى المستقبلية الحضرية يعد امرا حيويا بالنسبة للجهة، الشيء الذي من شانه ان يؤثر بالإيجاب على محيطهم وبالتالي تخفيف الضغط على عمالة الدار البيضاء. الرفع من مستوى التجهيزات الجماعية في الوسط القروي وتجاوز الفوارق فيما يخص التجهيزات العمومية ما بين الاقاليم هو محور اساسي للمجهودات المستقبلية للتنمية.

- **توسيع البنيات التحتية التربوية وبنيات التكوين**

بالرغم من مكانتها الجيدة على المستوى الوطني، إلا ان التقدم في هذا المجال يبقى ضروريا للجهة. تشجيع الشعب المهنية منذ المستوى الاعدادي والتخصصات المهنية بالجامعة سيمكن الجهة من ربح قدرة تنافسية على المستوى الوطني والدولي، أيضا محاور التقدم هي كالتالي:

- تعميم التعليم القبل اولي على المدي القصير (قبل 2026 خاصة بالوسط القروي)؛
- متابعة المجهودات لإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة وتخفيض الفوارق الترابية من حيث التعليم المدرسي؛
- اعطاء الاولوية للأقاليم الاقل تجهيزا وتوفير السكن الطلابي خاصة للفتيات، في المراكز القروية وخصوصا بالثانوي التأهيلي؛
- ايلاء اهمية للنقل المدرسي بالوسط القروي في انتظار توسيع شبكة المدارس الاولية الجاماعاتية والرفع من مؤسسات السكن الطلابي بالنسبة للمستويين الاعدادي والتأهيلي؛
- ارساء مسار تعليم مهني بدءا من السلك الاعدادي وصولا الى البكالوريا المهنية؛
- دحض القانون الإطار رقم 51-17 الموازي لنظام التربية، التكوين والبحث، خاصة الاهداف المرسومة على المدى القصير والمتوسط.

- **تحسين عرض التكوين المهني**

يعتبر هذا المحور هام من أجل توزيع جيد للمؤسسات على التراب الجهوي. في هذا السياق، يجب توزيع شبكة التكوين لتصل المراكز النامية وجميع الأقاليم وبرمجة مدن ومؤسسات داخلية للتكوين المهني. مع الاختيار الجيد لشعب التكوين حسب الحاجيات الاقتصادية للرفع من مستوى معدل التشغيل والإدماج. مع تعميم مشاريع مدن المهن والكفاءات سواء للأقطاب الحالية أو المستقبلية.

- **المرافق الجامعية**

يعتبرالرفع من نسبة الفئة العمرية ما بين 22-18 في التعليم العالي بشكل عادل بين الأقاليم المكونة للجهة رهان أول من أجل ربح رأس مال بشري. وتقريب العرض الجامعي لن يكون الا ب توسيع قدرات الاستقبال وتوطينها بجميع أقاليم الجهة. مع توجيه التكوين الجامعي مع حاجيات سوق الشغل (إجازة مهنية، ما سترو متخصص) وفتح المجال مع نظام التكوين المهني. كما أن التوزيع الجيد لشبكة التكوين العالي يعتبر عملية مطلوبة التفعيل على المدى القريب.

- **المرافق الصحية**

يجب العمل على ضمان توسيع وتوزيع جيد للمؤسسات الصحية من أجل مسايرة ورش تعميم الحماية الاجتماعية. وفي العالم القروي، يجب الرفع من مستوى مؤسسات العلاج والصحة الاولية ESSP وتجهيزها تدريجيا (ولادة مستعجلات).

يجب أيضا العمل على وضع مخطط للمستعجلات والإنعاش على مستوى كل الاقاليم. وأخيرا توسيع شبكة مستشفيات القرب بالمدن المتوسطة والصغيرة وكذا بالمراكز النامية.

كما أنا تدبير ومراقبة المرافق الجماعية يجب أن يكون من بين الأولويات من أجل تحقيق الآثار الايجابية على المستفيدين. توفير الخدمات وجودة الخدمة المقدمة أمران أساسيان. ويعتبران توصية من توصيات النموذج التنموي الجيد. مع الاهتمام برقمنة قطاع الصحة والتكوين وتدبير المرافق الجماعية دون إهمال أهمية جمع المعطيات وتحليلها حسب القطاعات.

الرقمنة بجهة الدار البيضاء-سطات: تحدي يجب كسبه

10-1 واقع الحال

"الاستعمال الجيد للتكنولوجيا الحديثة يساهم في تسهيل الولوج في أقل وقت ممكن من طرف المواطن للخدمات، من دون الضرورة للتنقل الدائم للإدارة ومخالطة العاملين بها، لأنه السبب الأول لتفشي ظاهرة الرشوة «خطاب صاحب الجلالة محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية، الجمعة 14 أكتوبر 2016.

إن العالم يتطور بسرعة وسيتطور بشكل أسرع مستقبلا بسبب التطور المتوسط والطويل الامد للتكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات الاخرى. وبالتالي نحن نعيش في حقبة الوتيرة الجد سريعة والمتضاعفة، والتي تؤثر على مجتمعاتنا. فالمستقبل قد لا يكون توسع خطي لما صنعناه سابقا بل يجمع شبكة مختلف الاحداث والتوجهات الغير ظاهرة حاليا في

الوقت الذي يمكن لكل الاسرة الولوج للأنترنيت حيث يعرف ذلك تطورا مهما انتقل من 25 بالمئة سنة 2015 الى 70 بالمئة سنة 2017 حسب احصاءات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات.

ان الرقمنة وولوج الانترنت العالي والعالي جدا الصبيب، التغطية بشبكات الجيل الثالث والرابع والخامس والتكنولوجيات الاخرى جاء لضمان تنمية التراب وتحسين الظروف اليومية للمواطن.

ان تعميم التقنيات الحديثة والعصرية بإمكانها مساعدة المواطن على العيش بشكل أفضل كما أنها تساعد المقولات على تحقيق النمو الاقتصادي وفتح أفاق جديدة.

لقد أصبحت الرقمنة أمر لابد منه لتنمية الجهة خاصة في سياق تفشي كوفيد 19 حيث لا يمكن استمرار الأنشطة إلا باعتماد نظام الرقمنة. وقد جاء انتشار الوباء ليذكرنا بضرورة تكريس الرقمنة وكذا الانتباه لعدم المساواة الرقمية (ربط، ولوج الانترنت، جودة الشبكات...) التي تفرض نفسها في السياق الحالي ويمكن ان توسع الهوة الاجتماعية والاقتصادية بالجهة. ان الجائحة التي تمر بها البلاد على غرار باقي بلاد العالم تفرض علينا الانتباه الى اعداد مخطط تهيئة للرقمنة مستدام ومخططات للمواكبة والتي تأخذ بعين الاعتبار الرقمنة كمحور أساسي وأيضا التحديات التي تواجه تفعيلها.

وتتميز مدينة الدار البيضاء بوجود دينامية مهمة مقارنة مع الجهات الأخرى على مستوى استغلال هده الوسائل التي تتيح الولوج إلى عالم الرقمنة (هواتف نقالة، حواسيب، شبكة انترنت). كما يتم تسجيل تباين على المستوى الجهوي. وتعد المراكز بالوسط القروي أكبر مناطق التي تتجلى فيها هاته الفوارق الرقمية. وتجدر الإشارة إلى أن الجهة تعرف تغطية جيدة لشبكة الهاتف النقال. إلا أنه يمكن القول أن تكلفة الاشتراك تبقى عائق أمام المستعملين.

أن ادماج صناعات التكنولوجيات الجديدة داخل التراب الجهوي يبقى متواضعا. وتبقى جهة الدار البيضاء-سطات أرضية خصبة لتجسيد استراتيجية وكالة تنمية الرقمنة 2020. وخلاصة القول فجهة الدار البيضاء-سطات مجال ديناميكي فيما يخص سؤال الرقمنة لكن مع عدة معيقات ترتبط بتوظيفها.

وتعتبر جهة الدار البيضاء-سطات مجال عرض وفير في هذا السياق الى أنه غير منسجم على مستوى مجموع الجهة. حيث المناطق الحضرية والكثيفة تتوفر بيها شبكة رقمية بجودة عالية توفر الربط بالأنترنت في حين المناطق القروية تعرف تغطية سيئة.

وهناك مجموعة من الاوراش التي توجد في طور الانتهاء مع تحصيل لنتائج جيدة ومشجعة خاصة فيما يخص رقمنة الادارات العمومية. الا أنه لابد من الاشارة الى وجود تباينات بالجهة بسبب تعدد الخدمات المقدمة للمواطن. وبخصوص المقاولات الغير الحكومية ONG والمقاولات الاخرى فقد أصبحت معنية خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات والولوجية. إلا أن ادماج التكنولوجيا الحديثة لم يعمم بعد على القطاعات وبالتالي فالمخطط الجديد للانتقال الرقمي يقدم أساس مناسب لانطلاق الحوار الجيد حول الاشكالات المتعلقة بالرقمنة:

- حكامة الانتقال الرقمي؛
- الادماج الرقمي للساكنة الهشة؛
- الامية الرقمية والتفاوت الرقمي الترابي؛
- حفظ المعطيات الشخصية للمواطن واستعمال الرقمنة؛
- حفظ المعطيات؛
- الجريمة الالكترونية.

10-2 تحليل استشرافي ورهانات المستقبل في مجال الرقمنة

ان خيار التنمية الجهوية المطلوب في مجال الرقمنة والبنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومة والاتصال يجب أن يتحدى العوائق والاكراهات التي تفرضها الفوارق الترابية ولاسيما في الوسط القروي:

- تحديث الخدمات العمومية وتحسين معالجة المعطيات؛
- مواكبة المجال في عملية الانتقال الرقمي وتعميم التكوين باعتماد الرقمنة من طرف كافة المواطنين واعداد فضاءات لمحاربة الامية الرقمية؛
- تنمية الابتكار بتوفير نظم لتطوير المهن الجديدة وتوجيه الابتكار لخدمة مستعملي المجال الرقمي.

تراث غني متنوع وعملية ثقافية بحاجة للتعزيز

11-1 تراث مادي ولا مادي جد غني

تتوفر جهة الدار البيضاء-سطات على تراث طبيعي جد غني: ساحل أطلنتي، موارد بحرية، مواقع متميزة (cap blanc) ، شواطئ، رمال، خليج، أمواج بمؤهلات سياحية ورياضية، مواقع جيولوجية وأوروغرافية ، مشاهد طبيعية نموذجية (خطوات، ساحل بوزنيقة، الجديدة، بن سليمان) ، مغارات (الخنزيرة) وجود شلالات ..هذا المجال يضم أيضا تراث مادي أركيولوجي معماري وعمراني بقيمة عالية: المواقع الاثرية لما قبل التاريخ (أهل الاوغلام، سيدي عبد الرحمان،..)، وجود حفريا بكهف البارود، تواجد مواقع لمآثر تاريخية قديمة الزمن أو ترجع للعصور الوسطى، وجود مدن تقليدية قديمة للدار البيضاء، أزمور، الجديدة، سطات، الحي البرتغالي(مازكان)، القصبات ، منازل القياد، المباني الدينية وأيضا البنايات المعمارية والعمرانية التي تعود للقرن العشرين كالمركز الحضري للدار البيضاء، الجديدة ،المحمدية سطات ومسجد الحسن الثاني. زد على ذلك تواجد تراث بحري يتمثل في موانئ قديمة ومرافئ.

وتعرف جهة الدار البيضاء-سطات تاريخيا بمنتوجاتها المحلية والغذائية المتنوعة: عسل، جبن، تين، فلفل حار، نعناع، لحوم مجففة، الثوم الاحمر، نباتات طبية، سفرجل، الكمأ الابيض، صبار، شيبة، حبوب وزيوت طبيعية، زيتون... اضافة الى تواجد متميز لصناعة فن الزرابي والنقش على العود.

وتتميز بتراث عمراني غني بتواجد الحدائق التاريخية (عين السبع، عصبة العرب، حدائق الجديدة الكبرى: حديقة محمد الخامس، حديقة الحسن الثاني) وكذا بتواجد أسواق أسبوعية كبرى (السوالم، سيدي بنور).

كما تعرف هاته الجهة بثراتها الثقافي اللامادي المتميز بالأحداث التي يتم تنظيمها: معرض الكتاب، معرض الفرس مواسم. وكذا مجموعة من الانشطة التي تخص المسرح والموسيقى والسينما.

- مجموعة عمليات لحماية وتثمين التراث الثقافي

هناك سلسلة من العمليات تم انجازها للمحافظة على التراث المادي واللامادي وتثمينه وقد شملت أيضا التراث الطبيعي والساحلي وتهم:

- المشاريع المنجزة في إطار مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى 2015-2020 وبرامج عمليات الجماعات الترابية؛
- المشاريع الثقافية والتراثية: مدرستي، مدينتي، قريتي، بيتي، مياهي، مدينة الحرفيين... (مخطط 2017-2022)؛
- المشاريع المرتبطة ببناء منشئات ثقافية وترميم المواقع الاركيولوجية والتاريخية (البنايات المشيدة في القرن العشرين)

وهناك عدة اجراءات تم الانتهاء منها كإعداد احصاء وتوثيق للتراث اللامادي ووضع هيكل مؤسساتي وتنظيمي لإنجاز المشاريع (اتفاقيات،SDL ، الدار البيضاء-للتهيئة، الدار البيضاء-تراث). هناك عدة جهود تم القيام بها أيضا في مجال التكوين والتواصل والتحسيس الثقافي: لقاءات حول التراث..، وكذا تأسيس مجموعة جمعيات ثقافية للمحافظة على التراث (ذاكرة الدار البيضاء، جدور..).

- اشكالات مرتبطة بالثقافة والتراث

ان تنمية التراث الثقافي بالجهة يواجه عدة صعوبات مرتبطة أساسا بغياب رؤية استراتيجية لتنمية مرتكزة على الارث المادي واللامادي وعلى معرفة علمية كاملة. فعملية جرد واحصاء المعطيات الخاصة بالمجال وتصنيفه لم تنتهي بعد، غياب الدراسات والتتبع والتقييم وكذا عدم تحديد الاثر الاقتصادي والاجتماعي للعمليات التي تم القيام بها وكذا الاحداث التي يتم تنظيمها. ان واقع المحافظة على التراث المادي واللامادي والطبيعي والاركيولوجي يسجل عدة اكراهات:

- قصور على المستوى التشريعي والقانوني (حماية التراث)؛
- بطئ عملية الحماية والتثمين؛
- قلة الموارد البشرية المتخصصة؛
- تعدد المتدخلين وغياب حكامة تنظم الجميع؛
- خطر اندثار بعض المعالم الاثرية.

ان تثمين التراث بالجهة على اختلافه يبقى متأخرا مع ضعف توسعة الانشطة المذرة للدخل المرتبطة بالتراث وباعتماد الخبرة المحلية وسياحة التراث القروي.
كما أن تدبير التراث اللامادي يبقى أيضا ضعيف بسبب غياب استراتيجية جهوية لتنمية الاستثمار في الصناعة الثقافية. ويبقى أخيرا تطور الصناعة الثقافية متأخرا بسبب التحديات والفوارق الترابية على مستوى توزيع المرافق الثقافية وكذا ضعف مردوديتها.

11-2 رؤية استشرافية ورهانات محفزة من أجل تنمية الثقافة والتراث

تعتبر هاته الرؤية طريق للمحافظ على التراث وتثمينه وهي ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية ووسيلة لتقوية النسيج الاجتماعي ودعم هويته الثقافية وكذا الرفع من مستوى استقطابيته وتنافسيته على الصعيد الدولي، وذلك من أجل الوصول الى مجال ترابي ثقافي متضامن متخصص في الاقتصاد والثقافة والابداع وصناعة السياحة الثقافية والتكوين في مجال الفنون والتنشيط الثقافي وتشجيع البحث الجامعي في مجال التراث التاريخي المعماري والعمراني.

ان كل ما سبق لن يتأتى الا بتبني نموذج اقتصادي برؤية تسويق المجال وتطوير التراث الثقافي واعتباره استثمار طويل المدى وركيزة حقيقية للتنمية وسيخلق كل ذلك بالتأكيد نظام كامل مرتبط بالنظام السوسيو اقتصادي ويساهم في حركية المجالات على المستويات المحلية، الجهوية والوطنية.

ان اعداد استراتيجية ثقافية جهوية أمرا أساسيا وسوف ينعكس على المديين القريب والبعيد على ادماج الثقافة ضمن مخطط الانطلاق الاقتصادي ما بعد كوفيد 19 ويمكن في الان نفسه من تجاوز جميع الاشكالات. كما يساعد على المدى الطويل في تكريس اقتصاد الثقافة بفرض المحافظة على التراث وتنمية الثقافة وتقوية مستوى الجذب والتنافسية الوطنية والدولية.

على مستوى المرافق والمنشئات فالتصميم يقترح حزمة مشاريع بالمدن الكبرى: مشاريع كبرى مهيكلة، أحياء ثقافية، قصر مؤتمرات، نوادي للإبداع، معاهد، متاحف، مسارح، مركبات ثقافية، فضاءات ثقافية وتركيبية، مكتبات متعددة التخصصات وذلك بناء على الطلب المحلي والجهوي. ويتوقع أن تلعب هاته المشاريع دورا فعالا في بروز الجهة ككل على الواجهة الوطنية والدولية.

التصميم المقترح في أفق 2047 يسعى الى توفير 2.4 تجهيزات لكل 10 الاف نسمة بمتوسط 4 مرات حصة 0.6 مرفق لكل 10 الاف نسمة. وبتطبيق معايير تخطيط برمجة المرافق الخاص بوزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: ستتوفر الجهة على 1965 مؤسسة ثقافية (1812 بالمدن الكبرى و153 بالمدن المتوسطة).

II. مجالات المشاريع من أجل تنمية منسجمة

لا يعتبر تحديد مساحات مجال المشروع بديلاً عن التقسيم الإداري للأقاليم والعمالات. إنه تحديد سيعتمد في إطار هدف مرتبط بسياسة إعداد التراب من أجل تحديد المجالات المتجانسة التي يمكننا أن نطبق عليها مشاريع أو توجهات استراتيجية خاصة بكل مجال ترابي. يتعلق الأمر بمجالات للتنمية ذات حجم دقيق تتملك القدرة والموارد الخاصة التي تسمح لها بأن تكون ركائز للتنمية المستقلة مع التوفر على هويات وتوجهات ومشاريع محددة تسمح لها بمباشرة ديناميات تنموية محلية مندمجة. وبالتالي فإن مجال المشروع هو كيان مجالي وإنساني كبير يتميز بتجانس معين في خصائصه الطبيعية ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية وصبغاته وطبيعة علاقاته الداخلية والخارجية. ترتبط الغاية من تقسيم جهة الدار البيضاء-سطات إلى خمس مجالات مشاريع كبرى بالتمكن من توفير شروط تحقيق مبدأ أساسي للتخطيط الترابي "كل إقليم حسب إمكاناته وكل إقليم حسب احتياجاته."

المعايير الرئيسية المعتمدة لتحديد مجالات المشاريع

تم اختيار مجالات المشاريع بناءً على عدة معايير. يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمعايير التالية:

أ- المعايير الجغرافية والأوساط الطبيعية: يمكن أن تشكل هذه المعايير ميزة رئيسية أو عائقًا كبيرًا، كما هو الحال بالنسبة للتضاريس (السهول، التلال...). المناخ بدوره يلعب دورًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية من خلال ما ينتج عنه من تنوع بيولوجي (الغابات، الغطاء النباتي الطبيعي، المراعي، التربة) ، وكذلك من حيث الموارد المائية (التساقطات المطرية ، الأنهار ، المياه جوفية.(...

ب-المعايير المتعلقة بالاستغلال البشري تظل عاملا حاسما في المقاربات الترابية من خلال توظيف العوامل الديموغرافية (الديناميات ومعدل النمو)، والكثافة العامة، التوزيع، التموقع، أنواع التكتلات.... تساعد العوامل التاريخية على إلقاء الضوء على عمليات التأهيل واستغلالات المجال الترابي (عمليات الارتباط، الشروخ، الطفرات، الخبرات.). الظروف الطبيعية ووجود أو وفرة الموارد تتدخل لتحديد مجالات التوطين البشري بين الممكن والمتاح أو تساهم في إعاقتها. هذه المستوطنات البشرية بدورها (المدن والمراكز والدوارس) تشكل عاملا قويا في تحديد هوية المجالات الترابية.

ت-المعايير المتعلقة بالخصائص والموارد الترابية: تشابه الإمكانات (الوفرة، الندرة، التنوع.) ودرجة التثمين تجعل من الممكن تصميم مشاريع مندمجة في مناطق تكاملية. توصي المقاربة الترابية بمراعاة جميع الموارد (الطبيعية، التراث، الخبرات، الثقافة، الممارسات العقائدية، العادات...)، تلك المستخدمة بالفعل وتلك الكامنة أو القابلة للتعبئة...

ج-المعايير المتعلقة بالصبغات المهيمنة: تهدف المقاربة الترابية إلى تسليط الضوء على الصبغة أو الصبغات الخاصة بمجالات المشاريع، من أجل مباشرة البرامج المناسبة واختيار التدابير الملائمة للبيئة والفاعلين المحليين. تتمتع لجهة الدار البيضاء-سطات باقتصاد متنوع، مع هيمنة الخدمات والصناعة والتجارة، كما تتنوع داخلها اقتصادات المجالات الترابية مرتكزة إلى عدة قطاعات. تهيمن التجارة والخدمات والصناعة بشكل عام على الهيكلة القطاعية لجهة الدار البيضاء-سطات .

د-المعايير المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية: يتضمن ذلك تحديد وتسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي يتم مزاولتها في مجال ترابي معين: تربية الماشية، الزراعة، استغلال الغابات، الحرف اليدوية، التجارة، الخدمات، السياحة...، ومعرفة درجة تطور هذه الأنشطة وفقًا لمستوى التجهيزات والبنى التحتية الموجودة والتنظيم وطبيعة وأهمية التوسع العمراني الصبغات الترابية.

ذ. المعايير المتعلقة بالعلاقات والترابط ومساهمة الفاعلين الخارجين عن المجال الترابي: ان هذه المعايير مرتبطة أساسا بجاذبية المجال وتدخل الفاعلين الذين لا ينتمون الى نفس المجال سواء من مجالات أخرى بالجهة او على المستوى الوطني او خارج الوطن.

من خلال العمل على أساس هذه المعايير المتعددة، تم الاحتفاظ بالمقترح المكون من خمس مجالات مشاريع. وهذا الاختيار الذي تمت الموافقة عليه من أصل 10 اقتراحات يتكون من المجالات التالية:

مجال المشاريع المرتبطة بالتنمية: الخدمات المتروبولية، الوظائف العليا، المالية، البحث العلمي، التجارة الدولية والخدمات اللوجستيكية؛

مجال المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي: السياحة الساحلية، أنشطة الموانئ، تصدير المعادن، صيد الأسماك، الاقتصاد الأزرق؛

مجال المشاريع المرتبطة بالصناعة الغذائية: الفلاحة، الصناعة-الزراعية، الصناعة التقليدية، المنتجات المحلية ذات التسمية الجغرافية المحمية؛

مجال المشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة: السياحة البيئية، الزراعة العضوية، تعزيز التنوع البيولوجي، الصناعات النظيفة، الصحة، الرياضات، الترفيه والاسترخاء: الرئة الخضراء للجهة التي يتعين حمايتها؛

مجال المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية والترويج للمنتجات المحلية: الفلاحة، المنتجات المحلية، المنتجات العضوية؛ منتجات الصناعة التقليدية، الخبرات المحلية.

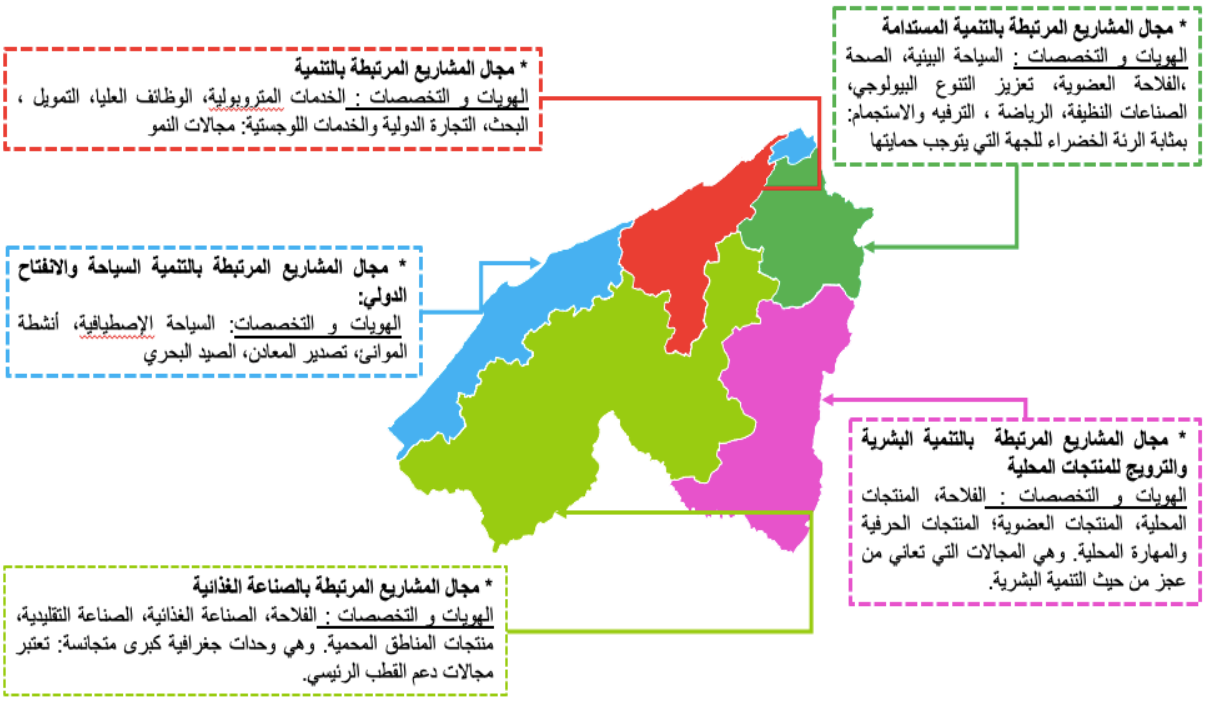

خريطة4: مجالات المشاريع

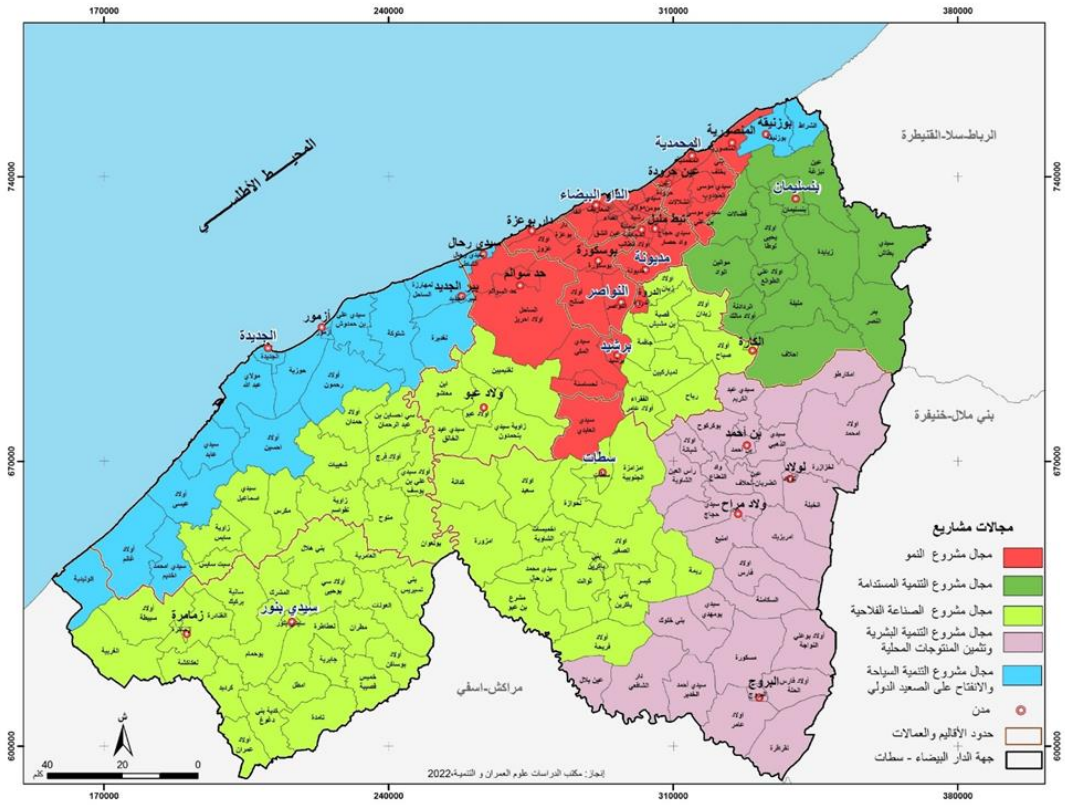

مجال مشروع المرتبط بالنمو

عدد الجماعات المكونة لهذا المجال: 42 جماعة (أهمها الدار البيضاء/ برشيد/ الدروة/ حد السوالم/ المحمدية/ دار بوعزة)

يتعلق الأمر بمجال استراتيجي بالنظر إلى موقعه من ناحيتي الدار البيضاء وكونه يشكل منفذا للأنشطة المنجمية والصناعية لجهة الدار البيضاء-سطات والجهات المجاورة ويشمل محورا حضريا ساحليا ذي دينامية متميزة ومؤهلات سياحية وصناعية وعقارية مهمة. يشمل هذا المجال مكونين مختلفين: الشريط الساحلي الشمالي الذي يضم جماعتين هما الشراط وبوزنيقة، والشريط الساحلي الجنوبي الذي يشمل 17 جماعة. التدخلات المقترحة لحماية وتأهيل الساحل تشمل كامل الشريط الساحلي للجهة على امتداد 135 كلم بما يشمل كذلك الشريط الساحلي لمجال مشروع النمو المعني.

مجال مشروع النمو مستقطب من قبل قطب جهوي كبير، مدينة الجديدة، مدعو لأن يشكل في الأمد المتوسط قطبا داعما للدينامية المتربولية للدار البيضاء. جماعة بوزنيقة في الشمال تشكل مجالا ضاحويا يتميز بتطور سريع يستفيد بفضل موقعها الجغرافي على أهم وأكبر المحاور الطرقية التي تحقق الربط بين جهة الرباط-سلا-القنيطرة والأنشطة الصناعية المتواجدة بها. أما فيما يخص جماعة الشراط، فستشكل قطبا اقتصاديا مهما لهذا الجزء من المنطقة الساحلية.

مجال مشروع النمو هذا له صبغة تمكنه من تحقيق الانفتاح على الخارج من خلال شبكة الموانئ وتنمية السياحة الساحلية والرياضات المائية والخرجات والأنشطة المينائية وتصدير المنتجات المنجمية وتطوير الاقتصاد الأزرق.

خريطة5 : مجال مشروع النمو

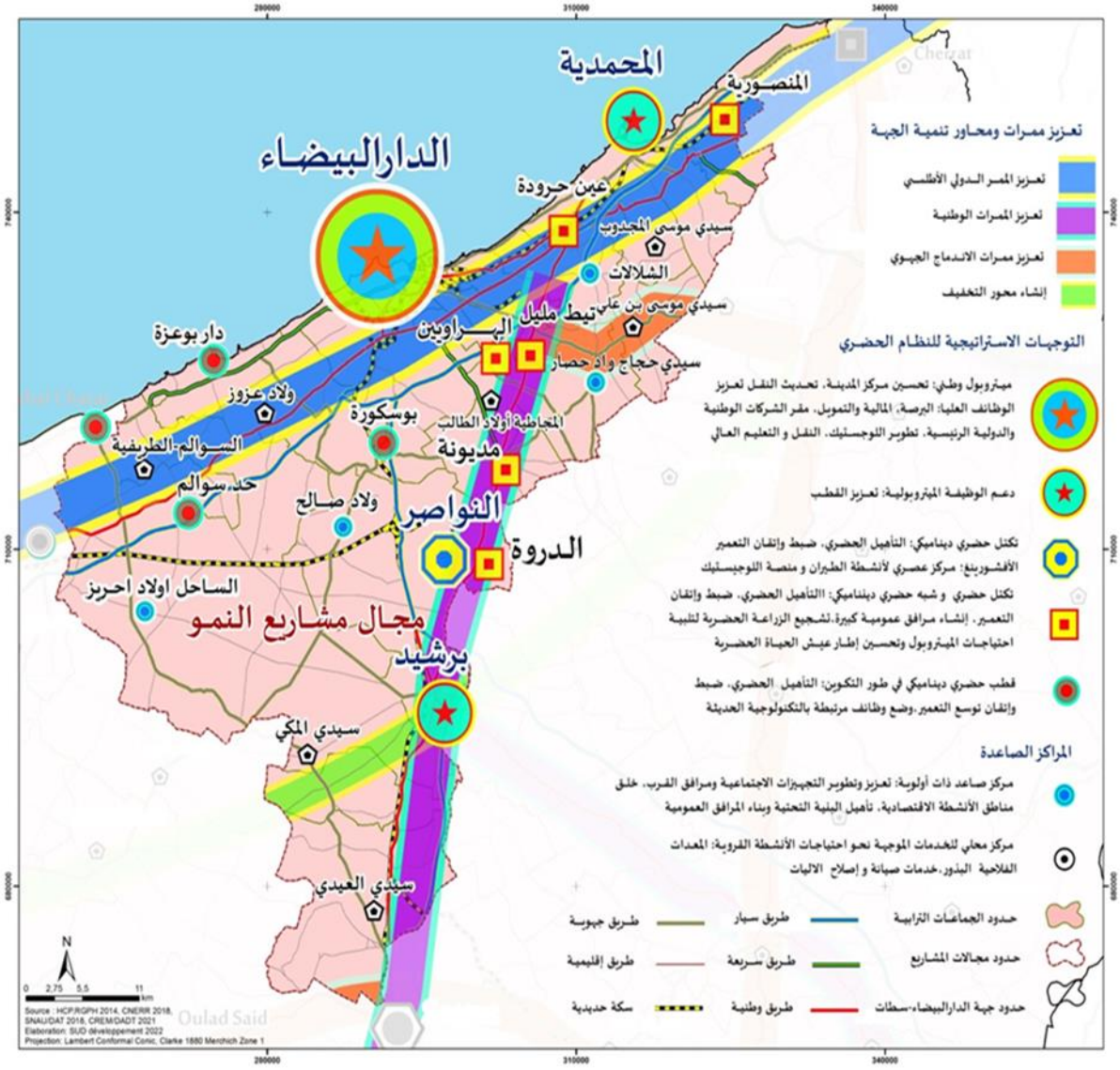

مجال مشروع التنمية السياحية والانفتاح على المجال الدولي

عدد الجماعات المكونة لمجال المشروع: 19 جماعة (أهمها الجديدة / ازمور / بوزنيقة / مولاي عبد الله / الحوزية)

يتكون هذا المجال من جزأين متميزين: الساحل الشمالي الذي يتكون من جماعتين (الشراط وبوزنيقة) والساحل الجنوبي الذي يتكون من 17 جماعة أخرى.

ومع ذلك، فإن إجراءات التدخلات لحماية وتنمية السواحل تهم الشريط الساحلي بأكمله للجهة، وذلك على مدى 135 كم، بما في ذلك الساحل المنتمي لمجال مشاريع لنمو.

مجال المشاريع هذا مستقطب من قبل قطب جهوي كبير، فمدينة الجديدة ينتظر منها أن تشكل في المدى المتوسط قطبا داعما لمدينة الدار البيضاء. أما بوزنيقة في الشمال فهي عبارة عن تكتل شبه حضري سريع التطور يستفيد من موقعه على محاور الطرق الرئيسية ويتقاطع مع جهة الرباط -سلا -القنيطرة. جماعة الشراط مدعوة لتشكيل مركز اقتصادي مهم على هذا الجزء من الساحل.

يهدف هذا المجال إلى ضمان الانفتاح الدولي من خلال الموانئ، وتطوير السياحة الساحلية، والرياضات المائية، والرحلات، وأنشطة تصدير الموانئ والمعادن والاقتصاد الأزرق.

خريطة 6 : مجال المشروع التنمية السياحية والانفتاح على المجال الدولي

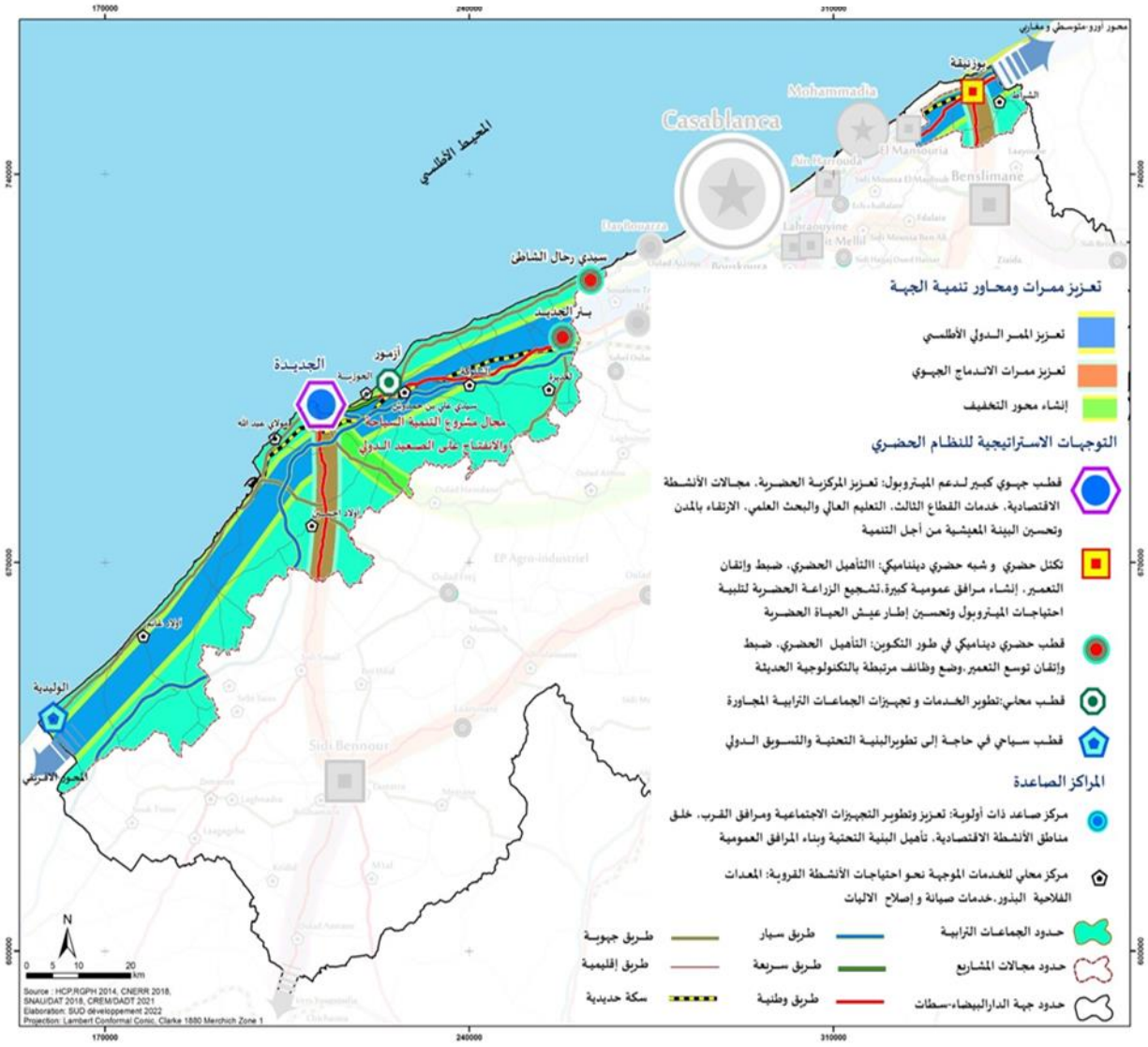

مجال المشروع الفلاحي-الصناعي

عدد الجماعات المكونة لمجال المشروع: 65 جماعة (أهمها سطات / الكارة / أولاد زيان / سيدي اسماعيل)

يرتبط مجال هذا المشروع بإحدى المناطق الفلاحية الأكثر غنى وديناميةعلى صعيد الجهة، التي تتهيكل حول التكتلات المرتبطة بجماعتي سطات وسيدي بنور. يشمل هذا المجال 65 جماعة ترابية على مساحة 8875,33 كلم مربع يغطي مجالات شاسعة داخل الجهة تتميز بكونها مجالات قروية غنية بمؤهلاتها الفلاحية. جزء كبير من الاراضي الفلاحية بهذا المجال تدخل في نطاق المجالات المسقية غير أن الموارد المائية تعرف تناقصا مطردا وتطرح بحدة وبصفة دائمة مشكل الاجهاد المائي.

على صعيد الهيكلة الحضرية، يتشكل هذا المجال الترابي من قطب جهوي كبير ذي صبغة داعمة للدينامية المتروبولية، مدينة سطات، تليه مدينة سيدي بنور التي تتموقع كمجال ترابي مناوب يمكن من تحقيق تكثيف عالي للمجال القروي من خلال ما يقدمه من خدمات مرتبطة بالأنشطة الفلاحية والقروية. يتميز مجال المشروع بالدينامية الانبثاقية التي تعرفها عدد من المراكز القروية كالعوينات وولاد فرج واولاد سعيد أو التي من شأنها أن ترتقي إلى نفس مصاف هذه الأخيرة كأولاد فريحة والزمامرة وسيدي اسماعيل...

الموقع المركزي لمجال المشروع يمكنه من الاستفادة من عبور عدد من المحاور والأروقة ذات الإمكانات التنموية الواعدة كمحور مراكش-الدار البيضاء ذي الصبغة الوطنية والمحور بين-الجهوي للشياظمة والمحور بين-الجهوي الذي يربط بين التكتلات الكبرى لسطات وسيدي بنور بباقي الشبكة الحضرية للجهة. تتمثل الإشكالية المحورية التي يعرفها مجال المشروع في وضعية الموارد المائية التي تعد الأساس لكل الأنشطة الاقتصادية داخل هذا المجال الترابي مما يطرح ضرورة تحول عدد من أنماط الأنشطة الفلاحية الكبرى المستهلكة للمياه بشكل كبير والعمل على تكثيف وسم المنتوجات المحلية.

خريطة7 : مجال المشروع الفلاحي-الصناعي

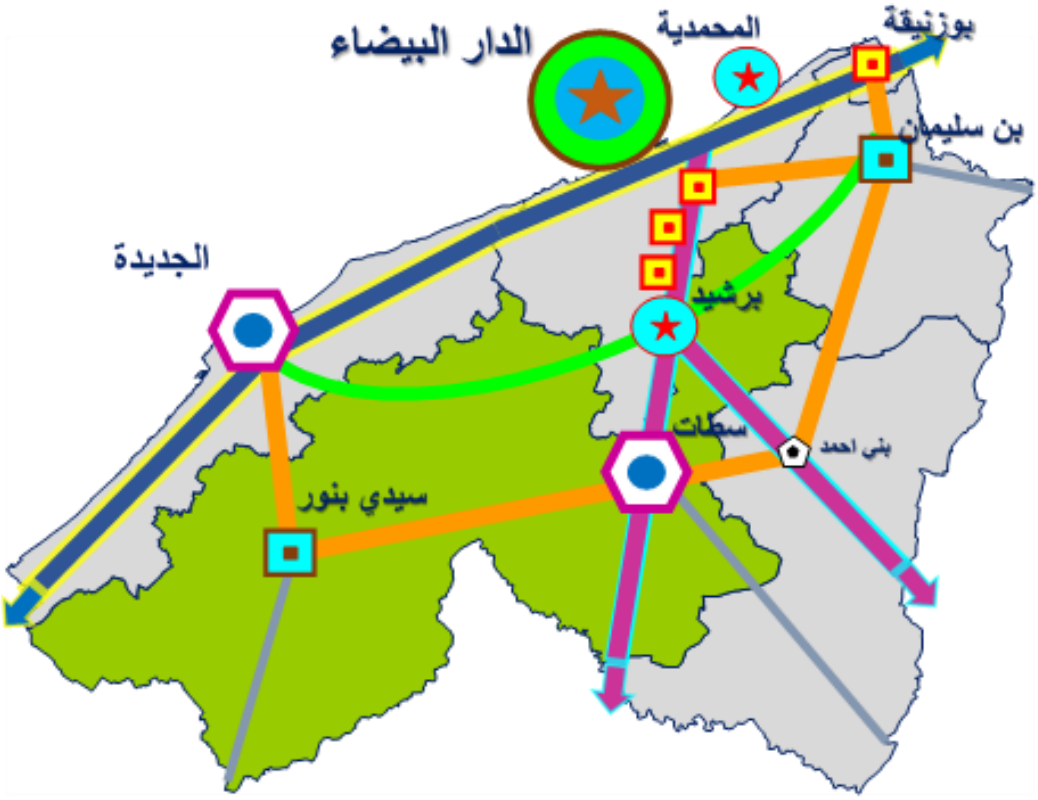

مجال مشروع التنمية المستدامة

عدد الجماعات المكونة لمجال المشروع: 12 جماعة (أهمها بن سليمان / مليلة / زيايدة/ احلاف)

مجال مشروع التنمية المستدامة مهيكل من قبل مدينة بن سليمان التي تقدم مواصفات المدينة الخضراء الايكولوجية من خلال تواجدها داخل مجالات غابوية وفلاحية كبيرة تضم مزارعا فلاحية تتخصص في الانشطة الموجهة للتصدير. يتميز هذا المجال بقربه من تكتل مدينة الدار البيضاء ومحدودية ربطه بالمحاور الطرقية الكبرى للمجال المتربولي.

يتميز هذا المجال بالانسجام النسبي لمكوناته الطبيعية التي تشكل أساس صبغته الحقيقية أو الاحتمالية إذ يشكل الرئة الخضراء للجهة، كما يتميز بابتعاده النسبي عن مركز محاور الربط الطرقي والمواصلات بالرغم من قربه من عدد من التجهيزات الكبرى.

يشكل تكتل بن سليمان القطب الحضري الرئيسي لهذا المجال الترابي ويتوفر على صبغة التأطير الإداري والخدماتي والصحي والرياضي والرافد الأساسي للسياحة الإيكولوجية ومجالا واعدا لتنمية الصناعات المتعلقة بالتعليم العالي. أما باقي مكونات الشبكة الترابية، فتتكون من المركز الصاعد لسيدي بطاش الذي من شأنه أن يشكل قطبا داعما لتكتل بن سليمان بالإضافة إلى عدد من المراكز القروية الصغيرة التي لا تقدم لحد الأن مؤشرات دينامية واضحة كما هو الحال بالنسبة للعيون وبير النصر ومليلية وفضالة. المحاور الطرقية التي تعبر هذا المجال الترابي تقدم مؤشرات على إمكانية تطور رواقات تنموية من شأنها ان تحقق الربط القوي بين مجال المشروع وباقي الجهة.

تتمثل الإشكالية الكبرى لهذا القطب الإيكولوجي في الأثر السلبي والأضرار التي تسببها الأنشطة استغلال المقالع وتلحقها بالطبيعة الإيكولوجية لمجال المشروع.

خريطة 8 : مجال مشروع التنمية المستدامة

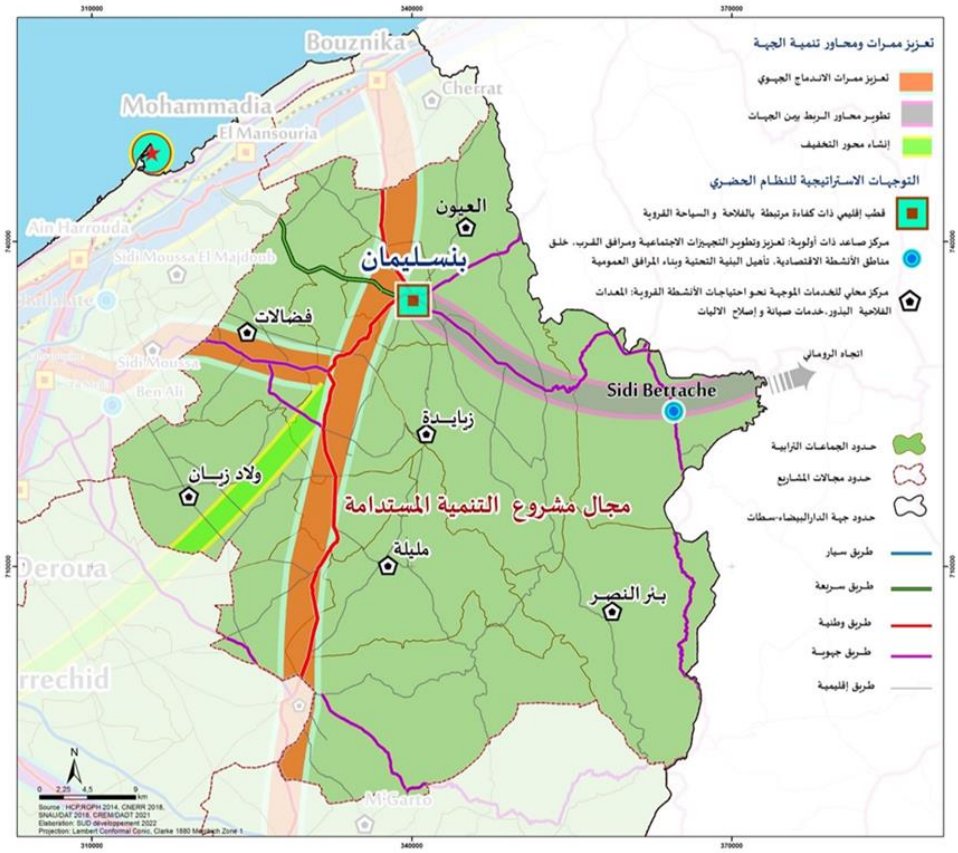

مجال المشروع التنمية البشرية وتثمين المنتوجات المحلية

عدد الجماعات المكونة لمجال المشروع: 30 جماعة (أهمها بن احمد / البروج/ سيدي حجاج / أولاد مراح)

يتعلق الأمر بمجالي مشاريع يخصان الجزء الشمالي المشكل من مراكز بن احمد ولولاد وأولاد مراح التي هي عبارة عن جماعات ذات طابع حضري حيث الساكنة القروية تشكل نسبة مهمة وتعاني من مشاكل العزلة والنقص في التجهيزات وكذا من النمو المحدود للأنشطة الفلاحية. كما تخص، من جهة ثانية، الجزء الجنوبي حول مركز البروج الذي يتوفر على مؤهلات فلاحية مهمة. مجموع هذا المجال الترابي يتوفر على مؤهلات مهمة كفيلة بتحقيق تنمية السياحة القروية وأنشطة الخرجات الاستكشافية. يتكون هذا المجال من 30 جماعة ترابية تضم 321700 نسمة حسب نتائج إحصاء سنة 2012 (300600 سنة 2022) تمتد على مساحة 4175 كلم مربع، يعرف هجرة قروية مهمة نحو التجمعات الكبرى داخل الجهة أو على صعيد المغرب.

تتجسد خصوصية هذا المجال-المشروع في عدم تواجد أي تكتل عمراني حضري على امتداد ترابه الممتد على 4000 كلم مربع حيث تتواجد 30 جماعة ترابية. جماعات بن احمد والبروج ولولاد وأولاد مراح هي جماعات ذات طابع حضري دون أن تشكل فعليا تكتلات عمرانية حضرية حقيقية. هذا المجال-المشروع يشكل المجال القروي العميق لجهة الدار البيضاء-سطات.

المجال-المشروع المعني هنا تخترقه طريقان وطنيتان في اتجاه خريبكة-بني ملال والثانية في اتجاه قلعة السراغنة تلتقيان على صعيد المركز القروي بن احمد، كما يعبر هذا المجال الخط السككي الرابط بين راس العين وأولاد مراح في اتجاه مدينة خريبكة. المراكز القروية البروج، أولاد امراح، بن احمد، راس العين ولولاد تشكل مراكز مؤهلة لأن تتحول إلى شبكة حضرية مهيكلة لهذا المجال الترابي الكبير.

يتجسد الرهان الأول لهذا المجال-المشروع في تقوية المراكز القروية من خلال توفير برامج التأهيل والمرافق الاجتماعية والبرامج السكنية المتاحة الولوج للساكنة ودعم تجهيزات الربط الطرقي وفك العزلة وإحداث وحدات تثمين وتسويق المنتوجات المحلية وتحسين جاذبية الوسط القروي من خلال النهوض بالمدارات السياحية والأنشطة الاستكشافية.

خريطة9 : مجال المشروع التنمية البشرية وتثمين المنتوجات المحلية

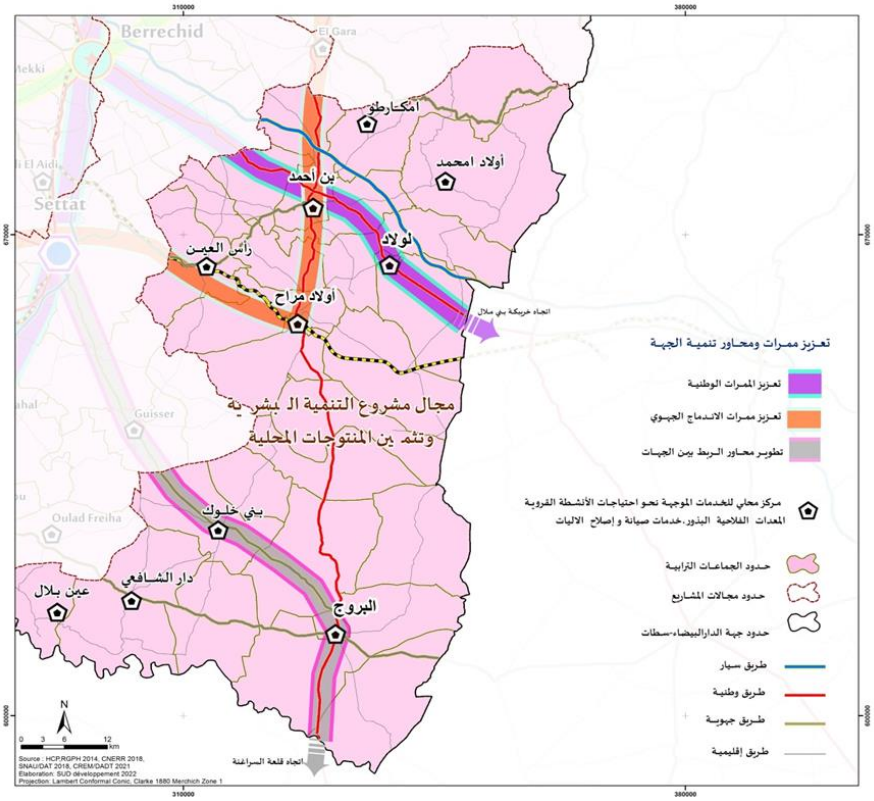

III. الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية

تم إعداد الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية لجهة الدار البيضاء-سطات بناء على نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي والتحليل الاستشرافي والتوجهات العامة للسياسات العمومية ونتائج ومخرجات المشاورات مع الفاعلين بالجهة خلال الورشات التي تم تنظيمها شهر دجنبر 2021. يمثل هذا الإطار التصور العام الذي سيمكن من تأطير مسلسل تنمية وإعداد التراب للجهة على المدى الطويل. هذا التصور العام يأخذ بعين الاعتبار المؤهلات المتاحة للتعبئة وطموحات الفاعلين المحليين والجهويين وكذا طبيعة المشاريع المهيكلة التي هي في طور الإنجاز على صعيد تراب جهة الدار البيضاء-سطات والجهات المجاورة لها.

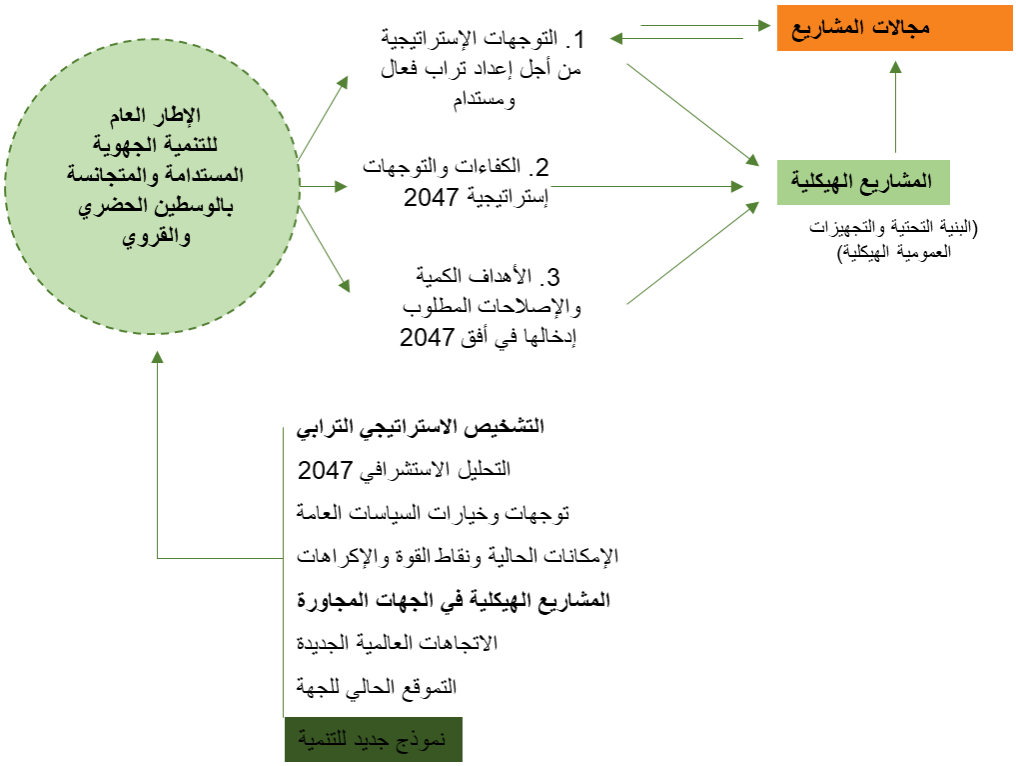

التوجهات العالمية والوطنية الجديدة

إن التحولات الاقتصادية والتوجهات الاستراتيجية التي يجب اعتمادها بالنسبة لجهة الدار البيضاء-سطات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف التوجهات الاقتصادية التي تفرض نفسها على الصعيد العالمي وكذا التوجهات العامة للنموذج التنموي الجديد والأوراش الإصلاحية في طور الإنجاز ومختلف السياسات العمومية.

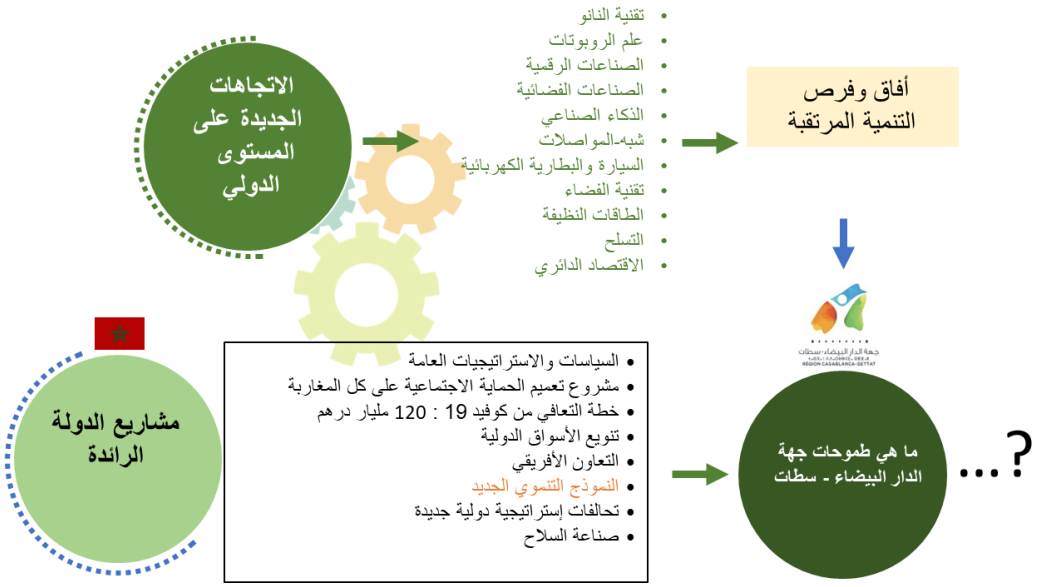

النموذج التنموي الجديد:

يمكن تلخيص المحاور الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد فيما يلي:

ضرورة الانتقال من اقتصاد ذي قيمة مضافة ضعيفة وإنتاجية متدنية مع ما يصاحبه من بؤر الريع المحمية، إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون محمولا ومدعوما من طرف شبكة كثيفة من المقاولات المبدعة ذات القدرة على التأقلم والمقاومة. هذا التحول الاقتصادي يجب أن يمكن من تحقيق النمو وخلق فرص الشغل وتكثيف إنتاج القيمة وإدماج الساكنة النشيطة خاصة فيما يتعلق بالنساء والشباب؛

ضرورة تقوية ودعم الرأسمال البشري لمنح مختلف المواطنات والمواطنين القدرة على تدبير مستقبلهم وتحقيق مؤهلاتهم بكل استقلالية وكذا من المشاركة في تنمية البلاد، كما يجب العمل على تحقيق اندماجهم باقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي المرتهن بالكفاءات. يتطلب هذا المحور القيام بإصلاحات جوهرية ملزمة ومستعجلة تشمل المنظومات الصحية والتعليمية ومنظومة التعليم العالي والمهني؛

تهدف الاندماجية إلى تحقيق مشاركة الجميع في الدينامية التنموية الوطنية. الساكنة كلها على صعيد مختلف المجالات الترابية مدعوة إلى الاندماج والانخراط في المجهود الجماعي من خلال المشاركة والولوج بحظوظ متساوية للفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية والانفتاح وتقبل تنوع مكونات المجتمع المغربي. يجب العمل على تنحية مختلف القواعد المجتمعية التمييزية التي تحبط وتحد من القدرات والمؤهلات وتتسبب في الإقصاء وتثبيت ديناميات إدماجية ترتكز إلى دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل والتعبئة المواطنة وتقوية الأواصر الاجتماعية؛

يتعين العمل على أن تصبح المجالات الترابية المرجع الرئيسي ونقطة انطلاق إعداد وبلورة وتوطين وتبني السياسات العمومية من طرف الفاعلين الترابيين الشيء الذي سيمكن من تحقيق الولوج العادل للخدمات العمومية والاستفادة من إطار عيش صحي وذي جودة بشكل يحافظ على الموارد ويثمن مختلف روافد الهوية الوطنية ويضمن الكرامة.

وفي هذا السياق يقدم النموذج التنموي الجديد عددا من المحاور الإستراتيجية لتحقيق هذه التحولات منها:

1. ضرورة الانتقال من اقتصاد ذي قيمة مضافة ضعيفة وانتاجية متدنية مع ما يصاحبه من بؤر الريع المحمية، إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون محمولا ومدعوما من طرف شبكة كثيفة من المقاولات المبدعة ذات القدرة على التأقلم والمقاومة. هذا التحول الاقتصادي يجب أن يمكن من تحقيق النمو وخلق فرص الشغل وتكثيف إنتاج القيمة وإدماج الساكنة النشيطة خاصة فيما يتعلق بالمرأة والشباب؛
2. ضرورة تقوية ودعم الرأسمال البشري لمنح مختلف المواطنات والمواطنين القدرة على تدبير مستقبلهم وتحقيق مؤهلاتهم بكل استقلالية وكذا المشاركة في تنمية البلاد، كما يجب العمل على تحقيق اندماجهم باقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي المرتهن

بالكفاءات. يتطلب هذا المحور القيام بإصلاحات جوهرية ملزمة ومستعجلة تشمل المنظومات الصحية والتعليمية ومنظومة التعليم العالي والمهني؛

3. تهدف الإندماجية إلى تحقيق مشاركة الجميع في الدينامية التنموية الوطنية. الساكنة كلها على صعيد مختلف المجالات الترابية مدعوة إلى الاندماج والانخراط في المجهود الجماعي من خلال المشاركة والولوج بحظوظ متساوية للفرص الإقتصادية والحماية الإجتماعية والانفتاح وتقبل تنوع مكونات المجتمع المغربي. يجب العمل على تنحية مختلف القواعد المجتمعية التمييزية التي تحبط وتحد من القدرات والمؤهلات وتتسبب في الإقصاء وتثبيت ديناميات إدماجية ترتكز إلى دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل والتعبئة المواطنة وتقوية الأواصر الإجتماعية؛
4. يتعين العمل على أن تصبح المجالات الترابية المرجع الرئيسي ونقطة انطلاق إعداد وبلورة وتوطين وتبني السياسات العمومية من طرف الفاعلين الترابيين الشيء الذي سيمكن من تحقيق الولوج العادل للخدمات العمومية والاستفادة من إطار عيش صحي وذي جودة بشكل يحافظ على الموارد ويثمن مختلف روافد الهوية الوطنية ويضمن الكرامة؛
5. تعزيز إعداد مندمج للتراب وتحسين جودة السكن وإطار العيش وتقوية الحركية والربط والتواصل بين المجالات.

عشر أولويات استراتيجية يحددها النموذج التنموي الجديد:

1. التركيز على جودة الخدمات وتعميم الاستفادة من التجهيزات لفائدة المستفيدين المعنيين؛
2. رد الاعتبار والنهوض بجودة المرفق العمومي في إطار تصور عام يقوم على منطق رابح-رابح بين القطاع العام والقطاع الخاص يستهدف بالأساس جودة المرفق الموجه لفائدة المواطنين يتم تدبيره بالتقيد بقواعد الشفافية والفعالية وبالارتكاز إلى أحسن الممارسات؛
3. هيكلة وتثمين جميع أنواع الشراكات بين الفاعلين من خلال تعبئة الذكاء الجماعي والكفاءات في إطار تعاقدي يحدد المسؤوليات والالتزامات بصفة واضحة؛
4. الانتقال من نهج التوجيه القيادي لاستعمال الموارد إلى نهج التدبير المستقل على أساس النتائج والمسؤوليات من خلال التركيز على مؤشرات الجودة والعدالة وتخويل هامش من المبادرة وحرية المبادرة للفاعلين في إطار عام من التوجهات المحددة؛
5. تثمين الرأسمال اللامادي والنهوض بالبحث والابتكار في جميع المجالات سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة وجميع المحاور التي تستلزم التثمين القوي للرأسمال اللامادي بوصفه ثروة قائمة بذاتها؛
6. الانتقال من الادماجية المعتمدة على الحلول الترقيعية والتصحيحية إلى الإدماجية المعتمدة على السياسات العمومية وتقوية استقلالية الأفراد والمقاولات والجمعيات وتقوية القدرات؛
7. تثمين مختلف التجارب الناجحة والإنبثاقات سواء كانت بمبادرة من القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث وذلك لتشجيع الممارسة التجريبية وتوسيع مجالها لتتعدى حدود رقع النجاحات المعزولة؛
8. توظيف الرقمنة كرافعة أفقية للتحولات تكون موجهة لخدمة الولوج العادل للخدمات الاساسية وبالخصوص خدمات التعليم والصحة والولوج إلى المعلومة والإدماجية الإقتصادية والمالية للساكنة القروية أو التي تعاني من التهميش؛
9. اعتماد نمط جديد للتعمير يقوم على مقاربات التخطيط الحضري المتمحور حول جودة إطار العيش والتمازج الاجتماعي والوظيفي؛
10. ضمان تدبير مستدام للعقار من خلال التقنين الصارم لسياسة الاستثناءات في مجال التعمير والتركيز على استغلال الرصيد العقاري المفتوح للتعمير للحد من التوسع الحضري وتشجيع التركزات الحضرية والمجالية.

جدول 1:الأهداف الكمية ومحاور الاصلاحات والتحولات المقترحة من طرف النموذج التنموي الجديد

معدل التغير	هدف 2035	2019	
			الإقتصاد
4,60%	16 000	7 826	الناتج الداخلي الخام بالدولار
			فرضية معدل نمو أقل من 6 بالمئة
2,10%	60%	43%	مؤشر المساهمة في سلسلة القيمة العالمية (2 مؤشرات تابعة الابتدائية والنهائية)
			الرأسمال البشري
2,60%	0,75	0,5	مؤشر الرأسمال البشري
6,50%	4,5	1,65	كثافة موظفي المنظومة الصحية بالنسبة لكل 1000 نسمة (هدف التنمية المستدامة)
6,60%	75%	27%	التلاميذ ذو 15 سنة الذين يتقنون أوليات القراءة والرياضيات والعلوم
			الإدماج الاجتماعي
4,60%	45%	22%	معدل نشاط المرأة
4,30%	80%	41%	نسبة مناصب الشغل النظامي داخل إجمالي مناصب الشغل
-0,80%	0,35	0,395	مؤشر جيني Gini
			الاستدامة
	15%	0%	نسبة الماء الخاضع للتحلية والمياه المستعملة المعالجة في الاستهلاك الإجمالي للماء (اعتماد مؤشرين تابعين ، التحلية والمياه المعالجة)
1,20%	0,85	0,7	مؤشر التنمية المحلية متعدد الأبعاد
			نسبة المتجدد في الاستهلاك العام
			الحكامة والإدارة
	1	-0,12	مؤشر قصور الحكامة، Governement Effectiveness Index
3,50%	0,9	0,52	مؤشر الخدمات عبر الأنترنيت(OSI) Online Services Index
	80%		معدل رضا المواطنين حيال الخدمات

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
	الإقتصاد	الرأسمال البشري	الإدماجية والتضامن	المجالات الترابية والاستدامة
محاور التحولات	نحو اقتصاد منتج ومتنوع يخلق القيمة والشغل والجودة	نحو رأسمال بشري مهيئ ومحصن ومعد للمستقبل	نحو فرص متاحة إدماجية للجميع وأواصر اجتماعية قوية	نحو مجالات ترابية، مراتع للتنمية، مستدامة ومقاومة
الخيارات الاستراتيجية	1. حماية المبادرة المقاولاتية	1. تعليم ذي جودة للجميع	1. دعم استقلالية المرأة وضمان مساواة النوع والمشاركة	1. تحيق انبثاق مغرب الجهات غني وديناميي
	2. توجيه الفاعلين الإقتصاديين نجو الأنشطة المنتجة	2. منظومة للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي مرتكزة إلى النجاعة والحكامة المستقلة وتحمل المسؤولية	2. تعزيز الاندماجية وازدهار الشباب من خلال توفير تعدد الفرص المتاحة وسبل المشاركة	2. ضمان إعادة تنظيم مبتكر للدرجات الترابية
	3 تقوية القدرات التنافسية	3 توفير خدمات صحية ذات جودة والحماية الصحية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين	3 تعبئة التنوع الثقافي كرافعة للإنفتاح والحوار والإنسجام	3 تعزيز إعداد وتهيئة ترابية مندمجة وتحسين ظروف السكن والإطار العام للعيش والربط والتواصل والحركية
	4 اعتماد إطار ماكرو اقتصادي في خدمة النمو		4 ضمان إطار محصن للحماية الإجتماعية لتقوية المقاومة والاندماجية وتجسيد قيم التضامن بين المواطنين	4 المحافظة على الموارد الطبيعية وتقوية قدرة المجالات الترابية على التكيف ومقاومة التغيرات المناخية
	5 تحقيق انبثاق اقتصاد اجتماعي كقطاع اقتصادي قائم بذاته			5 المحافظة على الموارد المائية من خلال الاستعمال الرشيد للموارد والتدبير الصارم لندرتها

التوجهات الإستراتيجية الكبرى لمشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب

بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على مرحلة التشخيص الترابي الاستراتيجي، اقتضت عملية تحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى للمجال الجهوي اقتراح تصور شمولي ومندمج لمسلسل التنمية الترابية المستدامة للجهة تم تلخيصه عبر الرسم البياني الشمولي التالي:

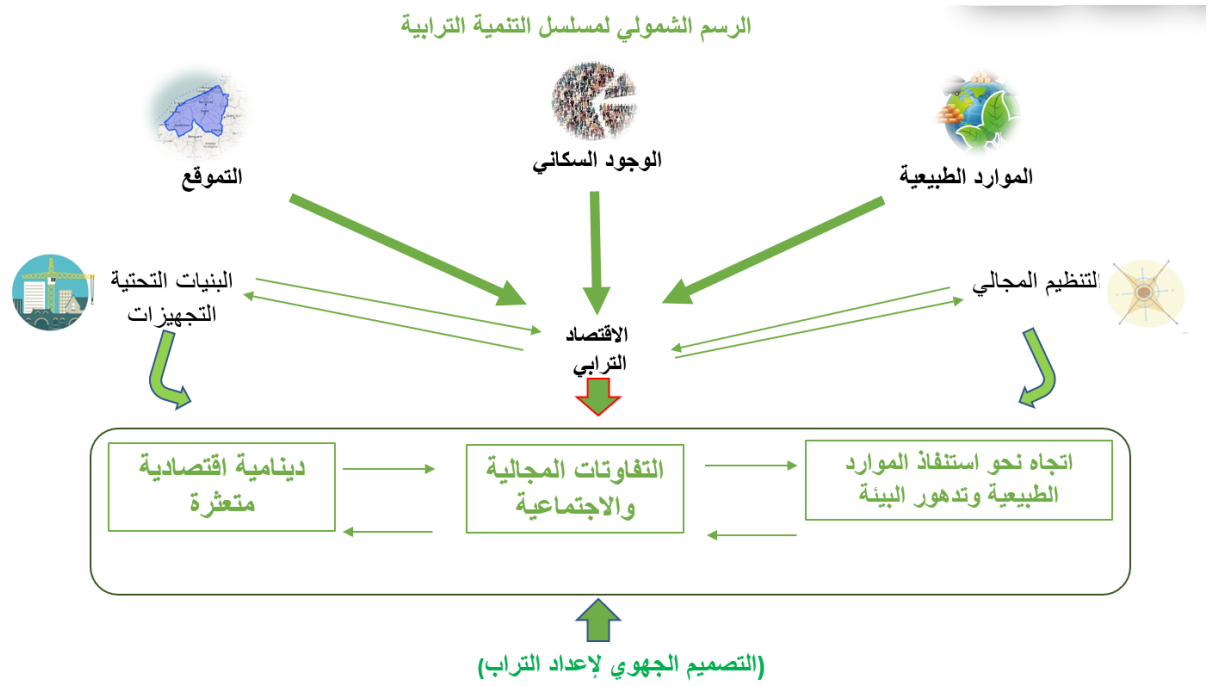

ويقدم هذا الرسم الترابط الوثيق والقوي بين المعطيات القاعدية للهيكلة المجالية وطرق استغلال والتعامل مع هذه المعطيات الشيء الذي يؤدي حتما إلى بروز اشكاليات مستعصية تفرض الانكباب عليها في إطار وضع انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ولقد تم اقتراح 12 توجها استراتيجيا لتأطير التصور الخاص بإعداد التراب لجهة الدار البيضاء-سطات على امتداد الخمس والعشرين سنة القادمة. هذه التوجهات تأخذ بعين الاعتبار مخرجات التشخيص الإستراتيجي ونتائج المشاورات مع الفاعلين الترابيين ومختلف التوجهات والخيارات العامة للدولة والتي تم إدراجها موزعة حسب القطاعات وتتمثل في:

1. محاربة الفوارق الترابية في مجال التنمية البشرية ومكافحة جميع أشكال الفقر والهشاشة؛
2. السهر على الإدماج المنهجي لمقاربة النوع في جميع التدخلات بعلاقة مع تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتنمية الترابية؛
3. تعزيز الصيرورة المتروبولية الترابية؛
4. تحسين القدرة على التكيف والمقاومة للشبكة الحضرية الجهوية من خلال دعم وتقوية أدوار المدن المتوسطة والمركز المناوبة وتنويع الوظائف الحضرية؛
5. تعزيز جاذبية الجهة وإرساء أسس اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي ومبتكر ومدول وفعال ومنصف؛
6. التثمين المتزايد للساحل في إطار رؤية شمولية والعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية والقارية والبحرية،
7. إدراج الجهة في إطار أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتوجه نحو الطاقات المتجددة؛
8. تعزيز قدرات رأس المال البشري وتحويل الرقمنة إلى ناقل للقدرة التنافسية وتطوير أدوات التدخل والقدرات التدبيرية والتوجيهية للجهة؛
9. تقوية وتحسين الربط والاتصال بين مختلف المجالات الترابية للجهة وبقية المغرب ومع العالم الخارجي،
10. جعل التراث المادي وغير المادي للجهة رافعة أساسية لتنميتها؛
11. تحسين الإطار المعيشي للمواطنين في المدن الإدماجية والمنتجة وضواحيها (الإسكان، الثقافة، الترفيه، الخدمات العامة، المرافق العمومية، تجهيزات القرب.)، مع تزويد سكان المناطق القروية بالخدمات والتجهيزات الأساسية؛

12. تقديم إطار عمل ملائم ومحفز للشباب في الجهة (محاربة البطالة بين الشباب والخريجين، ودعم ومواكبة مقاولات الشباب التوجهات العامة حسب القطاعات ومجال التنمية.

التوجهات الاستراتيجية حسب القطاعات

التوجهات الاستراتيجية في مجال البيئة:

تتحدد التوجهات الاستراتيجية في مجال البيئة فيما يلي:

- دعم التزام الجهة على طريق تحقيق التنمية المستدامة تحت شعار: "الدار البيضاء-سطات، جهة مستدامة"؛
- المحافظة والتدبير المستدام للتنوع البيئي والساحل؛
- الانخراط في التدبير المندمج والمستدام للتربة ومكافحة تدهورها وتصحرها؛
- اعتماد التدبير المندمج للموارد المائية للتصدي للإجهاد المائي في الجهة؛
- محاربة تلوث الهواء وتعزيز الحركية المستدامة وتوسيع مجالات المساحات الخضراء؛
- إدماج التدابير والتكنولوجيات البيئية في القطاعات الاقتصادية، لتعزيز الاقتصاد الأخضر (التقنيات النظيفة ، وتقليل النفايات ، الطاقات المتجددة ، وإعادة التدوير ، والزراعة العضوية ...) ؛
- تعميم الصرف الصحي السائل في المناطق الحضرية والقروية؛
- تعميم التدبير الإيكولوجي للنفايات وإنشاء اقتصاد دائري؛
- توسيع نطاق استخدام الطاقات المتجددة وتشجيع النجاعة الطاقية؛
- تنفيذ استراتيجية جهوية لمكافحة التغيرات المناخية مع إعطاء الأولوية للقدرات على التكيف؛
- تعزيز الوقاية من المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والصحية في الجهة مع إعطاء الأولوية لتدبير أخطار الفيضانات والجفاف.

التوجهات الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة المتوازنة

- الاستثمار في الموارد البشرية حيث سيكون من الضروري مواصلة الجهود المبذولة في مجالات التعليم (محو الأمية والتعليم) والتكوين المهني والتأهيل وكذلك التأهيل المهني والتعلم أثناء العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يجب التعامل مع معيقات التعليم في المناطق القروية بجدية لأنها تشكل عقبة حقيقية أمام تحسين مؤشرات التنمية البشرية؛
- تعزيز إحداث فرص الشغل وإدماج الخريجين من مختلف مستويات التكوين؛
- تعزيز العمالة اللائقة؛
- تعزيز اندماج المرأة في الأنشطة المدفوعة الأجر التي تمكن من الحد من الفقر النقدي، وتحسين مؤشرات تكافؤ الفرص في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحسين مستوى المرافق المجتمعية في المناطق القروية وفك العزلة عن جميع الدواوير بين عامي 2022 و2030
- تعميم التغطية الاجتماعية وضمان قبولها من قبل المؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص لضمان التتبع الصحي لجميع الفئات السكانية ودون تمييز يعود إلى أنظمة التغطية الاجتماعية الخاصة بهم؛
- اختيار سياسات تنموية تضع في صلب اهتماماتها التقليص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والجهوية والمحلية؛
- دعوة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني للقيام بمهامها بالتعاون مع الفاعلين في بيئتهم لتكوين المواطنين وتشجيع البحث التنموي الموجه لخدمة التنمية البشرية؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تحسين شروط النظافة في الأماكن التي يتجمع فيها السكان، مثل الأسواق الأسبوعية، وفرض المراقبة / التحكم / معالجة الأماكن التي يتم فيها إيداع النفايات المنزلية والصناعية والصحية.

التوجهات الاستراتيجية في مجال الاقتصاد وتحسين الجاذبية

- **تحسين جاذبية الجهة ومكوناتها الترابية:**

- تحديد عرض الاستثمار الترابي لجهة الدار البيضاء-سطات، والمزايا المبتكرة التي سيتم تقديمها للمستثمرين المحليين والدوليين (العقار، الامتيازات الضريبية والمالية ...) وتطوير التسويق الترابي؛
- تشجيع ودعم إحداث المقاولات والتعاونيات ولا سيما من قبل الشباب والنساء؛
- تعزيز إنتاجية مختلف المكونات الترابية لجهة الدار البيضاء سطات.
- استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمارات الصناعية المهيكلة الرئيسية في القطاعات الاستراتيجية، من خلال تقديم المزيد من الامتيازات (العقار، الضرائب، والمالية ...)؛
- تحسين جودة البنية التحتية والخدمات اللوجستية والعرض من الأراضي الصناعية؛
- ضمان إمداد الجهة بالمياه والطاقة النظيفة بأسعار تنافسية؛
- تحسين جودة رأس المال البشري والبحث والابتكار وتنمية تكوين الكفاءات في المجالات التكنولوجية.

- **تنويع وتدويل اقتصاد جهة الدار البيضاء-سطات**

- تطوير الاقتصاد الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات الاقتصادية؛
- توجيه الصناعة نحو قطاعات المستقبل ذات القيمة المضافة العالية بما في ذلك صناعة الأسلحة؛
- تطوير العقارات الموجهة للطلب الدولي؛
- تنمية كافة مكونات القطاع السياحي (الأعمال، الصحة، البيئة، الثقافة، الرياضة...)؛
- تطوير الزراعة الحديثة وتربية الأحياء المائية؛
- تحديث سلسلة القيمة للصناعة التقليدية الجهوية؛
- تنمية اقتصاد المعرفة والاقتصاد الدائري؛
- الانخراط في إنتاج الطاقات المتجددة بما في ذلك الطاقة النووية.

وقد تم اقتراح ثلاثة منظومات اقتصادية (النظام البيئي الصناعي، النظام البيئي للتجارة والخدمات اللوجستية، النظام البيئي المالي) لإعادة تشكيل وتحويل القاعدة الاقتصادية لمنطقة الدار البيضاء-سطات وتسريع نموها الاقتصادي على المدى الطويل. ستؤدي إعادة التركيز الاستراتيجي هذه أيضًا إلى استقطاب بقية قطاعات الجهة سواء بشكل مباشر وغير مباشر.

رسم بياني *1* : المنظومات الاقتصادية الثلاثة المقترحة لإعادة صياغة القاعدة الاقتصادية لجهة الدار البيضاء سطات

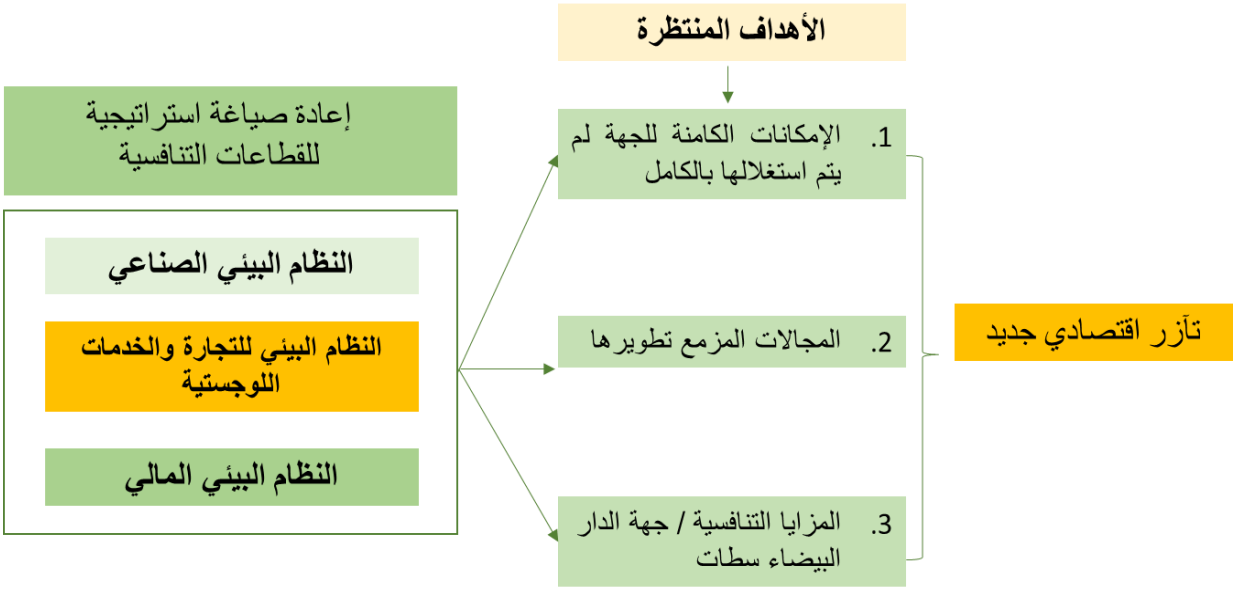

التوجهات الاستراتيجية للنظام الحضري والمتروبولي

في مواجهة القضايا التي تؤثر هيكليًا على المناطق وتساهم في تعزيز عدم توازنها، يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب توجهات استراتيجية لتحسين النظام الحضري وتعزيز المدن الحقيقية. وهذه هي:

- تحسين البيئة المعيشية وتعزيز جاذبية المدن من خلال خلق مساحات خضراء كبيرة ذات مناظر طبيعية. إنشاء ممرات بيئية على طول الوديان العابرة للمدن. تعزيز الزراعة الحضرية وشبه الحضرية. تعميم جمع ومعالجة المخلفات الصلبة والسائلة؛
- تعميم الوصول إلى المرافق الثقافية أو الرياضية أو الترفيهية؛
- إنتاج ما لا يقل عن 70٪ من السكن الاجتماعي مع ما لا يقل عن 25٪ من المساكن الإيجارية؛
- إنشاء حي تجاري في الدار البيضاء، وحديقة تكنولوجية، ومنطقة صناعية ذات تقنية عالية، ومنطقة صناعية في كل قطب أو مركز دعم في الجهة؛
- تعميم المناطق التجارية شبه الحضرية في مراكز الدعم وإنشاء منطقة لوجستية عامة ومناطق متخصصة؛
- تكوين احتياطي من الأراضي بما لا يقل عن 100 هكتار / سنة بالدار البيضاء منها 50 بالمئة كحد أدنى داخل وحول القطبين ومراكز الدعم؛
- تعزيز مكانة جهة الدار البيضاء -سطات ضمن الممر الدولي بين أوروبا وأفريقيا؛
- تطوير ممرين على النطاق الوطني؛
- تطوير ممر لتنمية وربط المناطق الداخلية بالمناطق المجاورة؛
- إنشاء ممر لفتح أو تجاوز المنطقة الحضرية شبه الحضرية؛
- ربط مطار النواصر الدولي ببيئته الإقليمية والوطنية؛
- إنشاء خطوط RER بين المدن الكبرى والهوامش الحضرية؛
- تطوير نظام متعدد الأقطاب يتكون من مراكز دعم جهوية رئيسية: الجديدة، سطات، بن سليمان؛
- تطوير شبكة المدن المتوسطة.

التوجهات الاستراتيجية للتنمية القروية

يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب 10 توجهات استراتيجية للمجال القروي بحلول عام 2047 وفقًا للنسخة الجهوية لاستراتيجية الجيل الأخضر:

1. انفتاح وتجهيز المجال القروي وربط أفضل بالنظام الحضري الإقليمي والوطني؛
2. حماية البيئة الطبيعية من التلوث والاستغلال المفرط للموارد؛
3. هيكلة وتجهيز الإطار الريفي؛
4. خدمة أفضل في المرافق الاجتماعية المحلية الملائمة والكافية؛
5. تنقل محسن وفعال لسكان القرى والمنتجات الزراعية؛
6. تعزيز حماية الشريط الساحلي مع تعزيز إمكانياته؛
7. كفاءة وذكاء استخدام الموارد المائية؛
8. حماية أفضل للأراضي الخصبة من التوسع العمراني؛
9. تعزيز روح المبادرة لدى الشباب والنساء من خلال تعبئة الأراضي الجماعية وتنميتها، وإنشاء مركز جهوي لأصحاب المشاريع الزراعية الشباب(CRJEA) ؛
10. تطوير التدريب المهني لفائدة شباب الريف.

التوجهات الإستراتيجية في مجال البنية التحتية والنقل والحركية

البنية التحتية الطرقية للبرمجة:

يمكن إنجاز مجموعة من البنى التحتية الطرقية تشمل:

- سيتعين القيام بعمليات ملائمة الشبكة الطرقية الضرورية مع إعطاء الأولوية للصيانة والمحافظة على شبكة الطرق المهيكلة؛
- تطوير الربط الطرقي نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والمراكز الصاعدة؛
- الطريق السيار الدار البيضاء-الرباط: يتعين إنجاز مسار طرقي رابع فيما الخيار الآخر يتمثل في تشييد طريق سيار على طول 60 كلم يربط بين المدارات الالتفافية للرباط والدار البيضاء؛

- من شأن إنجاز ممر التفافي قاري للدار البيضاء أن يكون مفيدًا لجهة الدار البيضاء-سطات لربط بنسليمان -الكارة -سطات ثم عبر الطريق RR316 إلى الجديدة. يمكن أن يخفف هذا الممر من الضغط على عمالة الدار البيضاء ويمكن من الربط بين 3 أقاليم كبرى للجهة ويساهم في تحقيق تنمية متوازنة للمجال الترابي لجهة الدار البيضاء-سطات؛
- سيكون من الضروري زيادة الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق السريعة الحالية بالكامل (مضاعفة الممرات ثلاث مرات)؛
- تحقيق الربط الطرقي بالجهات المجاورة على طول الساحل وانطلاقا من مدن بنسليمان وسطات وسيدي بنور.

إنجاز شبكة من البنى التحتية الكبرى الشبه ضاحوية:

- يجب أن تستمر جميع محاور الطرق المهيكلة مثل الطرق الالتفافية والمداخل والطرق إلى الطرق السريعة وغيرها من البنى التحتية للنقل، في لعب دورها في دعم حركة البضائع والأشخاص وبالتالي الحفاظ على جاذبية المناطق المرتبطة بهذه البنى التحتية؛
- تخفيف الضغط على الطرق المؤدية إلى المدن الكبرى من خلال تكييف البنية التحتية؛
- استغلال أفضل يتمثل في تنظيم الربط الطرقي ومواقف السيارات وكذلك توجيه التوسع العمراني والأنشطة المستقبلية حول هذه المحاور؛
- ضمان الربط من خلال المدرارات الالتفافية بين الأقطاب المولدة لحركة المرور حول الدار البيضاء على وجه الخصوص.

إن العزلة الطرقية هي مرادف للفقر وتحسين حالة الطرق القروية وتوسعة شبكتها وامتدادها يعتبران بمثابة أمر حيوي يجب أن يقترن بتوفير النقل القروي، وهو أمر حاسم في الحد والتقليص من الفقر من منطلق أنه يسمح بإدماج الساكنة القروية في النسيج الاقتصادي الوطني وضمان ولوجها إلى الخدمات الأساسية والأسواق. هناك حاجة إلى معالجة القضايا المؤسساتية وتأمين الموارد المالية للحفاظ على شبكة الطرق القروية التي لا تزال في طور التوسع الشيء الذي يفترض وجود خطط عمل حسب الأقاليم لتحسين ظروف النقل القروي.

وبالتالي، يتعين في المجال الحضري القيام بما يلي:

- تنفيذ توصيات مخطط التنقل الحضري لكل من سطات والجديدة؛
- الانتهاء من تحيين مخطط التنقل الحضري للدار البيضاء الكبرى، واحترام مختلف مقتضياته خلال التنفيذ؛
- جعل محتوى مخططات التنقل الحضري ذات قوة قانونية ملزمة من خلال إدماجها داخل التصميم المديري للتهيئة الحضرية وتصاميم التهيئة المستقبلية؛
- إعادة التوازن إلى تقاسم الطرق لصالح النقل العمومي والوسائط المرنة (المشاة والمسار الثاني)؛
- وضع تراتبية للشبكة الطرقية لإعطاء الأولوية لشبكة الطرق السريعة الحضرية التي تشكل شبكة مهيكلة للتجمعات الحضرية مع ضمان الربط بالبنى التحتية الرئيسية للنقل؛
- تجميع البيانات بشكل دوري؛
- تخصيص تنظيم مهني (يمكن من جمع مختلف الكيانات التي تدير أو تنظم النقل والتنقل مثل شركات التنمية المحلية أو غيرها من الكيانات والهيئات التي تتدخل على مستوى المدن والجماعات المجاورة)؛
- إدارة مواقف السيارات بشكل معقول على امتداد هذه المحاور الطرقية.

تطوير النقل العمومي

من أجل تطوير النقل العمومي، من الضروري توسيع شبكة الخطوط الخاصة بهذا النوع من النقل داخل كل إقليم وعمالة من خلال تعزيز العرض للجماعات المشكلة للمدار الأول المحيط بالمدن والمناطق الضاحوية (الحركية الدامجة). كما أنه من الضروري إنشاء وسائط نقل ذات سعة كبيرة (الحافلات ذات جودة الخدمات العالية، الترامواي، الشبكة الجهوية السريعة) على صعيد الجديدة الكبرى، مدينة سطات والأقاليم المحيطة بالدار البيضاء.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين العمل على بناء محطة عصرية جديدة (أو عدة محطات، مع مراعاة احتياجات الدار البيضاء والأقاليم المجاورة) واحتياجات كل الأقاليم في إطار التكاملية مع وسائط النقل الأخرى.

البنية التحتية السككية

يرتبط تنمية البنية التحتية للسكك الحديدية بتنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مخطط المغرب السككي 2040 وتنفيذ الخطوط الالتفافية للدار البيضاء (من المحمدية إلى حد السوالم عبر برشيد). أما خارج هذا الإطار، فسيكون من المجدي والحكمة دراسة إنجاز خدمة السكك الحديدية القارية بين بوزنيقة وبن سليمان والكارة وبرشيد وكذا بين الجديدة وسطات والخط السككي سيدي العايدي-وادي زم.

البنية التحتية الميناءية

يتعين في هذا المجال تطوير البنية التحتية للموانئ من أجل زيادة تأمين وتحسين الربط الطرقي وربط السكك الحديدية للموانئ وضمان الروابط مع المناطق اللوجستيكية. كما يتعين تطوير الأنشطة الترفيهية (في إقليمي الجديدة وبن سليمان) والرحلات

البحرية ونقل المسافرين وتنفيذ مشاريع التصميم المديري للموانئ الوطنية، وكذا دراسة إعادة هيكلة / إعادة توزيع الأنشطة بين موانئ الجهة.

البنية التحتية للمطارات

تعين لتطوير البنية التحتية للمطارات توفير مطار صغير أو مطار للخدمة الجوية على صعيد الجديدة وسيدي بنور وتكييف الطاقة الاستيعابية لمطار محمد الخامس مع تطور حركة نقل المسافرين والبضائع وجعل مطار بن سليمان مطارًا دوليًا رئيسيًا. كما يتعين ضمان وتنظيم الربط الطرقي الأرضي للمطارات بواسطة توفير خدمة النقل العمومي.

التوجهات الاستراتيجية في مجال المرافق العمومية:

يتعين إعطاء الأولوية على المدى القصير والمتوسط لتعميم التعليم فيما يخص مرحلة التعليم الأولي وتحقيق معدل للتمدرس يبلغ 90٪ أو أكثر للمستوى التعليمي التأهيلي، وذلك من خلال:

- مواصلة الجهود لبناء مؤسسات تعليمية جديدة لتقليل من مستويات الازدحام واستيعاب أعدادا إضافية في المناطق الحضرية؛
- توسعة نطاق مراكز التدريب المهني ومدن المهن والكفاءات لتشمل الاقاليم الفقيرة من خلال مضاعفة عدد المسجلين حاليا؛
- الرفع من الطاقة الايوائية للتلاميذ في المناطق القروية وخاصة لتشجيع تمدرس الفتيات؛
- تعميم ولوج التعليم الأولي في المناطق القروية.

سيتعين أيضًا جعل اقتصاد المعرفة أداة لتنمية الجهة وتحسين جاذبيتها من خلال:

- تطوير التعليم الجامعي في كافة أقاليم الجهة؛
- الرفع من عدد الطلاب في التعليم الجامعي ليبلغ معدل التعليم الإجمالي 60٪ بدلاً من 35٪ الحالي بالنسبة للشباب في الفئة العمرية 18-22؛
- توجيه الشباب نحو مسارات مهنية تتكامل مع نظام التكوين المهني والتأهيل المهني؛
- تحسين عرض السكن لتشجيع الطلاب من الأقاليم التي لا توفر عرضا جامعيا أو القادمين من المناطق القروية؛
- يشكل تحقيق انفتاح الجامعات والمدارس العليا على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية من الأولويات.

فيما يخص التكوين المهني، يجب السهر على:

- الانتقال تدريجيا إلى 35 متدرب لكل 1000 من الساكنة سنة 2047 يتم توزيعها بين الأقاليم بالشكال الذي يساهم في التقليص من التفاوتات؛
- يتعين على هذا الأساس العمل على مضاعفة العرض الحالي ب 3.8 ليصل إلى 335560 مقعدا بيداغوجيًا، أي بمعدل نمو سنوي بنسبة 5٪ من العدد الإجمالي الذي سيتم استقباله؛
- يتعين على المدى المتوسط التفكير في جيل جديد من المؤسسات وتوسيع الاستفادة من عرض مدن الكفاءات والمهن؛
- العمل على تحقيق الأهداف المحددة في التصميم الجهوي فيما يخص مجال التعليم والتكوين؛
- إعداد التخصصات التي تمكن من تلبية الاحتياجات التنموية للمناطق الحرة والمناطق الصناعية والحرف المستقبلية على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات؛
- تكييف العرض التكويني مع احتياجات سوق العمل؛
- زيادة العرض من المؤسسات الداخلية لاستقبال المتدربين؛
- توسيع العرض ليشمل جميع الأقاليم والمدن الصغيرة والمراكز الصاعدة والتقليص من الفوارق (مقعد بيداغوجي لكل 35 نسمة).

فيما يخص الصحة:

كما سيكون من المناسب العمل على تحسين ظروف الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية على صعيد الجهة لتتماشى مع تعميم الحماية الاجتماعية وذلك عن طريق الرفع من العرض المتعلق بالبنية التحتية الصحية بالجهة، ولا سيما في المجال القروي والأقاليم الفقيرة وتأهيل البنية التحتية والمستعجلات والمعدات الخاصة بالإنقاذ والإنعاش (تكييف وتنفيذ الخطة الوطنية للطوارئ الطبية).

التوجهات الإستراتيجية في مجال التحول الرقمي

في إطار مقاربة ترابية مندمجة وشمولية، يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب عددا من المشاريع يعتمد على تحول الجهة في مجال الرقمنة خاصة على مستوى خلق الثروة وتلبية حاجيات المواطنين حيث تتطلب بلورة تصور على أساس التوجهات التالية:

- جهة تكون في خدمة الفاعلين الترابيين المعنيين؛
- جهة ذكية وإدماجيه بفضل مشاريع وبرامج للتحولات الترابية؛
- جهة منفتحة على العالم تكون في خدمة القارة الإفريقية؛
- جهة تعمل على تشجيع الإنصاف الاجتماعي والترابي في خدمة الرقمنة.

وسيمكن استعمال التكنولوجيات الحديثة من تحقيق تطوير خدمات أكثر نجاعة بموازاة مع الإشكالات المرتبطة بعقلنة تدبير الموارد المالية. كما أن مفاهيم "المدينة الذكية" و "المجالات الترابية الذكية" تتوجه حاليا إلى تغطية جميع أشكال التحول الرقمي التي تؤثر على السياسات العمومية خاصة في إطار سياق عالمي يتميز بقلة الموارد العمومية والأفق التي يفتحها التحول الرقمي بالنسبة للإدارات الترابية.

ان من شأن خلق الأنشطة الجديدة المقترحة واغناء النسيج الاقتصادي المحلي وتقوية فرص التعاون والاستعمال المشترك للمعلومات والمصادر وكذلك خلق خدمات جديدة لصالح المواطنين لتعتبر تحديات التي تفرض على الجماعات الترابية وضع استراتيجيات رقمية شاملة. كما أن إدارة وتدبير المنظومات الرقمية يتطلب توفر الكفاءات والمهارات القانونية والمعلوماتية ذات المستوى العالي من أجل التمكن من تقديم حلول مناسبة لاحتياجات المواطنين واحترام لخصوصيتهم وأمنهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكفاءات والمهارات تبقي نادرة وتخضع لمنافسة قوية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب الأهداف التالية للتحقيق في أفق سنة 2047 بتطابق وانسجام مع الاستراتيجيات الوطنية:

- تحسين حكامة المنظومة الرقمية الحالية؛
- خلق 120 ألف فرصة عمل في المهن الرقمية؛
- ضمان التخطيط الرقمي لجميع مدن وقرى الجهة؛
- تأمين مراكز ونقاط الاتصالات العمومية على مستوى الأماكن التي تعاني من الفجوة الرقمية؛
- تشجيع الاستثمار المسؤول لصالح المواطنين؛
- تقوية التعليم الرقمي؛
- استحداث المختبرات التكنولوجية على مستوى التراب الجهوي؛
- تعبئة المزيد من الوسائل للاستثمار في التكوين المستمر في بعض المجالات ذات التكنولوجيا العالية؛
- اقتراح خطة محددة واسعة النطاق للتكوين مع اعتماد آليات التمويل المناسبة لتشجيع وتحفيز تحول الاقتصاد التقليدي نحو الاقتصاد الرقمي؛
- العمل على جعل استثمارات الفاعلين في مجال الاتصالات في مركز اهتمام السياسات العمومية؛
- نشر آليات الشراكة بين الفاعلين الحكوميين والفاعلين الخواص للنهوض بالتكنولوجيا من خلال الجامعة؛
- توسيع نطاق التكوين على الاستخدامات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المواطنين؛
- إدخال أساليب الحكامة المرتكزة على المستخدم بتوظيف التكنولوجيا الرقمية؛
- تحسين جاذبية المدارس / الجامعات من خلال تطوير التكوين على التقنيات الجديدة (المبرمجون، الخبراء في الأمن السيبراني، الجرائم الإلكترونية ...)؛
- تكييف العرض الرقمي للجهة مع القضايا والإشكاليات المستقبلية للجهة (شيخوخة السكان)؛
- تخصيص جزء من الصفقات العمومية / الخاصة للشركات الناشئة في الجهة؛
- ضمان إطار للتطبيب عن بعد خاصة فيما يتعلق بالمناطق التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد؛
- توظيف الرقمنة لتعزيز أشكال جديدة من الديمقراطية التشاركية؛
- وضع آليات لحماية البيانات الرقمية للمستعملين.

التوجهات الإستراتيجية في مجال إنعاش التراث الثقافي المادي واللامادي

يهدف إنعاش والنهوض بالتراث المادي وغير المادي كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى رفع مكانة جهة الدار البيضاء-سطات إلى مرتبة القطب الرئيسي للاقتصاد الثقافي في المغرب. وسيتأتى هذا من خلال تطوير استراتيجية جهوية تترجم على أرض الواقع إلى مجموعة شاملة من البرامج والتدابير التي تؤكد أن الثقافة هي المفتاح لترسيخ الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي للجهة. تركز هذه الاستراتيجية على تجديد وتعزيز الوظائف الثقافية لمدينة الدار البيضاء ومختلف المكونات الأخرى للإطار الحضري والقروي للجهة والمحافظة والتثمين الاقتصادي والسياحي للتراث الأثري والمعماري والعمراني والصناعي والميناني والعمل على الزيادة في عدد الفعاليات المستقطبة للسياحة الثقافية.

شرط واحد يبقى ضروريا: اختيار المشاريع القابلة للتطبيق والمتكاملة والمشتركة بين القطاعات التي تنخرط في إطار البين-جماعاتية الثقافية وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو الشراكة الوطنية والدولية التي من شأنها أن تحشد وتعبأ وتوحد الفاعلين على صعيد الجهة حول مشاريع ثقافية وتنفيذ مفهوم اقتصاد الثقافة وإلغاء المقاربة الحمائية للتراث لصالح توظيف التراث في خدمة الإقتصاد.

وانطلاقا من مخرجات التشخيص الإستراتيجي التي تم إنجازه والتصور الخاص بالسيناريو المعتمد، تم تحديد خمسة توجهات فيما يخص النهوض بالتراث الثقافي وهي كالتالي:

- **المحافظة على التنوع البيولوجي والتثمين السياحي للتراث الطبيعي**

تعتمد حماية التنوع البيولوجي على حماية المناظر الطبيعية والمواقع الطبيعية وعلى تشجيع التكوين والبحث والتعليم البيئي، وعلى إعطاء زخم للأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة.

- **المحافظة وتثمين التراث الأثري والمعماري والعمراني**

لقد تبين من خلال التشخيص أن التراث الأثري والمعماري والعمراني معروف جزئياً ومهدد ولا يتم تثمينه بالشكل الأمثل اقتصاديا، وذلك رغم الجهود المبذولة على المستويات القانونية، والمؤسساتية والفنية والمالية.

يتطلب الحفاظ على هذه الموروثات وتعزيزها، والتي تشمل المواقع الأثرية والمعالم المعمارية والحضرية التاريخية من العصور الوسطى والفترة الحديثة والقرن العشرين، اعتماد مفهوم جديد للحماية والتنمية الثقافية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية جهوية قائمة على برامج لمشاريع قابلة للتطبيق ومتكاملة ومتعددة القطاعات لتثمين التراث تشكل جزءًا من المنظومة المقاولاتية والشراكة الوطنية والدولية، وتكون قادرة على تعبئة وتوحيد الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين والثقافيين.

- **تنمية صناعة الثقافة والإبداع**

إن تطوير صناعة الثقافة والإبداع على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات يستند إلى تحول الدار البيضاء والمدن الكبيرة الأخرى إلى شركات للصناعة الثقافية ومراكز للتنشيط ونشر الابتكارات الثقافية وتعزيز صناعة النشر والكتب ، والتثمين السياحي للمناظر الطبيعية ، والمواقع ما قبل التاريخ والتاريخية ، والمدن القديمة والقصبات ، ودور القياد والطازوطات ، وتطوير التراث الهوياتي الحرفي والأثاث وتراث الطهي من خلال إنشاء مواقع مناسبة ومجمعات إنتاج وبيع المنتجات المحلية ومعارض التراث المنقول ، وإنشاء منصة إلكترونية جهوية للترويج للحرف اليدوية والمنتجات المحلية. يعتمد النهوض بالاقتصاد الثقافي أيضًا على ترسيخ صورة الدار البيضاء كمدينة متروبولية دولية من خلال تزويدها بالمرافق الثقافية الكبرى (مدينة ثقافية، مركز مؤتمرات، حرم جامعي إبداعي، معاهد، متاحف، مجمعات ثقافية، مجمعات ثقافية وترفيهية، مكتبات متعددة الوسائط...).

- **ترسيخ الإنصاف الثقافي وتقليص الفوارق المجالية من حيث البنية التحتية والأنشطة الثقافية**

تنفيذ هذا التوجه سينبني على أساس تحقيق الإنصاف الثقافي وتجاوز النقص الحالي في أماكن الثقافة في المناطق الحضرية والقروية وإنجاز المرافق الثقافية اللازمة على مستوى عواصم الأقاليم وجميع المدن والمراكز، خارج الدار البيضاء، (المجمعات الثقافية، مراكز المؤتمرات والمراصد ومؤسسات البحث والتكوين، وما إلى ذلك)، لكي تتبوأ مصاف أقطاب اقتصادية ولفك العزلة الثقافية محلية وتحت-جهوية.

يستلزم هذا الرهان إعادة الاعتبار الثقافي للأراضي القفر الحضرية والصناعية والأراضي المهجورة، وإعادة تأهيل المرافق الثقافية الموجودة. كما يتطلب كذلك تحسين مردوديتها وتشجيع إنشاء مرافق سينمائية للإنتاج وصالات ما بعد الإنتاج وصالات العروض ومساحات في الهواء الطلق للعروض الفنية على مستوى المدن والمراكز الصغيرة والمناطق القروية، وإنشاء متاحف موضوعاتية جديدة (عصور ما قبل التاريخ الأفريقية، العلوم والصناعة، العمارة في القرن العشرين...).

يتطلب هذا التوجه، من ناحية أخرى، تطوير أنشـطة التنشـيط الثقافي من خلال مضـاعفة الأنشـطة الثقافية الإبداعية والفنية، والعروض في الهواء الطلق والأنشـطة المتنقلة، بالإضـافة إلى تنظيم التظاهرات الثقافية الجهوية بالتناوب من قبل عواصـم الأقاليم.

كما أنه من الضـروري تطوير ونشـر الثقافة الوطنية والدولية في الأماكن النائية في الجهة وتثمين التراث السـينمائي والفني الجهوي والمحافظة عليه (الموسـيقى والمسـرح والفنون البصـرية، إلخ). إجراء أسـاسـي آخر يتمثل في إحداث جوائز ثقافية سـنوية (جائزة المبدع الشـاب، جائزة الكتاب الجهوية...) وبرمجة لقاءات لاكتشـاف المواهب الفنية وتنظيم الأنشـطة الثقافية المتنقلة (المؤتمرات، ورشـات ...) لحماية البيئة وتشـجيع الأشـكال جديدة من التنشـيط الثقافي (قناة ثقافية جهوية، منصـة ثقافية إلكترونية، مواقع رقمية، جولات افتراضية للمتاحف ومراكز التأويل...).

- **تعزيز التكوين والتواصل والوعي الثقافي**

يتعلق الأمر بصـبغة يجب أن تضـطلع بها الجهة من خلال تشـجيع البحث العلمي والتكوين المهني في مهن الثقافة والفن والتراث. كما أنه من الضـروري تشـجيع البحث في العمارة المحلية وتطوير اسـتراتيجية الاتصـال والتوعية في مجال التراث الثقافي، وتحسين حكامة قطاع الثقافة، بالإضـافة إلى دعم الشراكات وتكثيف العلاقات الثقافية على المستويين الوطني والدولي وتعزيز دعم الفنانين والمبدعين الثقافيين وتكثيف مشاركتهم في اللقاءات الوطنية والدولية.

IV. مؤهلات الجهة

على الصعيد البيئي

- يتطلب تعزيز الدعوة البيئية للجهة وتحقيق الأهداف المتوقعة ما يلي:
- حماية التنوع البيولوجي بشكل فعال واستغلال موارده القابلة للاستغلال اقتصاديًا.
- تنمية السياحة البيئية في المناظر الطبيعية الرائعة للإقليم.
- تزويد جميع المدن والمراكز والقرى بالمرافق البيئية الكافية والمساحات الخضراء.
- منح مدينة الدار البيضاء والمنطقة مكانة ريادية في الابتكار والتقنيات البيئية على المستويين الوطني والإفريقي.
- القضاء على تلوث المياه والهواء والقضاء التام على المكبات البرية.
- النجاح في تنفيذ استراتيجية التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الأمن المائي بحلول عام 2047.
- تعميم تدابير الوقاية والعمل ضد المخاطر الطبيعية، وخاصة ضد الفيضانات والجفاف المزمن.
- تزويد الوحدات الصناعية واللوجستية بوسائل الوقاية من المخاطر التكنولوجية، مع مراعاة كثافتها في الإقليم.
- إنشاء شركات ومراكز متخصصة للمعالجة البيئية للنفايات الخطرة.
- استعادة / إعادة تدوير معظم النفايات وتقليل الأحجام المدفونة.
- جعل الاقتصاد الأخضر قوة لجذب الاستثمار وخلق فرص العمل في الجهة.
- كن نموذجًا في الإدارة الساحلية المتكاملة والاقتصاد الأزرق وتربية الأحياء المائية.
- تعميم استخدام الطاقات المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة.

على الصعيد الاقتصادي

يجب على جهة الدار البيضاء – سطات أن ترعى وتصون مؤهلاتها المتعددة التي تمثل قوتها. مع ذلك يمكن للجهة أن تتخصص في عشر مجالات ممثلة مؤهلاتها المستقبلية. ويمكن ترتيب هذه المجالات على الشكل التالي:

مؤهلات أساسية:

- صناعة ثقيلة وذات التكنولوجيا العالية موجهة للتصدير؛
- صناعة استبدال موجهة للأسواق الوطنية والعالمية؛
- صناعة صيدلية وتجميلية؛
- المالية وترحيل الخدمات؛
- التجارة واللوجستيك؛
- اقتصاد المعرفة، البحوث العلمية والابتكار.

مؤهلات الدعامة:

- العقار ذو الطابع العالمي؛
- الأعمال التجارية الزراعية بعلاقة مع الفلاحة العصرية، الصيد البحري وتربية الأحياء المائية؛
- الصناعة السياحية (استحمامية، صحية، قروية، ثقافية، رياضية الخ.)؛
- الرقمنة والذكاء الاصطناعي؛
- الطاقة المتجددة.

خريطة 10 : مؤهلات اقتصادية للمجالات الفرعية لجهة الدار البيضاء – سطات

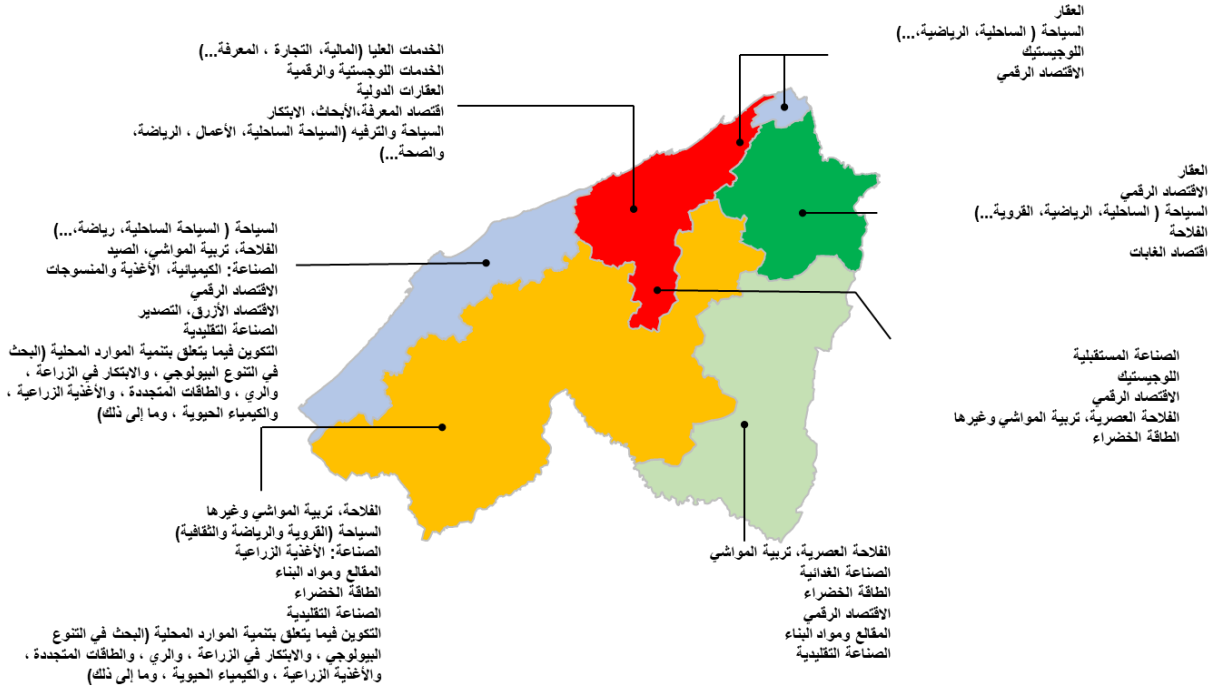

ويقتضي تعزيز المؤهل البيئي للجهة وتحقيق الأهداف المتوخاة ما يلي:

- الحماية الناجعة للتنوع الاحيائي والتثمين الاقتصادي لمواردها القابلة للاستغلال؛
- تنمية السياحة الايكولوجية بالمناظر الطبيعية المتميزة بالجهة؛
- تزويد كافة المدن والمراكز والقرى بتجهيزات بيئية وفضاءات خضراء كافية؛
- منح متروبول الدار البيضاء والجهة مكانة الريادة في الابتكار والتكنولوجيات البيئية على المستويات الوطنية والافريقية؛
- حذف تلوث الماء والهواء والاجتثاث الكلي للمطارح الوحشية؛
- إنجاح تنفيذ استراتيجية الملاءمة مع التغيرات المناخية وتحقيق الأمن المائي في أفق 2047؛
- تعميم تدابير ومنشآت الوقاية من المخاطر الطبيعية، وخصوصا من الفيضانات وظواهر الجفاف الحولية؛
- تزويد الوحدات الصناعية واللوجيستيكية بوسائل الوقاية من المخاطر التكنولوجية باعتبار كثافتها بالجهة؛
- احداث شركات ومراكز متخصصة في المعالجة الايكولوجية للنفايات الخطيرة؛
- تثمين/ إعادة هيكلة الجزء الأكبر من النفايات وتخفيض الأحجام المدفونة؛
- جعل من الاقتصاد الأخضر قوة جاذبة للاستثمارات ولإحداث مناصب للشغل بالجهة؛
- التحول الى نموذج متميز في التدبير المندمج للساحل والاقتصاد الأزرق وتربية الأحياء المائية؛
- تعميم استعمال الطاقات المتجددة وتنمية النجاعة الطاقية.

مؤهلات قروية

تقتضي بالشكل الجديد، إعادة التوازن للمجال الترابي لجهة الدار البيضاء – سطات العمل على جعل الوسط القروي فضاء يحظى ب:

- بفك العزلة والتجهيز والربط الصحيح بالنظام الحضري الجهوي والوطني؛
- الحماية من كل أشكال التلوث والاستغلال المفرط للموارد؛
- بنية قروية مهيكلة ومجهزة بشكل صحيح؛
- تجهيزات اجتماعية للقرب ملائمة وكافية لتحفيز السكان إزاء مغريات المدينة؛
- تحسين تنقل السكان والمنتوجات والرفع من نجاعته؛

- حزام ساحلي محمي ومستثمر بشكل صحيح تلاؤما مع قدراته؛
- استعمال أكثر عقلانية للموارد المائية؛
- حماية الأراضي الخصبة من كل أشكال التعمير ؛
- منح الفلاحة والوسط القروي وسائل الصمود أمام توسع المجال الحضري وترجيح اختيار تنمية مراكز صغيرة ومتوسطة الحجم متوفرة على تجهيزات اجتماعية وتربوية لوجستيكية ضرورية؛
- محاربة التوسعات الحضرية على حساب الأراضي الفلاحية؛
- تنمية فلاحة مختلطة من أجل حماية مثلى للساحل: زراعة الأشجار وزراعات الخضر؛
- اصدار علامات تجارية للمنتوجات المحلية مع تسمية جغرافية محمية؛
- تشجيع ضيعات "مسماة مدينية من أجل انتاج منتوجات مخصصة حصرا للاستهلاك الحضري" بالوسط القروي المحيط بالمدن؛
- إحصاء وتحديد المواقع الطبيعية والتاريخية، التراث المادي وغير المادي بالجهة للعمل على جعله رافعة للتنمية؛
- إنعاش التسويق الترابي من أجل تثمين وجاذبية المجالات الترابية؛
- تنويع الاقتصاد القروي بإحداث أنشطة جديدة عوض الاستناد على الفلاحة فقط؛
- تحسين النقل والحركية بالوسط القروي؛
- محاربة الانقطاع عن الدراسة بتعميم النقل المدرسي؛
- تكوين واشراك الفلاحين في مشاريع المجالات الترابية؛
- احداث هياكل استقبال بالملحقات الجامعية وبالمؤسسات المدرسية من أجل محاربة الانقطاع المدرسي والجامعي وخصوصا انقطاع الفتيات؛
- انشاء منصات متعددة الخدمات بالوسط القروي؛
- إعادة اسداء الخدمة من طرف هياكل المجلس الفلاحي لفائدة الفلاحين؛
- تنمية أقطاب النمو بالوسط القروي؛
- احداث منصات رقمية لتنمية المنتوجات الفلاحية المحلية.

مؤهلات النظام الحضري

تقتضي الهندسة الترابية الجديدة لجهة الدار البيضاء – سطات نظاما حضريا يستوفي ما يلي:

- يسهل إرساء ترابيا جيدا مقارنة مع الجهات المجاورة؛
- يؤمن أفضل ترابط واندماج؛
- مهيكلا ومتوازنا حول متروبول الدار البيضاء؛
- يمكن من أحسن سيولة للتنقلات والمبادلات والتنقل الحضري؛
- يوفر اندماجا اقتصاديا جيدا للتجمعات السكانية الوسيطة؛
- يتيح انفتاحا دوليا؛
- يؤمن مساواة اجتماعية وترابية حقيقية؛
- يتميز ببعد وطني وتموضع عالمي.

مؤهلات متعلقة بالربط الرقمي والرقمنة

- تحسين حكامة النظام الايكولوجي الرقمي الحالي؛
- جلب أكثر من 10 مليار درهم كاستثمارات خارجية مباشرة؛
- احداث 120000 منصب شغل في مهن الرقمنة؛
- ضمان تخطيط رقمي على مستوى الجهة من خلال المدن والدواوير؛
- توفير مراكز ونقط الربط العمومي على مستوى المناطق التي تعاني من الانقطاع الرقمي؛
- ادخال الترابية في مجال الرقمنة (مدرسة الترميز، التعريف بالرقمنة...)؛
- ادخال المختبرات الحية ومختبر التكنولوجيا على مستوى الأحياء والدواوير؛
- توفير مزيد من وسائل التكوين في بعض التكنولوجيات الأساسية؛
- اقتراح مخطط شامل خاص بالتكوين مع آلية للتمويل الضروري لتحفيز تحول الاقتصاد التقليدي الى الرقمنة؛
- إعادة تموضع استثمارات الفاعلين في مجال الاتصالات في مركز السياسات العمومية؛
- اعتماد آليات الشراكة بين فاعلي الدولة والخواص من الإنعاش التكنولوجي من خلال الجامعة؛

- اعتماد تكوينات لصالح المواطنين من أجل الاستعمال الأولي للتكنولوجيات الجديدة للتواصل؛
- ادخال أنماط حكامة ممركزة على المستعمل؛
- الرفع من جاذبية المدارس / الجامعات بتنمية التكوينات في الرقمنة (المبرمجون، الخبراء في الأمن الالكتروني والجريمة الالكترونية، الخ)؛
- ملاءمة العرض الرقمي بالجهة مع الإشكاليات المستقبلية للجهة (شيخوخة السكان، مواطن مرتفع التواصلية، اقطاب كبرى والاحتفاظ بالقرى، النماذج الاقتصادية الجديدة، الخ)؛
- التشريع الرقمي باللجوء الى حلول الرقمنة في مجال الطلبات العمومية؛
- الاحتفاظ بجزء من الطلبات العمومية/ الخاصة للشركات الناشئة؛
- تنظيم مداولات الأطراف المتدخلة والمقررين السياسيين باستعمال منصات تبادل الآراء "قيادة تشاركية مستعانة بالرقمنة" من خلال ندوات على الانترنيت، منتديات، محادثات، الخ.
- توفير إطار للطب عن بعد خصوصا بالنسبة للمجالات الترابية التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد؛
- تنمية الأشكال الجديدة للديمقراطية التشاركية من خلال الرقمنة؛
- إقامة آليات حماية وسيادة المعطيات الرقمية للمواطنين.

مؤهلات متعلقة بالتراث والثقافة

من أجل أن تصبح القطب الرئيسي البارز للثقافة العلمية بالمغرب، يجب أن تتخصص جهة الدار البيضاء – سطات في الميادين التالية:

- اقتصاد ثقافي وابداعي؛
- صناعة السياحة الثقافية؛
- التكوين في ميادين الفن المسرحي والفنون الجميلة والتنشيط الثقافي؛
- التكوين المهني والبحث الجامعي في ميادين آثار ما قبل التاريخ والتراث التاريخي والمعماري المتعلق بالقرون الوسطى والعصر الحديث والقرن العشرين؛
- يمكن لجهة الدار البيضاء – سطات أن تبلغ على المستوى الوطني موقعا استراتيجيا في أفق 2047 محددا بنتائج الأداء الأساسية التالية:
  - القطب الأول لصناعة الثقافة والابداع؛
  - القطب الثاني للصناعة السياحية الثقافية؛
  - القطب الأول للتكوين ونشر الابتكارات في ميادين الفن المسرحي والفنون الجميلة والتنشيط الثقافي؛
  - القطب الأول في التكوين والبحث في ميادين آثار ما قبل التاريخ والتراث التاريخي والمعماري المتعلق بالقرون الوسطى والعصر الحديث واقرن العشرين.

V. أهداف استراتيجية كمية في أفق 2047

1. على الصعيد البيئي

من أجل تجسيد الهدف الشامل "الدار البيضاء-سطات، جهة مستدامة"، يتعين:

- حماية كل الأنواع المهددة، توسيع مجال الغابات وتثمين التنوع الطبيعي من خلال تشجيع السياحة الايكولوجية؛
- تزويد كل المدن والمراكز والمداشر بالتجهيزات البيئية والمساحات الخضراء بالعدد الكافي؛
- إعطاء الدار البيضاء المتروبولية والجهة بصفة عامة مكانة الريادة في مجال الابتكار والتكنولوجيات البيئية على الصعيد الوطني والإفريقي؛
- الحد من تلوث المياه والهواء والازالة النهائية للمطارح العشوائية؛
- تحقيق الاستقرار المائي في أفق سنة 2047 وتجاوز الانحسار المائي الذي يهدد الجهة؛
- النجاح في تنفيذ استراتيجية التأقلم مع التغيرات المناخية؛
- إنجاز التجهيزات المتعلقة بالحماية من الفيضانات لكل المدن والمراكز ومداشر الجهة؛
- تحقيق الوقاية اللازمة ضد الأخطار الطبيعية والتكنولوجية؛
- التوفر على شركات ومراكز متخصصة في المعالجة الإيكولوجية للنفايات الخطيرة؛
- تثمين وإعادة تدوير الجزء الأكبر من النفايات والتقليص من حجم النفايات المدفونة؛
- جعل الاقتصاد الأخضر قوة جذب واستقطاب للاستثمارات وإحداث فرص الشغل؛
- تقديم الجهة كنموذج في مجال التدبير المندمج للساحل والاقتصاد الأزرق وتربية الأحياء المائية؛
- تعميم استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة وتشجيع النجاعة الطاقية؛
- تدعيم التربية البيئية وتحسيس المواطنين لتشكيل مجتمع يحافظ ويحترم البيئة ويساهم في توفير إطار عيش ملائم لازدهاره.

2. على الصعيد الاقتصادي

يجب أن تترجم الطموحات الاقتصادية في أفق 2047 الى أرقام والى أهداف كمية. الشيء الذي سيمكن من تقييم الإنجاز التدريجي للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة الملائمة لإطار التصميم الجهوي لإعداد التراب. ويجب أن تصبح هذه الأهداف مرجع كل السياسات التي ستؤثر في التنمية الاقتصادية لهذه الجهة.

- الموقع الاقتصادي الأول: 2038 مليار درهم في أفق 2047؛
- الاستثمارات: 680 مليار درهم في السنة منها 40 بالمئة حصة الاستثمارات الخارجية المباشرة في أفق 2047؛
- مقولات كبرى منشأة بجهة الدار البيضاء – سطات: 70 بالمئة؛
- احداث مقاولات وتعاونيات: 179000 في السنة؛
- معدل نشاط المرأة أعلى من 40 بالمئة؛
- نسبة البطالة أقل من 5 بالمئة.

3. أهداف واصلاحات تدمج على صعيد البنية الحضرية

الجانب	المشروع	العمليات
اصلاحات تدمج على صعيد البنية الحضرية	13 تكتلا سكانيا في أفق 2047	• حاجة الى عقار للمعمار تقدر بحوالي 4300 الى 7000 هكتار؛ • حاجة الى سكن تناهز 900000 وحدة من كل الأصناف مجتمعة، أي 36000 وحدة في السنة؛ • حاجة الى عقار من أجل الصناعة ومن أجل التجهيزات المهيكلة تقدر بحوالي 1250 الى 3750 هكتار(أي في المتوسط50 الى 150 هكتار في السنة).
	2تكتلا سكانيا متوسطا (مدن متوسطة) في أفق 2047	• تعبئة عقارية للمعمار من حوالي 100 الى 150هكتار؛ • انتاج يقدر بحوالي 10000 وحدة سكنية كل الأصناف مجتمعة؛ • حاجة الى العقار الصناعي ومن اجل التجهيزات العمومية الكبرى من 1000 الى 2500 هكتار أي متوسط يناهز 50 الى 100 هكتار في السنة.
	8 مركزا حضريا حاليا يرتقون الى درجة مدن حقيقية في أفق 2047	

4. في مجال التحول الرقمي

- استقطاب أكثر من 10 ملايين درهم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
- إحداث 120000 منصب شغل في المهن الرقمية؛
- ضمان التغطية الكاملة لتراب الجهة بشبكات الاتصال الرقمي؛
- إنشاء منصات رقمية على مستوى مجالات المشروع

5. أهداف كمية متعلقة بالبنية التحتية، النقل والتنقل

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
البنيات التحتية المتعلقة بالطرق والطرق السيارة.	تجسيد لامركزية الطرق الجهوية والإقليمية في اطار تشاركي مع الدولة.	صاحب المشروع الحقيقي من طرف المجالس المنتخبة قبل2030بالنسبة للشبكة الإقليمية والشبكة الغير مرتبة.
	مضاعفة الكثافة المجالية للشبكة.	30 كلم/ 100كلم^2 الى 65 كلم/ 100كلم^2 في سنة 2047.
	المسافة المتوسطة الى طريق معبد	أقل من0,5 كلم كمتوسط.
	توسيع شبكة الطرق القروية.	413 كلم مرتبة في وضعية مسلك طرقي و6500 كم من الطرق المحلية للبناء.
	تحديث الطرق الرابطة ما بين الجهات.	مع 3 جهات بني ملال – خنيفرة والرباط – سلا – القنيطرة ومراكش – آسفي.
	تأهيل الشبكة المهيكلة بما فيها مداخل المدن.	796 كلم.
	توسيع شبكة الطرق السيارة.	المرور من 393 كلم (بدون اعتبار الطريق السيار الحضري) الى أكثر من 720 كلم.

البنية التحتية للسكك الحديدية	عدد محطات القطارات.	تضاعف بثلاث مرات.
	طول خطوط السكك الحديدية.	المرور من 352 كلم الى أكثر من 750 كلم.
	الرفع من الحصة الأكثر ارتفاعا للسكك الحديدية في نقل المسافرين ونقل البضائع.	من أقل من 18% حاليا الى 30%.

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
البنيات التحتية للمطارات	التكيف مع تطور الرواج. استهداف التكامل في استعمال البنيات التحتية للمطارات. الايصال الطرقي للمطارات.	تواريخ بداية الخدمة لتوسيعات طاقات المطارات (محطات ومدرجات). عدد مقرات الأقاليم الموصلة بالمطارات بوسائل نقل ثابتة.
البنيات التحتية للموانئ	التكيف مع تطور الرواج. استهداف الرواج ذي القيمة المضافة الكبرى بالنسبة لميناء الدار البيضاء.	حصة الرواج ذي القيمة المضافة الكبرى المار من ميناء الدار البيضاء.
النقل المشترك	حافلة لكل 2000 نسمة في 2047. كثافات الشبكات من 3 كلم / كلم^2 الى 10 كلم / كلم^2. توسيع النقل المشترك عبر الطرام والحافلات ذات الخدمات العليا الى كل المدن التي يتجاوز عدد سكانها 100000 نسمة بجهة الدار البيضاء – سطات. توحيد حكامة التنقل الحضري. إيجاد موارد تمويل قارة. جعل النقل المشترك الأولوية الأولى للمدن وللتكتلات السكنية بجهة الدار البيضاء – سطات.	الكثافة المجالية للحافلات. كثافات كلم / كلم^2. عدد الحافلات لكل 2000 نسمة. شبكة النقل المشترك عبر الطرام والحافلات ذات الخدمات العليا من 500 كلم في المدن الكبرى للجهة (إيقاع حول 10 كلم في السنة.). طبيعة وآجال الحكامة المقامة. تزويد الموارد الموجودة والحصص المخصصة للنقل من ميزانيات الشركاء.
النقل القروي وداخل الجهة	يجب أن يحظى النقل القروي وداخل الجهة بالأولوية من أجل الاندماج في اقتصاد السكان وكوسيلة لتقليص الفقر والادماج بالمناطق القروية والشبه حضرية.	عدد المحطات الطرقية المتعددة الأصناف. عدد المراكز القروية الصاعدة المتوفرة على وسائل النقل العصرية. تنظيم النقل القروي حسب رؤية مندمجة (عرض/جودة الخدمة/ حالة محافظة وصيانة البنيات التحتية القروية). حصة مساهمة نمط السكك الحديدية في التنقلات داخل الجهة.

6. أهداف كمية متعلقة بالتجهيزات الجماعية

جدول 2: الأهداف الكمية للمرافق العامة

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
التعليم الجامعي	توسيع العرض الى كافة الأقاليم. منح تحفيزات من أجل العرض الخاص.	النسبة الاجمالية للتمدرس 60% عوض35% بالنسبة للفئة العمرية 18-22 سنة. للمساهمة في حدود15% من الأعداد.
	عدد الطلبة المسجلين (92227طالبا حلال المو (2020/2019). الاتجاه نحو الاجازات وديبلومات الدراسات العليا المهنية	الانتقال من 10% الى 15% من العدد الوطني، أومن % 3 من سكان الجهة الى 4,4% منهم (+ 310000 سنة 2047) بنمو 2,6%+ سنويا. نسبة حاملي الشهادات من الاجازات وديبلومات الدراسات العليا المهنية.
الاقامات الجامعية	رفع عرض إسكان الطلبة الجامعيين	بالنسبة للتعليم العالي الانتقال من 8618 مكانا (مكان لكل 18 طالبا) الى مكان لكل 15 طالبا.
التكوين المهني المخول لشهادات	توسيع شبكة مؤسسات التكوين المهني (مقعد تربوي ل 35 نسمة).	عدد المتدربين بالنسبة لسكان الأقاليم الفقيرة. توسيع العرض لمجموع الأقاليم والحد من الفوارق. الجيل الجديد من المؤسسات بتوسيع العرض فيما يخص CMC. توسيع الشبكة الى المدن الصغيرة والمراكز الصاعدة.

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
التربية	التعليم الأولي ، الابتدائي والثانوي.	التعميم في أفق 2025 بالنسبة للتعليم الأولي وقبل 2035 فيما يخص الثانوي.
	تأهيل مؤسسات تعليمية وربطها بالماء والكهرباء وقنوات التطهير والانترنيت. نسبة التمدرس سنة 2030 .	على مدى 6 سنوات حسا القانون الإطار. الابتدائي والثانوي الاعدادي : 100% والتأهيلي : 90%.
	الاكتظاظ (عدد التلاميذ في الفصل)	التعليم الأولي والابتدائي: 20 الثانوي الاعدادي والتأهيلي: 25 .
	مساهمة القطاع الخاص	25% للتعليم الأولي والابتدائي و 20% للمستويات الأخرى.

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
إسكان التلاميذ	الرفع من عرض الإسكان لجميع مستويات التربية والتكوين. تحفيزات للقطاع الخاص من أجل الاستثمار.	رفع طاقة الاستيعاب بالداخليات الى سرير لكل 20 تلميذا بالوسط القروي وسرير لكل 50 تلميذا بالوسط الحضري.
النقل المدرسي القروي	الرفع من عرض النقل	نقل تلميذ على 10 مقابل أقل من تلميذ على 16 حاليا. الاتجاه نحو نسبة تغطية التلاميذ المستفيدين من النقل من 20% بالوسط القروي و 5% بالوسط الحضري.

VI. الاختيارات المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات العمومية المهيكلة

تتأسس الاختيارات المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات العمومية المهيكلة على التوجهات الاستراتيجية العامة، على مختلف التوجهات الموضوعاتية، على التموضع الاستراتيجي للجهة والاهداف الكمية التي تم اقرارها للجهة. وتأخذ هذه الاختيارات بعين الاعتبار النموذج التنموي الجديد، السياسات العمومية والمشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز بالجهات المجاورة. كما تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الجديدة على المستوى الدولي.

وعلى صعيد اختيار المشاريع المهيكلة، أخذت بالحسبان المشاريع الكبرى المنجزة بالجهات الأخرى وخصوصا بالجهات المجاورة.

الجوانب	الأهداف والاصلاحات	مؤشرات/ عتبات في 2047
البنيات التحتية الصحية	الرفع من عرض شبكة مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية حسب معايير التوطين المحددة بموجب مرسوم الخريطة الصحية بالوسط القروي.	- مركز صحي قروي من مستوى 1 (لفائدة 7000 نسمة). - مركز صحي قروي من مستوى2 (لفائدة 15000 نسمة). - مستوصف قروي: إمكانية انشاء مستوصف قروي لما يكون المجال المغطى المركز الصحي القروي من مستوى 1 شاسعا. - مركز صحي حضري من مستوى 1 (لفائدة 25000 نسمة). - مركز صحي حضري من مستوى 2 (لفائدة 50000 نسمة).
	تزويد مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية بأسرة للولادة وبوحدات مستعجلات للقرب. مضاعفة الطاقة السريرية من خلال مزيد من مستشفيات للقرب على وجه الخصوص. الاتجاه نحو وكالات جهوية للصحة. العمل وفق تصاميم مشجعة للاستثمار الخاص في قطاع الصحة. استكشاف مجال السياحة الصحية.	الوصول الى سرير لكل 834 نسمة في كافة الأقاليم.

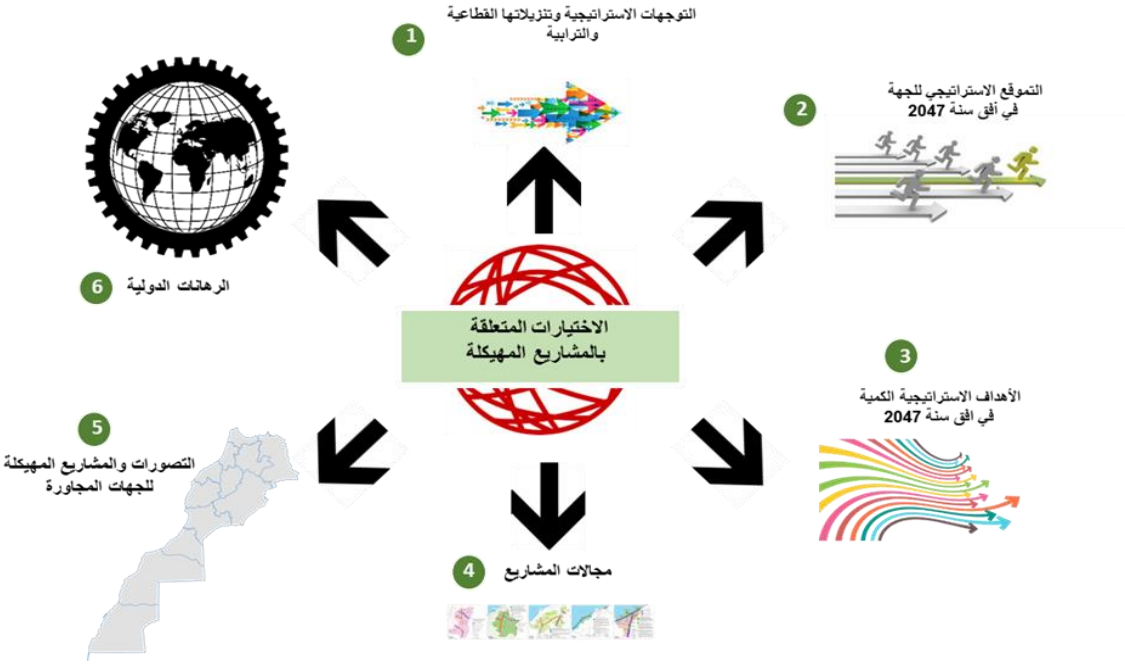

وتهدف المشاريع المهيكلة المقترحة، فيما يلي، الى تجسيد مضمون مختلف التوجهات الاستراتيجية التي سبق تقديمها. مبدئيا، يجب أن تؤدي هذه المشاريع، في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء – سطات الى خلق دينامية قوية وأن تساهم في هيكلة اقتصاد المجال الترابي الجهوي.

تشمل القائمة النهائية للمشاريع المهيكلة للفترة 2022-2047، 166 مشروعًا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 473 مليار درهم، موزعة على 25 عامًا، بمعدل 18.90 مليار درهم للتعبئة كل عام. تم توزيع المشاريع المهيكلة حسب القطاعات ومجالات المشاريع كالتالي:

توزيع المشاريع المهيكلة حسب القطاعات ومجالات المشاريع كالتالي:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
البنيات التحتية والتنقل	الكلفة	67 840,00	17 360,00	1 300,00	490,00	192,00	112 770,00	199 952,00
	العدد	21	7	5	2	2	14	51
الاقتصاد و الجاذبية	الكلفة	66 150,00	44 625,00	11 250,00	32 250,00			154 275,00
	العدد	7	3	4	2			16
التجهيزات الجماعية	الكلفة	20 850,00	22 550,00	1 700,00	925,00	125,00	12 780,00	58 930,00
	العدد	5	5	3	2	1	6	22
الوسط الطبيعي والبيئي	الكلفة	4 200,00	13 005,00	5 500,00	2 100,00		12 990,00	37 795,00
	العدد	2	5	3	4		12	26
المنظومة الحضرية	الكلفة	6550,00	2 950,00	1 500,00	1 400,00	1 000,00	1 600,00	15 000,00
	العدد	12	7	3	2	4	2	30
التنمية القروية	الكلفة	960,00	500,00	1480,00	850,00	50,00	340,00	4 180,00
	العدد	3	1	5	2	1	2	14
التراث و الثقافة	الكلفة						2 900,00	2 900,00
	العدد						5	5
الرقمنة	الكلفة	15,00					15,00	30
	العدد	1					1	2
المجموع	الكلفة	166565,00	100990,00	22730,00	38015,00	1367,00	143395,00	473062,00
	العدد	51	28	23	14	8	42	166

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

** تم تقدير تكاليف المشاريع المهيكلة بناءا على أساس مشاريع مماثلة تم تنفيذها أو قيد التنفيذ*

1. خلاصة المشاريع المهيكلة المتعلقة بالربط (البنية التحتية للنقل والتنقل)

لتعزيز ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجهة الدار البيضاء – سطات، تم اقتراح مشاريع طموحة متعلقة بالبنيات التحتية للنقل والتنقل. وتتكون من 51 مشروع وبرنامج بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي 199 مليار درهم سيتم إنجازها في أفق 2047.

أ. تتوزع المشاريع المهيكلة حسب المحاور التالية

1. التنقل الحضري: انه المحور الأول من حيث حاجيات الاستثمار أي يمثل 40 بالمئة، بدون الأخذ بعين الاعتبار مشاريع السكك الحديدية حول الدار البيضاء الكفيلة بالمساهمة في التنقلات الحضرية. ويتعلق المجهود أساسا ببناء خطوط النقل المشترك بالموقع الخاص (المترو الجوي، الطرام والحافلات ذات الخدمة الجديدة العليا) في مجموع الأقطاب الحضرية المهمة بجهة الدار البيضاء – سطات في أفق 2047؛
2. البنيات التحتية للسكك الحديدية: ويمثل هذا المحور 30 بالمئة من حاجيات الاستثمار. وتتمثل المشاريع البارزة في القطار فائق السرعة الدار البيضاء – مراكش (في حدود النطاق الترابي لجهة الدار البيضاء – سطات)، الربط السككي الجديدة – سطات – خريبكة والجديدة – اسفي. ويقترح كذلك انجاز الشبكة الجهوية السريعة المتمثلة في ربط المحمدية – الدار البيضاء الميناء – المطار وكذلك الالتفاف السككي لربط كل المدن حول الدار البيضاء من المحمدية الى دار بوعزة مرورا بالمطار؛
3. البنيات التحتية المينائية التي تمثل المرتبة الثالثة بالاستثمارات أي 11,76بالمئة من المجموع لتمويل انجاز 3 مشاريع مينائية. وسيتعلق المجهود المترتب بذله بالتوسيعات الكبرى لمجموع الموانئ بجهة الدار البيضاء – سطات، وبالتنظيم وتكامل أنشطتها (عزل الأنشطة ذات المخاطر من الباقي، الانفتاح على المدن، تنمية أنشطة التسلية ونشاط الرحلات البحرية) لكن أيضا تخصص ميناء الدار البيضاء في أنشطة الدوران السريع وذي القيمة المضافة الكبرى.
4. البنيات التحتية الطرقية: محور الطرق السيارة والطرق السريعة الصدارة بحاجة الى 55,77 بالمئة من الاستثمارات الطرقية من أجل تثليث كل الشبكة الموجودة ومشاريع جديدة كالإيصالات التالية:
   - ربط الجديدة – سطات – بن سليمان المسمى " محور الطريق السيار المركزي لجهة الدار البيضاء – سطات"؛
   - التفاف الطريق السيار الثاني للدار البيضاء من خلال الربط المباشر برشيد – حد السوالم الطريق الساحلي .R320؛
   - وتندرج الطرق السريعة في اكتمال شبكة الطرق السيارة لملاءمة الشبكة الطرقية مع ارتفاع الرواج، وفي اكتمال ارتباطية بين الأقاليم في اتجاه سيدي بنور وخصوصا بداخل الجهة في اتجاه اسفي، اليوسفية، الفقيه بن صالح، القلعة، خريبكة والرماني. وتم اقتراح مشاريع لتهيئة الشبكة الطرقية الساحلية لجهة الدار البيضاء – سطات. كما يمثل فك العزلة الطرقية القروية مكانة هامة في البرامج الإقليمية بطول اجمالي يرتفع الى 6470 كلم والمستهدفة للمجالات الترابية التي لا زالت تشهد عجزا على هذا الصعيد؛
5. البنيات التحتية للمطارات: وتركز على المشاريع التالية
   - ملاءمة طاقات مطار محمد الخامس من أجل تحمل رواج سيرتفع بنسبة 6 بالمئة سنويا ليصل الى 47 مليون مسافرا. وهناك عدة توسيعات مبرمجة تتطلب استثمارات اجمالية ترتفع الى 8 مليار درهم؛
   - دراسات الفرص الاستثمارية من أجل إنشاء مطار الجديدة الكبرى وتهيئة وتوسيع مطار بن سليمان.

مشاريع البنيات التحتية والتنقل المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
البنيات التحتية والتنقل	الكلفة	67 840,00	17 360,00	1 300,00	490,00	192,00	112 770,00	**199 952,00**
	العدد	21	7	5	2	2	14	**51**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

2. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة على المستوى الاقتصادي والجاذبية

تم اقتراح 16 مشروعا مهيكلا من أجل بعث دينامية لاقتصاد وجاذبية جهة الدار البيضاء – سطات في أفق 2047 ومن أجل تسريع نموها الاقتصادي توقعا لتحقيق نسبة نمو اقتصادي متوسطة خلال فترة 2022 – 2047 من 7%. وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع حوالي **154** مليار درهم وستتطلب تعبئة عقار 20700 هكتارا.

المشاريع الاقتصادية المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
الاقتصاد و الجاذبية	الكلفة	66 150,00	44 625,00	11 250,00	32 250,00			154 275,00
	العدد	7	3	4	2			16

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

3. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة المتعلقة بالتجهيزات العمومية

على صعيد **التجهيزات العمومية**، يحتل تقليص الفوارق المجالية والعجوزات المسجلة بالوسط القروي وفي المجالات الترابية الداخلية، أولوية استراتيجية بالنسبة لجهة الدار البيضاء – سطات. وتندرج المشاريع المقترحة في إطار تقريب المجال الترابي من العرض الجامعي ومن التكوين المهني، تعميم التمدرس بالنسبة لكافة المستويات وتكثيف العرض من التجهيزات الصحية، بالوسطين الحضري والقروي عبر تراب الجهة. تم تحديد **22 مشروع** وبرنامج يقتضي استثمارا اجماليا يقدر بحوالي **59 مليار درهم** تنجز في أفق 2047.

تتوزع المشاريع المهيكلة حسب المحاور التالية:

1.البنيات التحتية الجامعية: والهدف هو تقريب توفير التدريب الجامعي من سكان جميع الجماعات بطريقة منصفة من خلال زيادة قدرات الجامعات القائمة والحد من طاقتها المفرطة.

2. البنيات التحتية التربوية: مع وجود 4 برامج للكلية والمستويات التأهيلية من 4 برامج، يمثل هذا المكون 30٪ من احتياجات الاستثمار. المشاريع المتعلقة باستمرار بناء المؤسسات التعليمية:

- بالنسبة للمستوى الاعدادي (176 مؤسسة في القرى 487 في المدن) والمستويات الثانوية التأهيلية (147 في القرى و433 في المدن). الهدف هو تحقيق معدل تغطية 100٪ للجماعات بالوسط القروي وتوسيع العرض في المناطق الحضرية لاستيعاب أكبر عدد من التلاميذ مرتبطين بالنمو السكاني في المناطق الحضرية. سيخصص جزء من الاحتياجات أيضًا لتقليل الفوضى في الفصول الدراسية.

3. **البنيات التحتية للتكوين المهني** تتطلب احتياجات استثمارية كبيرة لتمويل 6 مشاريع لمدن المهن والكفاءة. يتعلق اقتراح إنشاء هذا المشروع بالجماعات التي يبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة. من المتوخى أيضًا تلبية الاحتياجات من خلال عرض مؤسسات التكوين المهني في جميع أنحاء الجهة في قسم "المشاريع الأخرى".

4. البنيات التحتية الصحية تتعلق بـ 23 برنامجًا ومشروعًا مقسمة إلى 35 مركزًا صحيًا قرويا CSR2 مع وحدة حالات الطوارئ والولادة المحلية، و114 مركزًا صحيًا حضريًا CSU2، و134 مستشفى محليًا مع وحدة حالات الطوارئ المحلية 32 مقاطعة CHP ومركزا جهويا واحد للسرطان.

مشاريع التجهيزات الجماعية المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
التجهيزات الجماعية	الكلفة	20 850,00	22 550,00	1 700,00	925,00	125,00	12 780,00	58 930,00
	العدد	5	5	3	2	1	6	22

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

4. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة في مجال البيئة

تم اقتراح 26 مشروعا مهيكلا من أجل تحسين البيئة والوقاية من المخاطر بجهة الدار البيضاء – سطات، وتعزيز أسس تنمية مستدامة في أفق 2047. وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع بحوالي 37مليار درهم.

مشاريع الوسط الطبيعي و البيئي المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
الوسط الطبيعي والبيئي	الكلفة	4 200,00	13 005,00	5 500,00	2 100,00		12 990,00	**37 795,00**
	العدد	2	5	3	4		12	**26**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

من بين أهم المشاريع المهيكلة المقترحة في ميادين البيئة والوقاية من المخاطر، يمكن النص على المشاريع التالية:

- 2 محطة لتوليد الطاقة الشمسية بالدار البيضاء والمحمدية للحافلات الكهربائية؛
- 2 محطة لتوليد الطاقة الشمسية بالنواصر ومديونة؛
- 3 محطات كبرى لتوليد الطاقة الشمسية على الساحل (مناطق المحمدية – بوزنيقة، أزمور وسيدي العابد) ؛
- 4 محطات لتوليد الطاقة الشمسية ببن سليمان وسطات وبرشيد والجديدة وسيدي بنور؛
- 6 معامل للطاقة الخضراء: 1 بالدار البيضاء – النواصر – مديونة، 1 بالمحمدية، 1 بسطات، 1 ببرشيد، 1 بالجديدة و1 ببن سليمان؛
- بناء محطة جديدة لتحلية مياه البحر على الساحل من أجل التصدي للعجز المائي باستخدام الكهرباء المولدة من مجمعات الطاقة المتجددة. الحجم المقدر: 100 ملمتر مكعب؛
- برنامج جهوي لتوليد الطاقة الريحية: 6 محطات على الساحل؛
- برامج الرفع من الطاقة الاستيعابية للسدود: سد دورات على وادي أم الربيع؛
- مشروع سد امفوت على وادي أم الربيع (60 ملمتر مكعب) بسطات؛
- بناء 20 سدا صغير/ بحيرات تلية:14 بالسطات/4 بالجديدة/1 ببنسليمان/1 ببرشيد؛
- مشروع بناء سد الشراط على واد الشراط (بن سليمان)؛
- احداث منتزه وطني ببن سليمان.

يشكل هذا المخطط الطموح في المجال البيئي ضمن التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء – سطات رافعة أساسية لتحقيق أفضل إطار حياة للسكان بالمدن وبالمناطق القروية، أفضل جودة للماء، للهواء وللفضاءات الطبيعية، وكذلك صمودا ملائما لآثار التغيرات المناخية. وسيمكن أيضا من تعزيز الوقاية من المخاطر والرفع من جاذبية الجهة والحفاظ على ريادتها الاقتصادية الوطنية والافريقية، باحترام لمبادئ التنمية المستدامة.

5. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة لتعزيز النظام الحضري والتوسع المتروبولي

المنظومة الحضرية هو مجال شامل. غالبية الإجراءات وبرامج التنمية المتعلقة بميادين الاقتصاد، الاجتماع، البنى التحتية، البيئة، التراث والثقافة تهتم بشكل مباشر أو غير مباشر الوسط الحضري وبالتالي داعمه النظام الحضري. ومع ذلك، فإن المشاريع المقترحة من قبل التصميم الجهوي ذات صلة مباشرة بالنظام الحضري هي من بين 30 مشروع مهيكل موزع على مجالات المشاريع الخمسة، بكلفة 15.20 مليار درهم تقريبا. بعض المشاريع المهيكلة هي في الواقع برامج تنمية حضرية متكاملة، والتي قد تكون موضوعًا، بعد دراسات تقنية مفصلة، لعدة إجراءات ومشاريع قطاعية موزعة على مدى 25 عام. الهدف هو وضع رؤية للتخطيط والتنمية متدرجة بمرور الوقت والاستجابة للتوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب.

مشاريع المنظومة الحضرية المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
المنظومة الحضرية	الكلفة	6550,00	2 950,00	1 500,00	1 400,00	1 000,00	1 600,00	**15 000,00**
	العدد	12	7	3	2	4	2	**30**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

6. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة المتعلقة بالتنمية القروية

مشاريع التنمية القروية المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
التنمية القروية	الكلفة	960,00	500,00	1480,00	850,00	50,00	340,00	**4 180,00**
	العدد	3	1	5	2	1	2	**14**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

7. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة لإنعاش الثقافة والحفاظ على تراث الجهة

مشاريع التراث و الثقافة المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
التراث و الثقافة	الكلفة						2 900,00	**2 900,00**
	العدد						5	**5**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

8. خلاصة المشاريع المهيكلة المقترحة للرقمنة

ومن وجهة نظر التحول الرقمي، تم اقتراح مشروعين بقيمة 30 مليون درهم يجسدان محاور الأولوية. تهدف هذه المشاريع إلى تحسين عملية الرقمنة والحد من ظاهرة الاختراق.

مشاريع الرقمنة المقترحة:

		مجالات المشاريع المرتبطة بالنمو	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية السياحة والانفتاح الدولي	مجالات المشاريع المرتبطة بالصناعة	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية	مجالات المشاريع المرتبطة بالتنمية البشرية	المشاريع الشمولية	
		1	2	3	4	5	Transverse	المجموع
الرقمنة	الكلفة	15,00					15,00	**30**
	العدد	1					1	**2**

المصدر: مكتب الدراسات "علوم العمران والتنمية" 2022

VII. الإجراءات المواكبة

يمثل تفعيل مضمون التصميم الجهوي لإعداد التراب أحد التحديات الرئيسية وخطوة حاسمة يتوقف عليها نجاحه، حيث تبرز خلال هذه المرحلة بالذات معظم المشاكل المتعلقة بتنفيذه. ويمكن أن تصبح أفضل المبادرات المنتظرة والمخطط لها جيدا، عديمة الجدوى والفعالية إذ ا لم تتم أجرأتها بفعالية.

وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات محددة والتي يتعلق أهمها بالجوانب التنظيمية والتمويلية والتكوين ولضمان سيران مفعول التصميم الجهوي لإعداد التراب، يتعين أن تكون خطة أجرأته وتدبيره مرنة بما فيه الكفاية وقابلة للتحيين والانسجام مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئي.

وفي هذا السياق، تم إعداد وصياغة عدة مقترحات:

المقترح رقم 1: إنشاء هيئات استشارية مشتركة بين الجماعات على مستوى مجالات المشاريع

الأهداف:

- إنشاء هياكل استشارية مشتركة بين الجماعات تضمن المواكبة والتتبع للمشاريع المبرمجة والتي تم توطينها في مجالات المشاريع؛
- تزويد مجالات المشاريع بإطار مؤسساتي وقانوني يمكن من ضمان الدينامية لها؛
- تعبئة الفاعلين المعنيين وتحقيق الالتقائية بينهم حول المشاريع المشتركة؛
- تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة وتنمية قدرات المتدخلين؛
- تسهيل مبادرات التنسيق ما بين كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية؛

وسائل الأجرأة:

- إنشاء هياكل ملائمة لتدبير وتنشيط "مجالات المشاريع" وذلك طبقا للقوانين التنظيمية للجماعات تعبأة المتدخلين وطرق تعبئتهم وأدوات العمل والجدولة الزمنية...؛
- تعبئة المشاركين والإعلام والتواصل؛
- ضمان نشر نتائج المشاورات على نطاق واسع، وتقييم المنهجيات والمقاربات.

المقترح رقم 2: اتخاذ الإجراءات الملائمة لجعل مجالات المشاريع وحدات دينامية على مستوى التنسيق

الأهداف:

- تسهيل التنسيق والشراكة وتقاسم موارد مجلس الجهة والهياكل المشتركة بين الجماعات المذكورة في المقترح رقم 1؛
- إنشاء آليات لجعل مجالات المشاريع مناطق للتنمية؛
- الحد من التفاوتات وعدم المساواة داخل الجهات؛
- التركيز على دعم مجالات المشاريع التي تعاني من تأخيرات من حيث البنية التحتية والمرافق الاجتماعية والاقتصادية؛

وسائل الأجرأة:

- إنشاء آليات تنسيق بين مجلس الجهة وأباقي الهياكل المؤسساتية بمجالات المشاريع؛
- إعطاء الأولوية لمجالات المشاريع التي تعاني من نقص من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للارتقاء بها وبالتالي للتقليص من التفاوتات مقارنة بمجالات المشاريع الأخرى؛
- إعطاء الأولوية مجالات المشاريع عند وضع برامج الدعم الاجتماعي في إطار صندوق التأهيل الاجتماعي المنصوص عليه في المادة 142 من الدستور؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع المبرمجة في مجالات المشاريع هذه في إطار الاعتمادات المخصصة للجهة من قبل صندوق التضامن بين الجهات، المنصوص عليه بموجب المادة 142 من الدستور بهدف الحد من التفاوتات بين الجهات.

المقترح رقم 3: تقوية التقارب ما بين الاختصاصات

الأهداف:

- خلق التقارب ما بين مختلف أدوات التخطيط والبرامج المعتمدة من طرف الجماعات الترابية ومراعاة توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب.

وسائل الأجرأة:

- اعتماد اليات الحكامة الرشيدة لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

المقترح رقم 4: دعم دور الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع

الأهداف:

- تزويد الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بالموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بدورها على الوجه المطلوب؛
- توسيع وتفعيل دور الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.

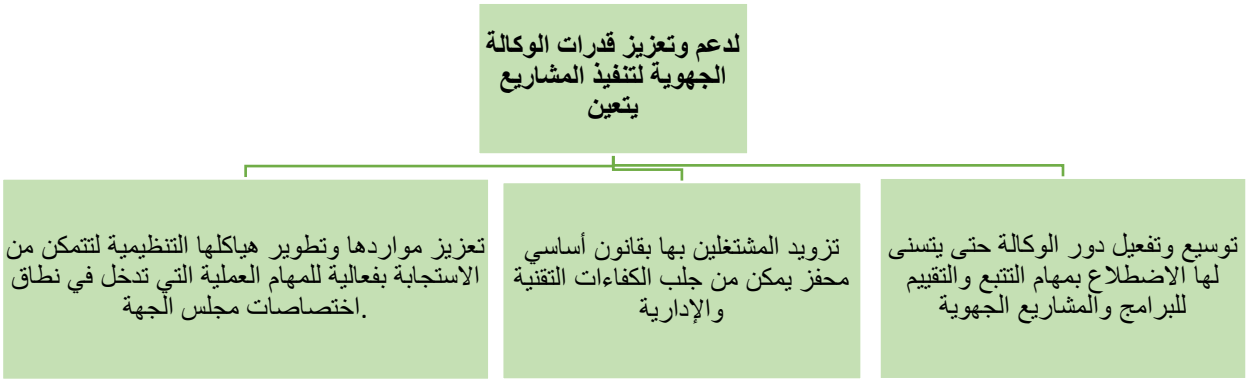

المقترح رقم 5: تنظيم حملة واسعة للإعلام والتحسيس

الأهداف:

- تبادل النتائج والمعلومات المتعلقة بمسلسل ومراحل الإعداد، ومحتوى التصميم الجهوي لإعداد التراب وآليات التمويل، والتتبع والتقييم؛
- تحسيس مختلف الفاعلين بأهمية التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- تعبئة الفعاليات المعنية من أجل الانخراط والمشاركة الفعالة في مواكبة وتتبع تنفيذ التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- تعزيز التزام المساهمين المعنيين بتحقيق المشاريع المبرمجة؛
- ضمان نطاق واسع نشر نتائج تتبع وتقييم التصميم الجهوي لإعداد التراب.

وسائل الأجرأة:

- برمجة إجراءات التواصل (تحديد إجراءات التواصل التي يتعين تنفيذها)؛
- وضع قائمة غير حصرية للمستهدفين من إجراءات التواصل؛
- تحديد المواضيع والرسائل التي يجب نقلها والتي يجب أن تغطي جميع جوانب إعداد وتتبع وتقييم التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- استخدام قنوات الاتصال المختلفة (وسائل الإعلام التقليدية والقنوات أخرى)؛
- إنشاء منصة رقمية أو استغلال منصة المجلس الجهوي لنشر المعلومات وتقارير الاجتماعات وتقارير التتبع والتقييم الخاصة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب؛

المقترح رقم 6: إحداث الوكالة العقارية الجهوية

الأهداف:

- تفعيل توصيات اللقاء الوطني حول إشكالية العقار

وسائل الأجرأة:

يقوم المجلس الجهوي بالتنسيق مع السيد والي الجهة بأخذ المبادرة للشروع في التفعيل.

المقترح رقم 7: العمل على تحضير نص تنظيمي بمثابة القانون الإطار للمدينة المتربولية

الأهداف:

- وضع نظام تدبير للمدينة المتروبولية
- تعزيز التنمية المندمجة للمناطق الحضرية والقروية والتدبيرالمحكم للمجال الترابي؛
- دعم تعبئة الطاقات وتقديم إجابات للتحديات التي تواجهها المجالات الترابية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسائل الأجرأة:

- وضع الية للتنسيق في هذا المجال بين جميع الجماعات الترابية المعنية.

المقترح رقم 8: تفعيل تسريع ميثاق اللاتمركز الإداري

الأهداف:

- تعزيز عملية اللامركزية ومواكبة الإصلاحات المتعلقة بالحكامة المحلية
- تمكين الإدارات اللاممركزة من المشاركة بفعالية في تنفيذ الإجراءات المبرمجة في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، وبرامج التنمية الجهوية.

وسائل الأجرأة:

- دعم الإدارات الجهوية والمحلية بالموارد البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهامها
- تسريع عملية رقمنة الإدارات اللاممركزة

المقترح رقم 9: توسيع مجال تدخل شركات التنمية المحلية لتصبح جهوية

الأهداف:

- إنشاء أدوات وآليات لتمويل المشاريع ذات الإشعاع الجهوي مثل شركات التنمية الجهوية

وسائل الأجرأة:

- على أساس تقييم حصيلة شركات التنمية المحلية القائمة، فضلا عن عمليات التحكيم بشأن قواعد الإدارة (الحكامة، أو تفويض الخدمات العمومية...) تحويل شركات التنمية المحلية القائمة واقتراح شركات جديدة يكون مجال تدخلها هو الجهة.

المقترح رقم 10: مواكبة مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب

الأهداف:

- ضمان تطبيق أهداف وتوجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب

وسائل الأجرأة:

- إنشاء نظام للتتبع والتقييم لمعرفة حالة الإجراءات المنفذة، والكشف عن التقدم المحرز والإكراهات التي تعوق تنفيذ مكونات ومحتوى التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- إنشاء نظام اليقظة لتطبيق التوجهات والمشاريع الخاصة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب ولا سيما عند إعداد وثائق التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (كبرامج تنمية الجهة أو الأقاليم وبرامج عمل الجماعات...).

المقترح رقم 11: العمل على ضمان إنجاز تصاميم التهيئة والمخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وبرامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات وفقا لتوجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب

الأهداف:

السهر على أن يتم إعداد وثائق التخطيط الترابي والعمراني والاجتماعي والاقتصادي وفقا لتوجهات التصميم الجهوي إعداد التراب. ويتعين على تلك الوثائق الأخذ بعين الاعتبار أهداف ا التصميم الجهوي لإعداد التراب وأن تكون منسجمة مع توجهاته الاستراتيجية. ويجب فهم وتأويل تعبيري الأخذ بعين الاعتبار والانسجام كالتالي:

- مع الأخذ بعين الاعتبار يعني عدم تجاهل أو الابتعاد أثناء وضع الوثائق المذكورة أعلاه الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- الانسجام يعني عدم التناقض مع أهداف التصميم الجهوي لإعداد التراب وتوجهاته الاستراتيجية.

وسائل الأجرأة:

- يجب اتخاذ التصميم الجهوي لإعداد التراب كمرجع عند وضع وثائق التخطيط الحضري والاستراتيجي والترابي (**تصاميم التهيئة ومخططات التوجيه للتهيئة العمرانية وبرامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالات والاقاليم وبرامج عمل الجماعات**...)؛
- يلزم الاخذ بعين الاعتبار بتوجهات التصميم قبل المصادقة على الوثائق السالفة الذكر.

المقترح رقم 12: اتخاذ إجراء منسق مع المفتشية الجهوية لإعداد التراب قصد إنشاء ودعم مشروع المرصد الجهوي للتفاوتات المجالية

الأهداف:

- إنشاء هيئة تتمثل مهامها الرئيسية في التفكير والدراسة في موضوع التفاوتات المجالية داخل جهة الدار البيضاء – سطات، وإنتاج معارف ونشرها وتكون قوة اقتراحيه لوضع إجراءات قصد الحد من التفاوتات المجالية وتطوير الممارسات الجيدة في هذا المجال.

وسائل الأجرأة:

- إنشاء هيئة مستقلة تحت إشراف كل من والي الجهة ورئيس مجلس الجهة. وستتألف من ممثلين عن الجماعات، وممثلين عن المصالح الخارجية، ولا سيما إدارة الضرائب، ومجلس الجهة؛
- سيتم تنفيذ هذا الإجراء بتعاون وثيق وتنسيق تام مع المفتشية الجهوية لإعداد التراب.

VIII. تدابير المواكبة

لا يعتمد نجاح التصميم الجهوي لإعداد التراب على جودة توجهاته ولا على أهمية المشاريع المهيكلة المقترحة فقط، لكنه يعتمد بالدرجة الأولى على البيئة العامة التي سينفذ في اطارها. ويعتمد تحسين هذه البيئة على فاعلي الجهة وعلى الإصلاحات التي ستدخلها الدولة على المستوى المركزي. وهكذا قدم مكتب الدراسات مجموعة من التدابير الهامة التي تهدف الى تحسين السياق العام داخل جهة الدار البيضاء -سطات لتوفير كافة الحظوظ لنجاح هذا التصميم الجهوي لإعداد التراب.

على الصعيد البيئي:

- انجاز المشاريع البيئية في إطار شراكة عام – خاص أو دولة – جهة – خاص، مع احداث صناديق جهوية خاصة بالميادين ذات الأولوية؛
- تنظيم حملات نشيطة ضد الالقاءات الفوضوية للنفايات الصناعية ونفايات البناء والهدم؛
- جعل وثائق التعمير أداة ناجعة للرفع من المساحات الخضراء وتجنب الكثافات الحضرية التي يمكنها أن تفسد إطار العيش؛
- تشجيع الدراجات والسيارات غير ملوثة (حافلة، سيارات ودراجات نارية كهربائية أو مائية) بالوسط الحضري، من خلال حملات التحسيس؛
- جعل التربية البيئية وتكوين الموارد البشرية دعامة أساسية من أجل تعزيز الوعي بالبيئة.
- انجاز عبر المجالات الترابية للجهة برامج تحسيسية واعلامية حول التنمية المستدامة؛
- تمثل الجهوية المتقدمة فرصة حقيقية لمتروبول الدار البيضاء التي ستمكن من تصحيح الاختلالات وإصلاح التشوهات التي قد تكون لحقت بالتوسع المتروبولي وبوظائفها المتروبولية. وللدار البيضاء عدة مؤهلات لتفرض نفسها كمتروبول افريقية، عربية وعالمية وتملك المقومات لتصبح قطبا كبيرا في الغد؛
- يكون التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء -سطات بدون شك، أداة للتخطيط الترابي لتحقيق تلقائية السياسات القطاعية العمومية. وضمن هذه الشروط، فانه من الواضح بأن المشكل الحاسم اليوم بالنسبة لمتروبول الدار البيضاء يكمن في تأهيلها من واجهتين.
  - تأهيل الجماعات الموجودة على الهوامش الترابية بتطوير التجهيزات ووضع برامج تحسين إطار عيش الساكنة.
  - إقامة جهاز يقظة يمكن من تتبع وتقييم انجاز مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء – سطات، وخصوصا فيما يتعلق بالجانب الرامي الى تقوية مسلسل التوسع المتروبولي.

على الصعيد الاقتصادي والجاذبية ومناخ الأعمال:

- احداث صندوق للمساعدة على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وفي المناطق ذات مشاكل؛
- تعميم مناطق الأنشطة الاقتصادية على مجموع التراب الجهوي مع الاخذ بعين الاعتبار للحجم السكاني ووتيرة النمو الاقتصادي؛
- إنعاش المناطق الصناعية من خلال مخطط مديري مكرس لذلك وبتعبئة العقار الضروري لتأمين تنمية المناطق الصناعية الكبرى على المدى البعيد؛
- تعميم الإدارة الرقمية وتحسين مناخ الأعمال (مساطر مرقمنة، شفافة وغير مادية، تخفيض ملموس لآجال الترخيص...)؛
- تعميم المحاضن في مجموع المدن وضمان تكوين المرافقين؛
- جذب الكفاءات الكبرى (مهارات)في الميادين المستقبلية للعمل وللاستثمار بالجهة؛
- وضع استراتيجية للتسويق الترابي؛
- وضع استراتيجية خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالجهة؛
- وضع هيئات مؤسساتية لتنمية بعض القطاعات الاستراتيجية (مناطق صناعية، سياحة، الزراعة المائية، التراث...)؛
- تشجيع إقامة مراكز كبرى أو مختبرات للبحث والابتكار من خلال احداث فروع مستقلة لمختبرات عالمية؛
- وضع مرصد لليقظة الاقتصادية للجهة؛
- تسريع التكوين وتعميم الوسائل التقنية؛
- مساعدة مقاولات الجهة على الاندماج العالمي؛
- دعم المقاولات الصغيرة الناجحة لتصبح من الرواد على الصعيد الوطني؛
- وضع استراتيجية للتواصل المتروبولي تهدف الى التعريف بمؤهلات ونقط قوة الجهة من أجل جلب أكثر ما يمكن من المستثمرين، وخصوصا أولئك المهتمين بالوظائف المتروبولية الكفيلة بالمساهمة في الاشعاع العالمي للجهة؛
- التأهيل الاقتصادي الشامل من أجل تطوير الأنشطة الجديدة المستجيبة لحاجيات الاقتصاد الوطني والتي يمكنها أن تستند على التجهيزات الكبرى الموجودة؛

- تعزيز كفاءات الفاعلين المحليين في التدبير الاستراتيجي الترابي:
  - منح دعم وتأطير من لدن الجهة الى مبادري مشاريع مندمجة؛
  - وضع أدوات تمويلية مبتكرة وملائمة في خدمة المشاريع المندمجة (إعلانات عن طلبات ابداء اهتمام، مباراة أفكار...)؛
  - تشارك الوسائل البشرية والتقنية للجماعات الترابية من أجل انجاز مشاريع التنمية الجهوية.
- مواكبة فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تحسين الجودة ومناهج العمل وتصور منتوجاتهم وخدماتهم؛
- تطوير مناطق جديدة لنشاط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب المهن والمنتوجات؛
- تقديم دعم في التكوين المستمر للفاعلين في ميادين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- منح دعم لوجستيكي للصناع التقليديين ليتحولوا الى مقاولات منظمة؛
- ضمان مكتسبات التسويق والتصدير لمنتوجات الصناع التقليديين وخصوصا في اتجاه افريقيا؛
- تنظيم تظاهرات لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مختلف المستويات.

على صعيد التواصل:

- العمل من اجل تنفيذ جيد وسريع للمشاريع المعتمدة من لدن مختلف الاستراتيجيات وبرامج التنمية للجهة؛
- تنسيق المشاريع البين جهوية؛
- قيادة لجان تتبع تنفيذ الشراكات؛
- انجاز كل دراسات المشاريع قبل تنفيذها؛
- ترتيب وتحديد أولوية المشاريع على أساس آثارها على السكان والاقتصاد الجهوي؛
- تيسير اندماج المشاريع من أجل تحسين مردوديتها وآثارها؛
- وضع مخططات حفظ وصيانة التجهيزات؛
- يحتل انجاز المشاريع قضية أولوية من خلال قيادة جيدة وتتبع يدمج كافة الفاعلين المحليين؛
- العمل من أجل تنفيذ جيد للمشاريع المتوقعة من لدن مختلف الاستراتيجيات وبرامج التنمية لفائدة الجهة؛
- تنسيق من أجل المشاريع بين جهوية؛
- قيادة لجان تتبع تنفيذ الشراكات؛
- تسهيل ودعم الحركية باستعمال التكنولوجيات الجديدة للتواصل التي تمكن من التوفر على المعلومات والولوج الى عرض الحركية؛
- إعطاء الأولوية للسلامة الطرقية بتنزيل وقيادة التنفيذ الجهوي للاستراتيجية الوطنية؛
- اخذ بعين الاعتبار تحسين الحركية القروية كعامل ناجح لتقليص الفقر والهشاشة؛
- العمل من أجل مقاربة مندمجة لفك العزلة القروية وللنقل القروي؛
- السهر على أن تتضمن وثائق التعمير طرقا مخصصة للنقل المشترك للخدمات العمومية؛
- الابتكار في ميدان تمويل النقل الحضري (النقل المشترك)؛
- إطلاق دراسة وضع مخطط للنقل الجهوي ولتنظيم التنقلات الطرقية بين الجماعات؛
- رقمنة البنيات التحتية للنقل وللخدمات كعملية يجب بلورتها في الأمد المتوسط؛
- ممارسة المهام المناطة بمجلس الجهة المتمثلة في:
  - وضع مخطط للنقل داخل المجال الترابي للجهة؛
  - تنظيم مصالح النقل الطرقي الغير حضري للأشخاص بين الجماعات الترابية الواقعة داخل الجهة؛
- احداث سلطات منظمة لمختلف أنواع النقل؛
- بناء قدرات الحكامة الترابية في ميدان الخبرة وهندسة المشاريع وكذا الاطلاع بدور صاحب المشروع من أجل حمل مشاريع مهيكلة؛
- تعبئة خبرة دائمة من مستوى عال لدى مجلس الجهة من أجل مصاحبته في مجال النقل والتنقل؛
- تركيز الاهتمام على جودة الخدمات والأدائيات للمستفيدين المستهدفين، وكذلك على توفر البنيات التحتية الملائمة وفق أولوية استدامة جودة الخدمات من خلال الاستغلال، الحفظ والصيانة إضافة الى الخدمات ذات الصلة (التنقل والخدمات المقدمة)؛
- إيجاد حلول لقضايا الحكامة القائمة مع التنمية الحالية والمستقبلية لتجهيزات القرب الطرقية الحضرية والقروية. وهناك ضرورة نهوض حكامة موحدة للتنقل ولمختلف أنماط النقل؛
- إطلاق أو تحيين دراسات مخطط التنمية الحضرية بإدماج السلامة الطرقية للمجال الترابي للدار البيضاء والجديدة الكبرى وبرشيد وبن سليمان وسيدي بنور على المدى المتوسط؛
- ترتيب وتحديد أولوية المشاريع على أساس آثارها على السكان والاقتصاد الجهوي؛
- تيسير اندماج المشاريع من أجل تحسين مردوديتها وآثارها؛
- وضع مخططات مديرية لمختلف أنماط النقل بالجهة وعلى مستوى الأقاليم؛

- وضع مخططات حفظ وصيانة البنيات التحتية للنقل والتجهيزات الجماعية؛
- دراسة وتخطيط عمليات استدراك العجز على أكثر من مستوى بأقاليم سطات وسيدي بنور بالنسبة للبنيات التحتية للنقل والتنقل والتجهيزات الجماعية؛
- القياس المستمر لمؤشرات تقليص الفوارق داخل جهة الدار البيضاء-سطات؛
- انجاز تشخيص دوري (خماسي مثلا) للاحتياجات بالوسط القروي على غرار العمل المنجز خلال 2019-2020 بتشارك مع جمعية تاركا (Targa)؛
- ادماج قابلية انجراف البنيات التحتية بفعل التغيرات المناخية وتصريف الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية خصوصا في مختلف أنماط النقل؛
- تحويل رقمي ورقمنة المصالح العمومية المتعلقة بمختلف أنماط النقل (البنيات التحتية والتنقل)؛
- انجاز بحوث جهوية حول إرضاء مستوى الخدمة المعروضة في ميدان التنقل من أجل قياس نسبة الارضاء (80% مستهدفة سنة 2035)؛
- المساهمة في سرعة تعبئة العقار من أجل مشاريع البنيات التحتية للنقل واللوجستيك (الآثار السلبية على الجداول الزمنية للمشاريع)؛
- وضع النقل المشترك الحضري والنقل القروي على رأس الأولويات؛
- إيجاد الحلول الابتكارية من أجل تدبير المحطات والمواقف الطرقية؛
- برمجة باحات ترحيل قرب محطات السكك الحديدية (من أجل المسافرين ومن أجل البضائع)؛
- تنظيم أنشطة التسليم؛
- الرفع من مواقف السكك الحديدية بالوسط الحضري بالدار البيضاء الكبرى وكذلك على مستوى الجديدة الكبرى؛
- معالجة الانقطاعات الحضرية بواسطة السكك الحديدية من خلال منشآت العبور؛
- دعم الأسعار لفائدة طبقة واسعة من السكان المتضررين؛
- الاهتمام بالأولوية للسير على القدمين ولكل الأنماط اللينة للتنقل؛
- استحضار احتلال الدار البيضاء الكبرى وعمالة الجديدة الصدارة من حيث الكارثية الطرقية؛
- إيجاد حلول ابتكارية من أجل تدبير المحطات والمواقف الطرقية؛
- قيادة تنفيذ مخططات التنمية الحضرية وتحيينها كل عشر سنوات.

التواصل الرقمي والرقمنة:

- وضع استراتيجية التحول الرقمي للجهة وكذا آليات التتبع؛
- تحديد وتشخيص إشكالية الأمية الرقمية والفجوة الرقمية من خلال سجل جهوي للمناطق التي تعاني من الفجوة الرقمية؛
- تعبئة صندوق تأهيل البنيات التحتية للشبكة والاتصالات الهاتفية على مستوى الجهة مع مقاربة شراكات – عام -خاص؛
- تشجيع الحلول الرقمية بالجهة من خلال شراكات رابح رابح مع الفاعلين الخواص بالجهة؛
- الاستثمار في توسيع النظام الايكولوجي الرقمي مع الاستفادة من البحث والخبرة لدى جامعات الجهة؛
- الاندماج في الدينامية العالمية من خلال الممولين والهيئات الدولية (البنك الافريقي للتنمية، البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية...)؛
- رصد برنامج يجسد التسريع الرقمي على أساس حاجيات الجهة (حاجة-الممون المحلي)؛
- دعم أهم المبادرات الرقمية بالجهة؛
- تنمية التحالفات الاستراتيجية على المستوى الجهوي والدولي من خلال علامة رقمية جهوية مثل Morocco-Tech؛
- تكوين لجنة تعنى بترسيخ رؤية سابقة التأثير ومتجهة نحو مستقبل الحاجيات البارزة وتطوير الاستراتيجية تبعا لذلك (استراتيجية سريعة)؛
- تحسين جاذبية الجهة بالنسبة لمقاولات الرقمنة وذلك في إطار الشراكة جنوب-جنوب وZLECAF .

على صعيد إعداد التراب الوطني والتنمية الترابية:

- وضع جيل جديد من وثائق التعمير تجسد قطيعة مع التخطيط الحضري التقليدي التضخمي من حيث المناطق المفتوحة للتعمير؛
- اعتماد سياسة جديدة للمدينة في معالجة مدن الصفيح والسكن ضعيف التجهيز؛
- احداث جهاز جهوي لضبط العقار على شكل وكالة، شركة أو أي صيغة قانونية أخرى؛
- ضمان تدبير مندرج ضمن الاستدامة بالنسبة للمدن الجديدة، الأقطاب وعمليات التعمير الكبرى؛
- إقامة قواعد قانونية كفيلة بضمان التمفصل بين توجهات السياسة العامة لإعداد التراب؛

- استغلال أدوات ضبط العمل الجماعي، وخصوصا الدراسة الحالية للتصميم الجهوي لإعداد التراب التي تفرض نفسها كمرجعية بالنسبة للعمل العمومي؛
- المواكبة المنهجية للمدن الجديدة وللأقطاب الحضرية بالدراسات الموضوعاتية،
- انجاز وتتبع تصريف استراتيجية الجيل الأخضر من خلال مخطط فلاحي جهوي؛
- تقوية تجهيزات البنيات التحتية على مستوى التراب الجهوي؛
- تنمية التعاون مع الجامعة من أجل أحسن تنمية للمناطق القروية وتحسين جاذبيتها؛
- ملاءمة المشاريع المهيكلة للحاجيات الحقيقية ولإمكانيات جهة الدار البيضاء – سطات؛
- انجاز دراسات أثر المشاريع الكبرى على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالوسط القروي؛
- انجاز دراسة شاملة حول ظاهرة الهجرة بالجهة؛
- تثمين الأراضي المنتسبة لأملاك الدولة والأراضي الجماعية من أجل حاجات تنمية الجهة؛
- تشجيع استثمار الشباب في المجالات الفلاحية بتبسيط المساطر الإدارية؛
- تنمية تصنيع المنتجات الفلاحية المحلية من خلال تنمية شركات التنمية الفلاحية؛
- تثمين الرأسمال البشري من خلال التأطير وتنمية الهياكل الخاصة بالشباب وبالمرأة؛
- احداث خزانات كتب ومكتبات وسائطية داخل كافة الجماعات من أجل نشر أفضل للثقافة بالوسط القروي؛
- تحسين وضعية المرأة القروية مع تعميم التعليم لفائدة البنات الشابات؛
- تحسين النقل والتنقل بالمناطق القروية؛
- وضع آلية لحكامة الساحل.

IX. خلاصة

سيمكن هذا التقرير الخاص بالتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء-سطات من أن تكون لها استراتيجية للتهيئة الترابية والترويج لها وفقًا لرؤية استشرافية تمتد على مدى 25 سنة. قد أتاحت هذه الدراسة تقييم الواقع الترابي الجهوي حيث تبين أن الجهة تزال بما تتمتع به من مؤهلات طبيعية مهمة، وتتوفر على أموارد بشرية أكثر عددا على الصعيد الوطني، وعلى اقتصاد متنوع ومد للثروة، الا أنها تعاني من تفاوتات اجتماعية وترابية كبيرة من حيث البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية وكدا مشاكل بيئية.

حددت جهة الدار البيضاء-سطات رؤيتها التنموية ووضعت المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لهذه العملية من خلال التصميم الحالي الذي جاء برؤية جديد لإعداد التراب. تقترح هذه الرؤية حلولاً للمشاكل التي تم تحديدها وتعزز القدرات والإمكانيات بالجهة من خلال توقع الفرص المتاحة حسب التوجهات الاستراتيجية الاثنا عشر التالية:

1) محاربة الفوارق المجالية في ميدان التنمية البشرية وكل أشكال الفقر والهشاشة؛
2) السهر على الادماج الآلي لمقاربة النوع في كل العمليات المرتبطة بإنجاز الاستراتيجية الجديدة للتنمية المجالية؛
3) تعزيز مسلسل التوسع المتروبولي المجالي؛
4) تحسين صمود البنية الحضرية الجهوية بتعزيز دور المدن المتوسطة ومراكز الربط وتنويع الوظائف الحضرية؛
5) تعزيز جاذبية الجهة وإرساء قواعد اقتصاد جهوي متنوع، متنافس، مبتكر، معولم، ناجع ومنصف؛
6) تنمية أكثر للساحل في إطار رؤية شمولية والعمل على حماية الموارد الطبيعية القارية والبحرية؛
7) ادماج الجهة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة واللجوء الى الطاقات المتجددة؛
8) تعزيز قدرات الرأسمال البشري وجعل الرقمنة دعامة للتنافسية وتنمية وسائل التدخل ومؤهلات التدبير الاستراتيجي ومؤهلات قيادة الجهة؛
9) تقوية وتحسين التواصل بين مختلف المجالات الترابية بالجهة ومع باقي جهات المغرب ومع العالم؛
10) جعل التراث المادي وغير المادي بالجهة رافعة رئيسية لتنميتها؛
11) تحسين إطار حياة المواطنين في المدن الدامجة والمنتجة وفي أحوازها (السكن، الثقافة، التسلية، الخدمات العمومية، تجهيزات القرب...) مع تأمين الخدمات والتجهيزات الأساسية لسكان الوسط القروي؛
12) منح شباب الجهة اطارا محفزا للانفتاح والرقي (محاربة بطالة الشباب وحاملي الشهادات، دعم ومواكبة مقاولات الشباب...)؛

من خلال هذه التوجهات، رسمت الجهة مسار تطورها المستقبلي بحلول سنة 2047:

- ان تكون قادرة على المطالبة بعلامة «مجال التنمية المستدامة»؛
- إعطاء حاضرة الدار البيضاء والجهة مكانا رائدا في مجال الابتكار والتكنولوجيات البيئية على الصعيدين الوطني والأفريقي؛
- تأكيد مكانتها القيادية الاقتصادية وتوطيد مكانتها كجهة رائدة ومبتكرة وشاملة تخلق الثروة وفرص الشغل؛
- أن يكون أول قطب للصناعات الجديدة واللوجستيات والتمويل والسياحة التجارية؛
- أن نصبح أول منصة رقمية أفريقية.
- ترسيخ مكانتها كمركز رائد لاقتصاد المعرفة والبحوث
- تحقيق الأمن المائي والتنفيذ الناجح لاستراتيجية التكيف مع تغير المناخ؛
- العمل على القضاء على التلوث بجميع أشكاله بحلول سنة 2047.
- تعزيز التثقيف والوعي البيئيين للمواطنين لخلق مجتمع يحترم البيئة ويساهم في حماية البيئة المعيشية التي تساعد على تنميتها.
- القضاء على جميع أشكال السكن غير مهيكل (الأحياء الفقيرة، الخراب المهدِّد، قلة التجهيز، إلخ)؛
- مضاعفة الكثافة المجالية لشبكة الطرق (من 30 كم² / 100 كم 2 حاليًا إلى 65 كم / 100 كم ^{2} في سنة 2047
- تقليل متوسط المسافة إلى الطريق الممهد إلى أقل من 0.5 كم؛
- تمديد شبكة الطرق القروية بهدف بناء 65 ألف كم.
- تحديث الروابط داخل الجهة مع جهة الرباط سلا القنيطرة ومراكش آسفي وبني ملال خنيفرة.
- ضمان تطوير شبكة الهيكلة (أكثر من 800 كم) بما في ذلك المدن المعنية.
- تمديد شبكة الطرق السريعة (من 352 كم إلى أكثر من 750 كم بما في ذلك RER)؛
- تعميم شبكة TCSP (الطرام والحافلات عالية المستوى) على جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100،000 نسمة في جهة الدار البيضاء-سطات؛
- جعل النقل العمومي أولوية بجهة الدار البيضاء-سطات؛
- توفير الشروط لتسهيل تنقل المواطنين والبضائع بين مختلف أجزاء الجهة سواء منها الحضرية والقروية؛

- زيادة العرض المدرسي بشكل كبير بهدف الدمج الكامل لجميع المرشحين المحتملين للتعليم، بما في ذلك التكوين المهني؛
- ضمان تطبيق النظام الوطني في مجال الصحة.
- ترسيخ الثقافة والتراث كقطاع نشاط يولد الثروة.

في إطار دراسة التنمية المتناسقة للمناطق الحضرية والقروية بالجهة تم تحديد خمسة مجالات للمشاريع متجانسة ومتكاملة:

1) مجال مشاريع النمو: موجه نحو خدمات مترو بولية، وظائف عليا، المالية، البحث، التجارة العالمية واللوجستيك: مجالات النمو؛
2) مجال مشاريع التنمية السياحية والانفتاح على العالم: موجه نحو السياحة الاستجمامية والاقتصاد الأزرق والأنشطة الميناائية؛
3) مجال مشاريع الصناعة الزراعية: موجه نحو الفلاحة، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، المنتوجات الترابية؛
4) مجال مشاريع التنمية المستدامة: موجه نحو السياحة الايكولوجية، الفلاحة البيولوجية، تثمين التنوع البيولوجي، الصناعات النظيفة، الصحة، الرياضات، التسلية والاستجمام وحماية الغطاء الغابوي للجهة
5) مجالات مشاريع التنمية البشرية وتثمين المنتجات المحلية: موجه نحو الفلاحة، منتجات محلية، منتجات الصناعة التقليدية، المهارات المحلية.

تتمتع مجالات المشاريع هذه بقدراتها ومواردها الخاصة مما يسمح لها بأن تكون ركائز تنمية مستقلة مع هويات وتوجهات ومشاريع محددة تسمح لها ببدء ديناميكيات متكاملة جديدة لدعم التنمية المحلية.

ستتلقى هذه المجالات بعد ذلك العديد من المشاريع المهيكلة والطموحة التي تؤثر على جميع جوانب التنمية بالجهة. تم تحديد المشاريع بشكل جماعي من قبل الجهات الفاعلة الجهوية والتي تتطلب بعد ذلك تعبئة متزايدة لتجسيدها في المجالات حسل المكان والزمان المحددة في البداية.

وتتلخص الرهانات والأولويات بالنسبة للفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية على صعيد الدار البيضاء الى:

- تحويل التوجهات إلى إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف المحددة في الرؤية الاستراتيجية؛
- إيجاد التآزر الضروري والمناسب للعمل المنسق المشترك؛
- وضع المنظومة المؤسساتية التي تسمح بتعبئة الجهات الفاعلة المعنية؛
- تتبع التصميم الجهوي لإعداد التراب وتهيئة الظروف لنجاحه.

يرتبط نجاح هذا المشروع التنموي أيضًا بالتعبئة الشاملة للفاعلين المحليين والمجتمع المدني والمواطنين. يجب أن تستثمر الجهة أيضًا في مجال التسويق الجهوي والذكاء الترابي لجذب اهتمام المستثمرين الوطنيين والأجانب.

خريطة 11:خريطة التصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة الدار البيضاء – سطات